


جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

# مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
الفرع : تاريخ عام
التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: ......................

---

إعداد الطالبة:
**عائشة خليفي**

يوم:2019/07/01

# الصراع العربي الإسرائيلي على المياه (نهر الأردن أنموذجًا 1948-2013م)

---

**لجنة المناقشة:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| **صدراتي فضيلة** | أ.م.ب | **جامعة بسكرة محمد خيضر** | رئيس |
| **جهينة بوخليفي قويدر** | أ.م.ب | **جامعة بسكرة محمد خيضر** | مشرف |
| **جـــدو فـــؤاد** | أ.م.ب | **جامعة بسكرة محمد خيضر** | مناقش |

السنة الجامعية:2018- 2019

# شكر وعرفان

الشكر لله رب العالمين الزي وفقني لإكمال هزه المزكرة

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة بوخليفي قويدر جهينة على نصائحها وتوجيهاتها القيمة

أتوجه بالشكر إلي الأستاذة شلبي شهرزاد

أتوجه بالشكر إلي الأستاذة إكرام بخوش

أتوجه بالشكر إلي الطالب كمال مشري عامل بمكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية

أتوجه بالشكر إلى اللجنة المناقشة

إلي صديقاتي إخلاص وسهام وأميرة وعبير وخولة

# إهداء

اهدي عملي المتواضع إلي أبي وأمي

حفظهما الله ورعاهما

إلى إخوتي راضية أسامة حفصة

هاجر

والى خطيبي عبد اللطيف خليفي

والى روح الشهداء الأبرار

## قائمة المختصرات:

| المختصر | المعنى |
|---|---|
| **تر** | ترجمة |
| **م** | مجلد |
| **ج** | جزء |
| **ط** | طبعة |
| **ع** | عدد |
| **د– د– ن** | دون دار النشر |
| **د – م –ن** | دون مكان النشر |
| **د– س– ن** | دون سنة النشر |
| **د– ص** | دون صفحة |


مقدمة

## مقدمـــــة:

تعتبر المياه المصدر الأساسي للحياة، فقد ذكرت في القران الكريم في العديد من المواضع، فنجد قوله تعالى «أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٠﴾ » سورة الأنبياء الآية 30، وهذا دليل على أهميتها في التنمية البشرية والإجتماعية والإقتصادية، وفوائدها التي لا تعد ولا تحصى كالشرب والطهارة والعلاج.

إذ لا يمكن لأي تجمع بشري العيش من دون المياه، فقد قامت على ضفافها أكبر الحضارات وأشهرها على مر العصور، حيث عرفت منطقة الشرق الأوسط بجفافها وقلة أمطارها، إلا أن الأنهار موجودة بها كنهر النيل، نهر الأردن، نهري دجلة والفرات، اليرموك وغيرها، التي وهبت الحياة للمنطقة، الشيء الذي ميز منطقة الشرق الأوسط بنمط حضاري عريق، وموقع استراتيجي جعله مركز جذب القوى الاستعمارية منذ القدم القدم، وذلك بهدف استغلال ثرواتها السطحية كالمياه والباطنية كالبترول.

فقد كانت السيطرة على المياه سببا في بروز الصراع، ولعل من أهمه الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تطلعت الحركة الصهيونية إلى أهمية المياه في المنطقة، وحاولت وضع العديد من الإعتبارات العقائدية للسيطرة على مياه الشرق الأوسط، وتحويلها إلى خطط ومشاريع اقتصادية وسياسية على أرض الواقع.

ولهذا فقد شكلت قضية المياه في العصر الحديث قضايا سياسية واقتصادية معقدة، سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، وجعلت العالم اليوم يعيش مرحلة صعبة جدا في ظل ما يتعرض إليه العالم من صراعات مباشرة وغير مباشرة بسبب المياه، خاصة بعد قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام 1948م، فقد عمل الصهاينة على إرسال البعثات العلمية المتخصصة، بهدف إجراء تقارير ميدانية تمكنها من وضع مشاريع إستراتيجية لاستغلال كل مياه الشرق الأوسط.

ومع مرور الوقت تفاقمت الأزمة أكثر في الأردن، وأصبحت المياه من أهم المشاكل التي تواجهها في منطقة الشرق الأوسط، لأنها تشهد تناقص مستمر في كمية المياه، وذلك بسبب الإستغلال غير عقلاني للمياه والزيادة السكانية، كذلك المشاريع الإسرائيلية في نهر الأردن التي أثرت على الجوانب الاقتصادية والسياسية، والإجماعية وخاصة البيئية.

## مقدمــــــة:

### طرح الإشكالية:

تكمن الإشكالية البحثية في محاولة الوقوف على أهم المشاريع الإسرائيلية لاستغلال مياه الشرق الأوسط وبالتحديد نهر الأردن، الذي يعتبر من المواضيع المهمة لإرتباطه المباشر بالصراع العربي الإسرائيلي، كذلك تداخله مع العديد من القضايا السياسية والعقائدية والاقتصادية، وعليه نطرح الإشكال التالي: فيما تتمثل الأطماع الصهيونية في مياه الشرق الأوسط وبالتحديد نهر الأردن؟

**وتندرج تحته مجموعة من الأسئلة الفرعية:**

- ما مدى تطبيق القوانين الدولية في مياه الشرق الوسط؟
- فيما تتمثل الأطماع الإسرائيلية في مياه الشرق الأوسط؟
- ماهية الخلفية التاريخية لأطماع اسرائيل في حوض نهر الأردن؟
- ما مستقبل الصراع الأردني الإسرائيلي حول المياه؟

وللإجابة على الإشكالية قسمت خطة الدراسة إلي:

**فصل تمهيدي:** ويندرج تحته ثلاث عناصر، أولا مدخل مفاهيمي للصراع، حيث تم التطرق إلى مفهوم الصراع وشرح بعض المصطلحات المرتبطة بالصراع، وثانيا الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال ثرواتها الغنية بها، ثالثا المياه في الفكر الاستراتيجي الصهيوني، الذي ظل يبحث عن المصادر المائية السطحية وحتى الجوفية في الشرق الأوسط.

**الفصل الأول:** تحت عنوان مياه الشرق الأوسط بين القوانين الدولية والأطماع الصهيونية، يندرج تحته ثلاث مباحث، المبحث الأول تحت عنوان القانون الدولي للمياه العربية، وذلك بهدف التطرق الأهم الاتفاقيات والقوانين المنظمة للمياه العربية، أما المبحث الثاني تحت عنوان الأطماع الصهيونية في مياه الفلسطينية واللبنانية، والمبحث الثالث تحت عنوان الأطماع الصهيونية في المياه السورية والمصرية، ذلك من خلال التطرق إلى الجذور الأولى لمحاولة الصهاينة إستغلال المياه في الشرق الأوسط.

**الفصل الثاني:** تحت عنوان المؤامرة الصهيونية حول نهر الأردن، يندرج تحته ثلاث مباحث، المبحث الأول تحت عنوان جغرافية نهر الأردن وأهميته، بالنسبة للأردنيين والإسرائيليين، أما المبحث الثاني تحت عنوان الأطماع الصهيونية قبل قيام الكيان الصهيوني عام1948م، أما المبحث الثالث تحت عنوان المشاريع الصهيونية لإستغلال حوض نهر الأردن من1948م إلى غاية 2013م، وذلك هدف معرفة حجم المشاريع الصهيونية في حوض نهر الأردن.

**الفصل الثالث:** تحت عنوان المياه في المفاوضات الأردنية الإسرائيلية ومستقبل الصراع الأردني الإسرائيلي حول المياه في الشرق الأوسط، ويندرج تحته ثلاث مباحث، المبحث الأول تحت عنوان المعاهدة الأردنية الإسرائيلية (اتفاق وادي عربة)، وهذا بهدف التراجع عن الحرب واستعمال الوسائل السلمية والدخول إلى مرحلة جديدة بين العرب وإسرائيل والمبحث الثاني تحت عنوان إنعكاسات المعاهدة على طرفي الصراع، أما المبحث الثالث تحت عنوان مستقبل الصراع الأردني الإسرائيلي حول المياه، وذلك من خلال إعطاء توقعات حول مستقبل هذا الصراع حول المياه.

## أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ الرغبة في معرفة المخططات والمشاريع الإسرائيلية في حوض نهر الأردن.
- ✓ الرغبة في توضيح المجهودات التي قام بها العرب بخصوص حوض نهر الأردن.
- ✓ توضيح حقيقة الكيان الصهيوني في محاولاته لتغيير مجرى نهر الأردن.
- ✓ إعطاء توقعات حول مصير المياه في الشرق الأوسط في ظل سياسة إسرائيلية جائرة.

**أهمية الموضوع:** تكمن أهمية الموضوع في:

* محاولة إبراز أهداف اسرائيل لتحقيق دولة اسرائيل المستقبل (من النيل إلى الفرات).

* يعتبر موضوع المياه في الأردن من المواضيع الهامة، والذي نال الكثير من الدراسات والتحليلات من طرف الباحثين والمفكرين.

* إدراك حجم خطورة موضوع المياه في الأردن.

## الأهداف:

* أن العمل يهدف إلى توضيح السياسات الصهيونية المائية، وإبراز مطامعها في مياه نهر الأردن.

## المجال الزماني والمكاني للدراسة:

– **المجال الزماني:** 1948م إلى غاية2013م: يمثل هذا التاريخ بداية تنفيذ مخططات إسرائيل على أرض الواقع، وذلك بتحويلها لمجرى نهر الأردن إلى صحراء النقب، ومنذ ذلك التاريخ وهي تسعى جاهدة إلى تحقيق أهدافها حتى يومنا هذا.

– **المجال المكاني:** يتمثل في منطقة الشرق الأوسط الغنية عن التعريف من حيث ثرواتها، لذلك سعت إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في قيام دولة اسرائيل في قلب المشرق العربي، والإستحواذ على مياهها.

**الدراسات السابقة للدراسة:**

1- بيان العساف، **انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي(دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين)**، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه، تم الاعتماد عليها في معرفة الأطماع الصهيونية في مياه الشرق الأوسط.

**2-** رياض حسن خضر أبو صفية، **المطامع الصهيونية في المياه العربية في ظل عملية السلام(بلاد الشام والعراق)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تم الاعتماد عليها في معرفة أهم المصادر المائية في منطقة الشرق الأوسط، والمهددات التي تواجهها

**3-** إيمان بكر أبو الهدى، **التهديدات الإسرائيلية للأمن القومي والمائي العربي (دراسة حالة اسرائيل نهر الأردن 1994-2010)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تم الاعتماد عليها في معرفة أهم المواد في اتفاقية وادي عربة وانعكاساتها على الأردن.

4- نهاد معاوية عكاشة، **دور المياه في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بالتركيز على اتفاقية أوسلو**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تم الاعتماد عليها في معرفة مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي حول المياه

**المناهج المعتمدة:**

**المنهج التاريخي:** وذلك من خلال التعرف على جذور المسألة المائية وفهم التوجه الفكري الصهيوني في السيطرة على مياه نهر الأردن، ومعرفة تطلعات الحركة الصهيونية في إنشاء كيانها على أرض فلسطين وضمها أهم مصادر المياه في المنطقة، ومعرفة الأساليب المتبعة في ذلك.

**المراجع المعتمدة:**

- عادل محمد عضايلة، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط (الحرب والسلام)**، تم الاعتماد عليه في معرفة المشاريع الإسرائيلية في نهر الأردن قبل وبعد 1948م، كذلك الحصول على توقعات حول مستقبل المياه الشرق الأوسط.

- بشير الشريف البرغوثي، **الأطماع الإسرائيلية في المياه الفلسطينية والمناطق المجاورة**، وتم الاعتماد عله في معرفة كمية المياه المتواجدة في اسرائيل ومناطق الشرق الأوسط، ومدى استهلاك اسرائيل منها.

- رمزي سلامة، **مشكلة المياه في الوطن العربي(احتمالات الصراع والتسوية)**، اعتمد عليه في معرفة واقع المياه في البلاد العربية، وتحديد مصادر ومخاطر تهديداتها.

- عدنان السيد حسين، **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية**، اعتمدت عليه في معرفة أهم المراحل المعتمدة لاستحواذ على المياه.

**الصعوبات:**

- وجود صعوبة في كثرة الأحداث واختلافها من مرجع إلى أخر.
- طول فترة الدراسة من 1948م إلى غاية 2013م، فهي تشتمل على أحداث سياسية تاريخية وعسكرية واقتصادية وإجتماعية معقدة ومتشعبة.
- صعوبة الإلمام بجميع التخصصات القانونية والسياسية والتاريخية والجغرافية.
- وجود صعوبة في الحصول على مصادر أو مراجع تعطينا معلومات حول ما تقوم به إسرائيل في الفترة الحالية.
- عدم توفر التقارير الإسرائيلية حول الكميات المائية المستهلكة في الشرق الأوسط.

وفي نهاية الدراسة نخرج بخاتمة تحتوي على مجموعة من النتائج حول الدراسة، وقائمة الملاحق وقائمة المصادر والمراجع المعتمدة وأخيرا فهرس المحتويات وفهرس الخرائط وفهرس الأماكن المذكورة في الدراسة.

# المدخل التمهيدي:

# الصراع على المياه في الشرق الأوسط

## أولا: مفهوم الصراع وبعض المفاهيم المرتبطة به:

يعتبر الصراع من المفاهيم الشائعة الاستعمال في مجالات متعددة، وهذا ما أدى إلى وجود صعوبة في وضع تعريف شامل له، فهو عادة ما يكون بين أفراد أو جماعات أو دول، لكل طرف أهداف ومصالح تتناقض مع الطرف الآخر.

**تعريف الصراع:**

لغة: نجد كلمة الصراع في معجم المعاني أنه:(صَارَعَهُ)، مُصَارَعَةٌ، وصِرَاعا أي غالبه في المُصَارَعَة، (اصْطَرَعَ القَومُ ) أي تَصَارَعُوا، و(الصَّرْعُ ) أي الضَّرْبُ، و(المُصَارَعَةُ) رياضة عنيفة تجري بين إثنين يحاول كل واحد منهما أن يصرع الأخر على أصول مقررة.[1]

كما يعرف أيضا: بأنه الخلاف والنزاع والشقاق، و تعرفه دائرة المعارف البريطانية بأنه:« عادة ما يشير إلى حالة عدم الارتياح، أو الضغط النفسي الناتج عن تعارض المصالح، أو عدم التوافق بين رغبتين، أو أكثر من رغبة الفرد وحاجاتهَ». [2]

أما اصطلاحا فهو: يعتبر أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد، والجماعات لهما نفس الأهداف والمصالح، كما أنه صدام بين طرفين أو أكثر، يحاول كل طرف تحقيق أهدافه ومنع الطرف الأخر من تحقيقها، وذلك بمختلف الوسائل، وله العديد من الأشكال فقد يكون مباشرا أو غير مباشر، وأما بشكل سلمي أو مسلحا.[3]

ويعد الصراع عمل مقصود من طرف ما، للتأثير سلبيا على الطرف الأخر، ويعين تحقيق أهدافه وخدمة مصالحه. كما يعتبر الصراع عملية تفاعل اجتماعي، بين طرفين أو أكثر، ويبدأ عندما يدرك أحد أطرافها أن الطرف الأخر يعيق أهدافه، مما يخلق لديه شعور بالإحباط الذي يقوده إلي تفسير طبيعة الموقف ومقاصد الطرف الأخر، وبالتالي القيام بسلوك معين قد ينتهي إلى الصراع، أو يؤدي إلي تطورات أخري واستمرار الصراع .[4]

---

[1] شوقي ضيف، **معجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2014، ص 513.

[2] احمد وهبان، **الصراع الدولي والأزمة الدولية**، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم الإنسانية، جامعة الإسكندرية،(د– س– ن)، (د– ص).

[3] ريم وشاح، **نظرية الصراع الدولي والصراع العربي الإسرائيلي «نظريات في العلاقات الدولية »**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2007، ص15.

[4] ابراهيم ربابعة، **إدارة الصراع والنزاع**، تمت الزيارة في يوم : 12–10–2018، على الساعة : 08.12، متاح على الموقع التالي: www.alukah.net.

ومنه نستنتج أن الصراع يكون إما بين أفراد أو مؤسسات وهيئات، له هدف واضح يتمثل في تحقيق الأهداف والمصالح الخاصة دون مراعاة الطرف الأخر، ويحدث نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وخاصة السياسية، التي تتطور فيها الصراع.

يوجد ثلاث محاور أساسية في التعريف بمفهوم الصراع وهي كالتالي:
**أولا:** يتعلق بالموقف الصراع بذاته: وهذا يشير إلي أن مفهوم الصراع يعبر عن موقف له سماته أو شروطه المحددة، فهو يفترض تناقض المصالح بين الطرفين، ويشترط إدراك أطراف الموقف ووعيها بهذا التناقض، وهذا يتطلب توفر الرغبة في تبني موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر.
**ثانيا:** يتعلق بأطراف موقف الصراع: وهنا يوجد ثلاث مستويات، الأول يتعلق بالصراع الفردي أي أنه يكون أطراف الصراع بين أفرادا، وثانيا يتعلق بالصراعات التي تكون بين جماعات أو قبائل، أما الثالث فيكون بين الدول والبلدان .
**ثالثا:** يتعلق بالصراع الدولي: فمن الملاحظ أنه هناك اتساع في دائرة المقارنة بين هذا الصراع وبين الصراعات الأخرى، حيث يكون بين الدول عبر مراحل تاريخية، ونتيجة للعلاقات بين هذه الدول[1]، كما هو الحال بين دول حوض نهر النيل.

ومنه نستنتج أن تنوع العلاقات الدولية له دور كبير في زيادة ظاهرة الصراع، خاصة إذا كانت بعض الدول متفاوتة ماديا وبشريا، ومتقدمة تكنولوجيا وصناعيا، وهذا يؤدي إلى وجود العديد من الفوارق بين هذه الدول، مما يدفعها إلى التصارع.

**التمييز بين الصراع وبعض المفاهيم المرتبطة به:**

**التوتر:** يعود التوتر إلي مجموعة من المواقف والميول نتيجة الشك وعدم الثقة، والتوتر حسب الكاتب «مارسيل ميرل»: هو (عبارة عن مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا إلي اللجوء للقوات المسلحة).[2]

ومنه تستنتج أن التوتر ليس كالصراع، لأن التوتر لا يرقى إلى مستوى الصراع، ونجد جهود متبادلة بين الأطراف لتأثير علي بعضهم البعض، في حين يعود التوتر إلي حالة شكوك وتخوف، فهو مرحلة سابقة لمرحلة الصراع وكثيرا ما ترتبط أسبابه ارتباطا وثيقا ببداية الصراع .

**الأزمة:** وهي الحالة الحرجة أو الحاسمة التي يحدد معناه مصير تطور ما إما للأفضل، وإما إلى السيئ وقد ركز الباحثون في تحديدهم لمفهوم الأزمة للعديد من الخصائص التي تتميز بها مثل المفاجأة وضيق الوقت المتاح لمواجهتها.[3]

---

[1] جهاد عودة، **الصراع الدولي « مفاهيم و قضايا »**،،ط 2، شركة الدليل للدراسات والطباعة والنشر،( د– م– ن) 2014، ص 40.

[2] السيد أمين شلبي، **نظرات في العلاقات الدولية** ، عالم الكتب لنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص21.

[3] أحمد محمد وهبان، **تحليل إدارة الصراع الدولي**، سلسلة إصدار الجمعية للعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، السعودية، 1014، ص2.

ومنه أن الأزمة عادة تكون داخلية، بين دول فيما بينها أو حكومتين داخل دولة واحدة، وتؤدي إلى اختلال في التنظيم، حيث نجد مفهوم الأزمة يقترب من مفهوم الصراع ولا يتعدى إلى المستوى الخارجي، إلا أن تأثير الأزمة لا يبلغ مستوى الذي يصل إليه درجة الصراع .

**الحرب**: تعتبر الحرب من أقصى درجات الصراع، من حيث عدد القتلى فيها، ومن حيث الأسباب المؤدية لها، وتعني أن هناك مصالح متناقضة تتناقض كاملا، ومن غير الممكن حلها إلا من خلال القوة المسلحة الفعلية، وليس بمجرد التهديد.[1]

وتعرف أيضا: أنها قتال مسلح بين الدول، بهدف تحقيق أغراض سياسية أو قانونية أو اقتصادية أو عسكرية، وله العديد من الخصائص:

1: أن الحرب هي قتال بين دول، فهي تختلف عن الحرب الأهلية أو الحملات المسلحة ضد الثوار، لأنها قتال بين قوات حكومية للدول .

2: أن يكون هذا القتال قتالا مسلحا بين قوات عسكرية للدولتين المتحاربين .

3: تهدف الحرب إلى تحقيق غرض معين سواء أكان هذا الغرض سياسيا أم قانونيا، أم عسكريا

4: تجري الحرب وفق قواعد حددها القانون الدولي، وهذه القواعد إما أن تكون قواعد عرفية أو اتفاقيات دولية .[2]

ومنه نستنتج أن الحرب تمثل مرحلة متقدمة جدا للصراع، لأنها تتم في صورة واحدة وأسلوب واحد، وهو الصدام المسلح بين الأطراف المتصارعة، حيث اتسع مفهوم الصراع طبقا لأسلوبها وأهدافها ليشمل مفهوم الصراع، يكون مفادها إجبار الطرف الأخر علي القيام بعمل أو امتناع عن عمل.

**النزاع**: هو تنازع الناتج عن الإختلاف في الدوافع، سواء بين الأفراد أو الدول، في تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها، وفي مواردها وإمكانياتها، فقد يكون تسلسل في مستويات الصراع، تكون البداية توتر ثم أزمة ثم نزاع الذي يتطور إلى صراع فيما بعد، قد يكون عسكري أو اقتصادي أو أمني.[3]

ومنه تستنتج أن النزاع يتطور ليصل إلي درجة الصراع، حيث نجده مقترنا به أحيانا وبدلالته، إلا أنها في الحقيقة ليست سوى محطات تقع على خط الصراع من حيث المضمون والنهج.

---

[1] جهاد عودة ، المرجع السابق، ص 41.

[2] خالد المعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة** ، دار كيوان لنشر والتوزيع، سوريا، 2009 ، ص ص 5 – 60.

[3] السيد أمين شلبي، المرجع السابق، ص27.

**التنافس:** عرف التنافس علي أنه مفهوم سياسي، يشير إلى حالة من الإختلافات بين الأفراد والدول، ليصل إلى مرحلة متقدمة فيحدث الصراع، وتأخذ أبعاد سياسية وعسكرية واقتصادية، بسبب تحقيق مصالح ومكانة في الإطار الدولي.[1]

ومنه نستنتج أن مفهوم التنافس إذا كان ايجابي، يؤدي إلي التطور والتقدم، أما إذا أخذ طابع سلبيا ينعكس على طبيعة العلاقات.

ومن خلال ما تقدم نستخلص أن الصراع يحدث عندما يرغب شخصان أو دولتان في القيام بتصرفات متعارضة فيما بينهما، فهذا هو المنطلق البسيط للصراع، ولا يتم حله إلا بمجموعة متناسقة من التصرفات، بحيث يكون الأطراف الفاعلة على وعي وشعور بحدة الصراع والمشاكل التي يخلفها، ناهيك عن تدهور العلاقات بينهم.

## ثانيا: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط:

### أولا: مصطلح الشرق الأوسط:

هو مصطلح سياسي جغرافي، اتسع استخدامه في أجزاء مختلفة في العالم، منذ بداية القرن العشرين بعد سقوط الخلافة العثمانية، فهو إقليم يصعب تحديده بصورة واضحة وقاطعة، ولا يرجع ذلك إلي أن الإقليم مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة الدولية ، ويرجع هذا أنه إقليم هلامي القوام، بمعني انه يمكن أن يتسع أو يضيق على خريطة العالم حسب الهدف الذي تسعى إليه هيئة معينة أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم.[2]

حيث يتفق معظم الكتاب والمؤرخين المهتمين بمنطقة الشرق الأوسط، على أن هذا المصطلح قد ورد من خارج المنطقة، وارتبط هذا المفهوم ارتباطا وثيقا بالمصالح الاستعمارية، حيث شهدت المنطقة سلسلة من الحملات الصليبية الأوروبية(1291-1095)، والتي استهدفت حصر المد الإسلامي (صراع إسلامي صليبي)، حيث نشطت الحروب الصليبية في الحوض المتوسط بين المسيحية والإسلامية، تحت غطاء الجهاد الإسلامي والحروب الصليبية، فقد ارتبط المفهوم بفلسطين نظرا لأهميتها التاريخية والدينية، وموقعها الاستراتيجي بين آسيا وإفريقيا، وبين بلدان المشرق والمغرب.[3]

---

[1] عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط «دراسة حالة سوريا 2010-2014»**، رسالة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص13.

[2] كمال سالم الشكري، **مشروع الشرق الأوسط والأمن القومي العربي**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (م28،ع 1، 2001، ص514)، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، ص4.

[3] عمر كوش، **تاريخ الشرق الأوسط**، تمت الزيارة في يوم: 14-11-1018، على الساعة 14.14، متاحة على الرابط: https : // www. Aljazeera. Net.

ولقد تم استخدام هذا المصطلح(الشرق الأوسط) لأول مرة عام 1902م من طرف الأمريكي المتخصص في الدراسات الإستراتيجية البحرية «الفريد ماهان »، غير أن استخدام هذا المصطلح بشكل أوسع بدا أثناء الحرب العالمية الثانية، وذلك للإشارة إلى المنطقة الممتدة من جنوب آسيا إلى شمال إفريقيا جنوبا.[1]

أما دائرة المعارف الأمريكية تذكر أن الشرق الأوسط يشمل الدول التالية: البحرين، قبرص، مصر، إيران العراق، إسرائيل(فلسطين المحتلة)، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا تركيا، الإمارات، اليمن، غير أن التوجه الإستراتيجي الأمريكي يتعامل مع الشرق الأوسط كقسمين: شرقي ويضم دول الخليج العربي: العراق، إيران، تركيا، جمهوريات أسيا الوسطي، وغربي ويضم إسرائيل، الدول العربية المنصبة بعملية السلام، أو ما اصطلح عليه بدول الطوق ( سوريا، لبنان، مصر، الأردن).[2]

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها وضعت قائمة تشمل الدول الأعضاء التي تكون الشرق الأوسط، وكان ذلك بمناسبة الاقتراح الذي تقدم به مندوب لبنان بالمنظمة الدولية عام 1948م لإنشاء لجنة اقتصادية للشرق الأوسط، وانتهت اللجنة الخاصة التي شكلت لهذا الغرض أي وضع قائمة تضم: أفغانستان، إيران، سوريا، لبنان، تركيا، السعودية، اليمن، مصر، إثيوبيا، اليونان.[3]

ومنذ ذلك التاريخ أطلق مصطلح الشرق الأوسط على تلك المنطقة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، وفي العشرات من مراكز الدراسات والبحوث والأقسام العلمية المتخصصة في الجامعات الأمريكية ومع بداية تأسيس إسرائيل علي الأرض العربية في فلسطين في أيار/ ماي 1948م، وبدأ البعض من السياسيين يروجون لهذا المصطلح رغبة منهم في تثبيت الكيان الإسرائيلي، والسعي لدمجه ضمن المنطقة، وعلى هذا الأساس تعاملت أجهزة الإعلام والدوائر الفرنسية مع أقطار الدول العربية علي أنها أقطار شرق أوسطية.[4]

ومنه نستنتج أن مفهوم الشرق الأوسط المتداول حاليا لم يكن له هدف واضح، فقد استعمل لتمزيق أوصال الوطن العربي، أي تفتيت الشعب العربي من دينه وهويته وعدم اعتباره كوحدة جغرافية واحدة، ولا أمة واحدة، وإنما إدخال دول غير عربية في تركيبته السياسية والاقتصادية والإجتماعية.

[1] سعيد للاوندي، **الشرق الأوسط الكبير«مؤامرة أمريكية ضد العرب»**، ط2، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص3.

[2] نصري ذياب خاطر، **الجغرافيا السياسية والجيوبو لتكية**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص266.

[3] سعيد اللاوندي، المرجع السابق، ص20.

[4] سعد العزوني، **الشرق الأوسط الجديد(حدود الجماجم مشروع الشرق الأوسط الوسيع من هردزل إلى لويس إلى ليفي)**، دار دجلة، الأردن، 2015، ص75.

**ثانيا: أهميته:**

يربط الشرق الأوسط بالقارات الثلاث «أوروبا وآسيا وإفريقيا »، واعتاد كثيرون على تسميتها بمنطقة البحار الستة (البحر الأحمر*، البحر الأبيض المتوسط*، البحر العربي*، بحر ايجة*، البحر الأسود*، بحر قزوين*)، أما المحيطات فهما (المحيط الأطلسي*، والمحيط الهندي*)، كما يطلق عليه منطقة القناة البحرية والخلجان والمضايق، والمقصود هنا هي: قناة السويس التي توصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر والمحيط الهندي، أما الخلجان فهي: الخليج العربي، وخليج عمان، خليج العقبة، خليج السويس.[1]

أما المضايق هي: مضيق جبل طارق الذي يربط بين البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي، ومضيق تيران الذي بربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي، مضيق البوسفور الذي يربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط، ومضيق هرمز الذي يوصل الخليج العربي بالمحيط الهندي، ومضيق الدردنيل الذي يربط بحر ايجة وبحيرة مرمره.[2]

ومنه نستنتج أن الموقع الإستراتيجي للشرق الأوسط دفع بالقوى الدولية قديما وحديثا إلى محاولة فرض سيطرتها على المنطقة، فقد أدركت قوى الصراع أن السيطرة على الشرق الأوسط قد تفسح المجال

---

* **البحر الأحمر:** هو بحيرة عربية يبلغ طوله 1900 كم، ومعدل عرضه 272 كم، ويتراوح عمقه 1500-2300 م، اسمها البحيرة العربية الحمراء لأنها تقع داخل ارض عربية . للمزيد ينظر (نصري ذياب خاطر، المرجع السابق، ص 73).

* **البحر الأبيض المتوسط** : تبلغ مساحته 2505000 كم مربع (967 ألف ميل مربع )، تحف به من الجنوب بلدان شمال إفريقيا، ومن الشرق سوريا ولبنان، ومن الشمال تركيا واليونان وألبانيا ويوغسلافيا (صربيا) وشبه جزيرة ايطاليا وفرنسا وجزرهما، ومن الغرب اسبانيا وجزرها. للمزيد ينظر (نذير محب الله جزما ني، **الموسوعة الجغرافية السياسية المختصرة**، دار العراب سوريا 2010، ص 6).

* **البحر العربي** : هو امتداد لخليج عمان وخليج عدن أكبر عرض بحر العرب 2.400 كم تقريبا، وأقصى عمق 4.6 كم، تحده من الشمال إيران وباكستان، ومن الشرق شبه القارة الهندي، ومن الغرب شبه الجزيرة العربية والقرن الإفريقي. للمزيد ينظر (صبري فارس الهيثي، حسن أبو سمور، **جغرافية الوطن العربي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص12).

* **بحر ايجة** : يغطي بحر ايجة مساحة تبلغ 179.0000 كم مربع، ويبلغ طوله حوالي 640 كم، وعرضه 320 كم في أعرض جزء له يربط مضيق الدردنيل الذي يقع في الشاطئ الشمالي الشرقي بحر ايجة ببحر مرمره. تمت الزيارة في 22-12-2018، على الساعة 18.12، متاح على الرابط: hpps://mawdoo3.com.

* **البحر الأسود** : يعتبر البحر الأسود من البحور الداخلية، وهو يقع بين الجزء الجنوبي الشرقي لأوروبا واسيا الصغرى ، يتصل بالبحر الأبيض المتوسط من خلال مضيق البوسفور و بحر مرمره .للمزيد ينظر (صبري فارس الهيثي، حسن أبو سمور، المرجع السابق، ص15).

* **بحر قزوين** : يعد بحر قزوين أضخم بحيرة مغلقة يقع غرب آسيا على وجه الأرض، تمت الزيارة في يوم 12-11-2018 ، على الساعة 18.18: ، متاح على الرابط : hpps ://mawdoo3.com

* **المحيط الأطلسي** : يعد المحيط الأطلسي مسطحا مائيا له أهمية واسعة بسبب كونه حلقة وصل بين العالم الجديد والقديم ، وتطل إطلالة الجانب العربي على المحيط في أراضي المملكة المغربية .للمزيد ينظر (نصري ذياب خاطر، المرجع السابق، ص78).

* **المحيط الهندي:** وهو ثالث اكبر محيط بين محيطات الأرض، يغطي حوالي 20 بالمائة من مياه سطح الأرض. للمزيد ينظر( عبد العباس فضيح وآخرون، **جغرافية الوطن العربي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص111).

[1] طايل يوسف عبد الله العدوان، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)**، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص48.

[2] محمد موسى محمود، **موسوعة الوطن العربي**، دار دجلة، الأردن، 2008، ص15.

أمام السيطرة على ما يجاوره من أقاليم أخرى، كما له أهمية أخرى في تحقيق التوازن بين القوى العظمى المتنازعة على تقسيم المناطق الإستراتيجية في العالم.

**- الأهمية التاريخية والحضارية:**

شكل الشرق الأوسط تاريخا مهما في حياة البشرية في جميع عصورها، ولا تزال له أهمية في التاريخ الحديث والمعاصر، وذلك بسبب موقعه الجغرافي الهام الذي كان يمثل حلقة اتصال بين الشرق والغرب، فقد كانت معبر للساميين من بلاد العرب والفرس من الهضبة الإيرانية، والتتار والمغول من أواسط آسيا، والبيزنطيين من آسيا الصغرى، واليونان والرومان والصليبيين من أوروبا، ومن هنا نجد أن المنطقة كانت حافلة بأهم الأحداث وأعظمها في التاريخ، إذ ربطت هذه المنطقة طرق التجارة القوافل التي تخترق أراضي الخليج بالمنطقة المطلة على البحر الأحمر[1]، فقد تكونت فيه أعظم الحضارات وأكبر الإمبراطوريات، وكانت المنطقة عبارة عن تمازج حضاري بين شعوب شرق العالم وغربه، وعلي مدى قرون طويلة وله تاريخ حضاري يمتد إلى آلاف السنين، فقد كان محطة تفاعل حضاري ومحل أنضار أطماع الإمبراطوريات المجاورة، واحتضن الشرق الأوسط الحضارة الرومانية وما صاحبها من نشاطات اقتصادية وعسكرية في بلاد الشام ومصر، وازدهرت الحضارة الرومانية بفعل الأرض والإنتاج والطاقات البشرية.[2] حيث نجد أن عدد السكان في الشرق الأوسط يقدر 598 مليون نسمة في عام 2002 م، كما يقدر النمو السكاني السنوي الإجمالي بحوالي 3 بالمائة كمعدل وسطي، فنجد أن الأغلبية ترتكز في القسم الأسيوي خصوصا(تركيا، العراق، إيران).[3]

**- الأهمية الدينية**

ساعد انتشار الإسلام في منطقة الشرق الأوسط على نشر اللغة العربية، مما ساهم في إذكاء الهوية الإسلامية العربية، حيث لعب العامل الديني دورا بارزا في علاقات دول المنطقة بالعالم الخارجي، فشهدت المنطقة العديد من المواجهات بين المسلمين والصليبين، وكان هدف الحروب الصليبية محاولة حصر الدين الإسلامي فقد عمل على توحيد أغلب أجزائه في رباط واحد، ونشر الثقافة الإسلامية، بالرغم من تأخره انتشارها في آسيا الوسطى، فهو مرتبط ارتباطا وثيقا م بالنواحي الفكرية والثقافية في معظم أقطاره.[4]

[1] علي وهب، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط ( التأمر الأمريكي- الصهيوني)**، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2013، ص65.

[2] طايل يوسف عبد الله العدوان، المرجع السابق، ص 31.

[3] يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص120.

[4] صالح بن محمود السعدون، **الاتحاد الانجلو- يهودي للسيطرة على فلسطين 1882-1922**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص19 .

كما تنتشر فيه الأديان الثلاث «الإسلام، اليهودية، المسيحية»، حيث كانت منابعها الأولى، وتتمركز فيه أهم الأماكن المقدسة في العالم، فالدين الإسلامي هو الدين الغالب على المنطقة تقريبا، وإلى جانبه توجد أقليات يهودية في فلسطين، ومسيحية في قبرص واليونان وشرق إثيوبيا وفلسطين ومصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن، وعلى الرغم من ذلك تميزه بوحدات حضارية متشابه ضمن مجموعة شعوب متقاربة.[1]

**- الأهمية العسكرية:**

- ✓ الاتساع والعمق الكافي لمنطقة الشرق الأوسط الذي مكن من نشر القواعد العسكرية لتأمينها ضد الأخطار.
- ✓ تنوع طبيعة التربة وهذا ما يوفر الظروف المختلفة لتدريب القوات على القتال في مختلف الميادين.
- ✓ وفر القوة البشرية الهائلة التي تمكن تجنيدها واستخدامها في العمليات العسكرية.
- ✓ تمتاز المنطقة باعتدال مناخها طوال العام مما يسمح بصلاحية أجوائها للطيران ومياهها للملاحة.
- ✓ كما تمتاز أراضيها عامة بإمكان مد شبكات في الطرق البرية لها ، كما تمتاز بتنوع مواردها مما يعطيها مزايا اقتصادية وعسكرية وإستراتيجية.
- ✓ امتداد السواحل المطلة على البحار والمحيطات مع وجود موانئ جديدة وصلح قواعد بحرية مهمة.
- ✓ الإكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة والوقود اللازم للعمليات الحربية وأهمها النفط، ووجود العديد من المطارات والقواعد الجوية مما يوفر حرية المناورة.[2]

**- الأهمية الاقتصادية**

**<u>الثروات السطحية</u>:** يمتلك الشرق الأوسط وفرة مائية، وذلك من خلال كثرة الأنهار الطبيعية والأودية، فرغم قلتها نسبيا إلا أنها تسهم بقدر مناسب من المتطلبات الإنتاج الزراعي، فساحلها طويلة جدا، والذي يطل على مياه سطحية عالمية، التي يساعد على توفير الطاقة الكهربائية، وإنتاج العديد من المنتجات الصناعية والغذائية، فنجد تنوع في المحاصيل الزراعية كالخضروات والأرز وقصب السكر بمقادير وافرة، حيث تحتوي المنطقة على المقومات الأساسية لعملية الزرع والإنتاج، فتربتها ومياهها صالحة للري وتوفر

---

[1] علي وهب، المرجع السابق، ص64.

[2] صدام مرير، محمد عطية، **<u>الصراع الدولي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة الإقليمية «ثورات الربيع العربي نموذجا»</u>**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، (ع1، ص 195 )، ص301.

كذلك اليد العاملة[1]، حيث تقدر محاصيله حوالي 200 مليون هكتار حول الأنهار الكبرى مثل النيل ودجلة والفرات ونهر الأردن، وتعتبر الحبوب الغذائية من أهم المحاصيل الزراعية في الشرق الأوسط، وتأتي القمح والشعير والذرى والأرز، كذلك وفرة الفواكه والحمضيات والتمور والزيتون، كما تنتج الكثير من الغلاة الزراعية الصناعية كالزيوت النباتية[2]، كما تكثر في هذه المنطقة تربية الحيوانات كالجمال والأبقار، والدواجن.[3]

**الثروات الباطنية:** يعتبر النفط أهم ثروة باطنية يمتلكها الشرق الأوسط، فمنذ اكتشافه عام 1859م إلى حد الآن يعد أحد أهم أسباب الصراع في الشرق الأوسط، فمن خلاله تضمن الدول استمرارية الآلة الصناعية والآلة العسكرية معا، وبات النفط يمثل قطاعا مهما للاستثمار، وعليه ظل النفط أقل تكلفة وأفضل مصدر معروف للطاقة حتى الآن، وكان من الطبيعي أن تحاول الدول الصناعية الكبرى السيطرة على منابع النفط بصورة أو بأخرى للمحافظة على تقدمها الاقتصادي[4]، حيث يقدر احتياطي النفط في الشرق الأوسط حوالي 66 بالمائة من الاحتياطي العالمي في نهاية القرن العشرين، وتعد هذه المنطقة المزود الرئيسي للنفط في الدول المتطورة، خصوصا أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، اليابان، وهذا ما أعطى للشرق الأوسط قوة اقتصادية أثرت على شعوب المنطقة.[5]

بالإضافة إلي وجود الغاز الطبيعي الذي بلغ احتياطيه 19830 أي بحوالي 22 تريليون متر مكعب أي نسبته 22.3 بالمائة من الاحتياطي العالمي، ولهذا نجد أن القوى الكبرى تتبع مصالحها وأهدافها في هذا المجال خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وبداية السيطرة الأمريكية على المنطقة.[6]

أما الثروات المعدنية في الشرق الأوسط، تتواجد قسم كبير منها وأهمها الفوسفات الذي يقدر حوالي 15 المائة، والرصاص حوالي 5 بالمائة، كذلك البوكسيت والحديد حوالي 6 بالمائة من الإنتاج العالمي من تقديرات سنة 1998 عدا الذهب والكبريت اللذان ينتشران بكثرة في السعودية والعراق، كما تحتوي

[1] عبد القادر المخادمي، **الشرق الأوسط الجديد«بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب»**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د- س- ن)، ص54.

[2] أبو بكر المبروك بشير أبو عجلة، **أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط (2001-2008)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، قسم الآداب، جامعة سبها، ليبيا، 1992، ص26.

[3] يحي أحمد الكعكي، المرجع السابق، ص 122.

[4] نبيل سرور، **الصراع على النفط والغاز وأهميته في الشرق الأوسط**، منشورات الدفاع الوطني، تمت الزيارة في يوم 11-10- 2018، متاح على الرابط التالي:https://lebarmy.gov.lb

[5] صدام مرير، محمد عطية، مرجع سابق، ص 301-303.

[6] فتحي أحمد، **الشرق الأوسط وأهميته الجيوبوليتيكا**، تمت الزيارة في يوم 6-11-2018، على الساعة: 09.15، متاحة على الرابط: http ;//www.politcs.dz.com

الصخور البلورية القديمة التي يتواجد بها الفوسفات والبوتاسيوم.[1]

ومن خلال ما تقدم نستنتج أن منطقة الشرق الأوسط، أصبحت مطمعا للقوى الخارجية، التي قامت بتجزئة الوطن العربي إلى عدة وحدات، وذلك خدمة لمصالحها، ولسهولة السيطرة على مواردها وثرواتها، وظل الشعب العربي مجرد أداة بيد معظم حكامه، الذين ينصاعون انصياعا أعمى للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تحاول إظهار الفروقات الدينية، بحجة أن يعاد تقسيم الشرق الأوسط من خال تركيبته السكانية غير متجانسة، حيث يتحدث الكاتب الألماني «أرنست باخ» حول أهمية الشرق الأوسط فيقول: «أن الحرب تأتي من الشرق والحرب ستندلع من الشرق وتحسم في الشرق»[2]، فمن خلال قوله نفهم أن للشرق الأوسط أهمية إستراتيجية تربط بين قارات العالم، وامتلاكه ثروات باطنية وسطحية هامة، إضافة إلى قيمته التاريخية والحضارية والدينية، فكل هذا عجل من تواجد إسرائيل في قلب هذه المنطقة العربية.

**ثالثا:المياه في الفكر الصهيوني:**

بدأت بذور الصراع علي المياه في المنطقة منذ أن قررت الحركة الصهيونية* في نهاية القرن19م واختيار فلسطين موطننا قوميا لليهود، والسعي بريطانيا والدول القوية آنذاك لضم جميع المناطق الغنية المياه إلى حدود فلسطين التاريخية، والتي حاولت الوكالة اليهودية تعديلها في معاهدة سايكس بيكو في عام 1916م، وكما حددتها في اللجنة الإستشارية عام 1918 م، حيث انتهجت سياسة ارتكزت على مبدأ نهب الموارد المائية العربية، واستخدمتها كوسيلة لفرض شروطها على دول المنطقة، وكرست مفهوم التمسك بالأرض والمياه والاستعداد للقتال من أجلها، حيث يقول «ريئيني اوتنيرج » رئيس هيئة بحيرة طبرية السابق: ( إذا ازداد نقص المياه في إسرائيل* ولم نستطع حل المشكلة بالطرق السلمية فلا بد حينها من حلها بالحرب ...وهل من حل آخر المياه كالدم ليمكن العيش من دونه ).[3]

---

[1] عبد العزيز بن عثمان بن صقر، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط «ثوابت ومتغيرات»**، تمت الزيارة في يوم 11-11 -2018، على الساعة: 12.15، متاحة على الرابط التالي:http://www.aljazeera.net

[2] حسين سالم مرجعين، **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**، كلية الآداب، جامعة طرابلس،(د- س- ن )، ص4.

***الحركة الصهيونية:** حركة يهودية سياسية، اشتق اسمها من جبل صهيون، وهو جبل في جنوب القدس، وجاء ذكره في مواضيع عدة من التوراة ، تهدف إلى إعادة مجد إسرائيل بإقامة دولة يهودية في فلسطين، حيث أقامت هيكل سليمان مكان المسجد الأقصى، وقد نجحت في مخططها في بناء دولة يهودية بفلسطين . للمزيد ينظر (وضاح زيتون، **معجم المصطلحات السياسية** ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص235

***الكيان الصهيوني:** دولة إسرائيل قامت في أرضي فلسطين، بعد الانتداب البريطاني عليها، عام 1947 م، عاصمتها الحالية تل أبيب، عدد سكانها يقدر حوالي 6 مليون نسمة مع سكان فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لغتها العبرية والعربية وليس لها حدود معترف بها، ولكن حاليا تحدها لبنان في الشرق وسوريا والأردن في الشرق ومصر في الجنوب والغرب للمزيد ينظر ( إسماعيل عبد الفتاح، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص1).

[3] عادل عضايلة، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط «الحرب والسلام»**، دار الشروق لنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص29.

والواضح بشكل عام أن المياه في الفكر الصهيوني تقوم على دعامتين أساسيتين وهما الاستيطان والهجرة، وهما الدعامتان اللذين يمثلان العمود الفقري لنظرية الأمن الصهيوني، فالهجرة تحتاج إلى مزيد من الأرض، والأرض بدورها تحتاج إلى مزيد من المياه.

وقد ارتكزت الحركة الصهيونية قبل إنشاء إسرائيل على أهمية المياه لاستمرار الدولة الصهيونية المنشودة، حيث تأكد ذلك في وثائقها الصادرة بعد المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد في مدينة بال السويسرية في نهاية أغسطس/ أوت من عام 1897م، ومن خلال وضعت المياه في المشروع الصهيوني، كما نجد تصريحات القادة الإسرائيليين بعد إنشاء دولة إسرائيل في أيار/ ماي 1948م التي رسم من خلالها أصحاب القرار مختلف السياسات من أجل السيطرة على أكبر قدر ممكن من المياه العربية، سواء في فلسطين أو الدول المجاورة لها، وتبعا لذلك فإن المياه هي التي حددت جغرافية إسرائيل وتوسعاتها.[1]

ولقد كان ليثيودور هرتزل* مؤسس الحركة الصهيونية العالمية الفضل والدور البارز في الربط بين فكرة الوطن بالمياه، وزرع هذه القناعة في المدركات اليهودية، لإقامة دولة إسرائيل الكبرى، وفعلا قامت إسرائيل لاحقا بعد تأسيسها بتنفيذ ما أعلنه هرتزل على أرض الواقع، وفي هذا جرت عدة محاولات من هرتزل لشراء الأراضي، وكان من أبرز هذه المحاولات، إرسال بعثة من وفد يهودي إلى مصر سنة 1903 م لشراء سيناء لتكون الممر المؤدي لحصوله على مياه نهر النيل.[2]

وقد كان رواد المشروع الصهيوني متفطنين منذ البداية إلى أهمية المياه في نجاح مشروعهم الإستيطاني في فلسطين واستمراره، وتحقيق شعارهم المعروف «حدودك يا إسرائيل من النيل إلى الفرات» وهذا يعني أن البعد المائي كان حاضرا في تكوين الأبعاد الجغرافية للمشروع باعتباره البعد الذي يتوقف عند نجاح المشروعهم، ولذا وضعت الحركة الصهيونية أهدافها في التحكم الدائم في مصادر المياه وأولتها أهمية إلى درجة عسكرة المياه، وبعد تحقيق اليهود حلمهم في إنشاء دولة يهودية في فلسطين، سارعوا إلى تحقيق هدفهم الثاني وهو تعيين ورسم الحدود الأساسية والقانونية، مضمنين المناطق الغنية المياه.[3]

وقد استمرت الحركة الصهيونية بعد إنشاء إسرائيل، في دفع جهات دولية، وخبراء وفنين في مجالات المياه والري والزراعة إلى فلسطين، بغية دراسة أوضاعها المائية، ووضع التصورات الأساسية لمشاريع

---

[1] علي إبراهيم حطيط، **الوعود البلفورية**، دار فارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص170.

* **تيودور هرتزل** :(1860م–1904م)، ولد في المجر، منظم المؤتمر الصهيوني في بال بسويسرا عام 1897، ورأس المنظمة الصهيونية التي انبثقت عن المؤتمر، مات عام 1904 م، ببلدة أولاد اولاخ بالمجر ونقل رفاته إلى فلسطين عام 1949. للمزيد ينظر (عيسى جبران، أعظم شخصيات في التاريخ «سياسية، علمية، اجتماعية، فلسفية، دينية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص394).

[2] يوسف حجازي، **الأطماع الصهيونية في المياه العربية**، دنيا الوطن، القاهرة، 2003، (د– ص).

[3] عادل محمد عضايلة، مرجع سابق، ص30.

المياه، فكان لهذه البعثة إسهامات كبيرة، أدت إلى إعطاء صورة واضحة لدى الصهاينة، والتي بموجبها يتم استغلال مياه فلسطين، فسعت للوصول إلى حدود دولة إسرائيل المستقبل.[1]

وفي عام 1919 م انعقاد مؤتمر السلام الذي تلا الحرب العالمية الأولى، ووصف «حاييم وايزمان» مؤسس الحركة الصهيونية حدود الدولة اليهودية في فلسطين، مضمنا إياها منابع نهر الأردن والأجزاء السفلى من نهر الليطاني، واليرموك، مبررا بأنه يجب أن تكون فلسطين ذات منافذ طبيعية لاستغلال المياه، والسيطرة على منابع البحار والأنهار، غير أن الحركة الصهيونية سبقت هذا الإعلان بدراسات حول الأرض والمياه في عام 1873 م، حيث تم نشر تقرير صهيوني مفاده أن فلسطين والنقب* قادرتان بسهولة على استيعاب 15 مليون شخص في حالة توفر الإمدادات المائية المناسبة، وانطلاقا من هذا المبدأ كثفت الحركة الصهيونية نشاطها لتأمين الموارد المائية المطلوبة.[2]

وقد وجدت مطالب الصهاينة قبولا كبير من طرف المنتدبين البريطانيين والفرنسيين، وتم تعيين هربت صموئيل* من أجل تحقيق المخططات الصهيونية، والذي عمل على تسهيل الهجرة اليهودية وذلك من خلال إعطائهم تأشيرات ووثائق لتسهيل وصولهم إلى فلسطين، حيث استطاع زعيم الحركة الصهيونية وايزمان إقناع الوفد الأمريكي بالموافقة على إقامة وطن قومي لليهود بفلسطين وإصدار مسودة مشروع أمريكي في 12 فيفري 1919 م جاء فيها:**« دعوة اليهود إلى فلسطين والإقامة فيها».**

وقد أدلى هاربيت صموئيل في مؤتمر الصلح بتصريح جاء فيه: «أن جبل الشيخ هو مصدر المياه الحقيقي لفلسطين، ولا يمكن فصله عنها دون أن يترتب على ذلك القضاء على حياتها الاقتصادية، لذلك يجب أن يخضع كليا لنا، كما يجب التوصل إلى اتفاق دولي لتأمين المياه من جنوب نهر الليطاني.[2]

ومنه نستنتج أن البريطانيين كان لهم الدور الكبير في تقديم يد المساعدة لإسرائيل في جميع الميادين، وهذا ما أدى بالحركة الصهيونية إلى التوسع في فلسطين، للوصول إلى منابع المياه في الدول

---

[1] قاسم حسين السعدي، **الدعاية السياسية للحركة الصهيونية وإبعادها الإستراتيجية (1897-1923)**، كلية الآداب، جامعة بابل، العراق، (د- س، ن)، ص4.

***هربت صموئيل:** يهودي بريطاني أول مندوب سامي في فلسطين 1920م. للمزيد ينظر: (أحمد سعيد نوفل، **دور اسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، ط2، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010م، ص26).

[2] عبد الفتاح العويسي، **جذور القضية الفلسطينية (1977 م-1923 م)**، ط 3، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص 71.

***جبل الشيخ:** يقع في سوريا، يسمى كذلك بجبل حرمون، يحتوي جبل الشيخ على أربعة قمم أعلى قمة تسمى شارة الحر مون في سوريا ويصل ارتفاعها إلى 2814 مترا. تمت الزيارة في يوم 15-11-2018، على الساعة 14.00، متاح على الرابط التالي: https : // mawdoo3. Com.

[3] يوسف حجازي، المرجع السابق،(د. ص).

المجاورة، ونجد أن هذه التقارير والتصريحات من قبل المندوبين كان مخطط لها مسبق، وهي عبارة عن قرارات جازمة ولا رجعة فيها.

وعند دراسة جغرافية فلسطين من قبل اللجنة الاستشارية قررت أن تكون الحدود الفلسطينية على الشكل التالي:

شمالا: نهر الليطاني حتى نهر بانياس* بمقربة من منابع نهر الأردن.

شرقا: غرب خط حديد الحجاز.

غربا: البحر الأبيض المتوسط.

جنوبا: إلى نقطة بالقرب من خليج العقبة*.[1]

أي أن تشتمل فلسطين اليهودية (إسرائيل) كل فلسطين الموضوعة تحت الانتداب، وضمن حلقة الأطماع الصهيونية للاستيلاء على المياه العربية، وحصلت المخططات الصهيونية عام 1928م على موافقة بريطانيا لاستغلال مياه نهر الأردن واليرموك لإنارة فلسطين بالكهرباء، وفي عام 1938م بدأ الصهاينة في دراسة جديدة لجر مياه إلى النقب، كما طرحت وثيقة عام 1941 م تدعوا إلى ضرورة وجود نهر الليطاني ضمن حدود الكيان الإسرائيلي.[2]

ومن خلال ما سبق نستنتج أن هناك إدراك واضحا للوضعية **الجيوبوليتيكية*** لدولة فلسطين، حيث تفطنت الحركة الصهيونية إلى أهمية المياه في تحقيق مشروعها الاستيطاني، والتي تشكل بالنسبة إليها الوسيلة الوحيدة لجذب اليهود إلى ارض فلسطين هذا من جهة، واستغلاله في الوظائف الاقتصادية من جهة أخرى.

---

***بانياس:** أحد روافد نهر الأردن، الذي ينبع من سفح الجنوبي لجبل الشيخ . للمزيد ينظر ( نذير جزما ني، المرجع السابق، ص18).

***خليج العقبة:** تقع في جنوب الأردن، وهي مدينة تقع كخليج إلى شرق البحر الأحمر، على حدود مع المملكة العربية السعودية وشبه جزيرة سيناء ودولة فلسطين. تنت الزيارة في يوم: 12-12-2018، على الساعة: 14.00، متاح على الرابط التالي:http://mawdoo3.com

[1] أمل سليم الوزير، **الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية** ، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة ،2010 (د – ص).

[2] رمزي سلامة، **الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية«إستراتيجية وتاريخ»**، تمت الزيارة في يوم 23-11-2018، على الساعة 12.00، متاح على الرابط: http//www.alukah.net/culture/0/1836 /

***الجيوبوليتيكية:** وهو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي، ويرى العض أن الجيوبوليتيكا تخدم أغراض تخطيط سياسي والدعائي أو غيرها من الأغراض، وتعني رسم إستراتيجية ترتكز على الجغرافيا. للمزيد ينظر: (وفاء كاظم الشمري، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار البداية ناشرون وموزعون، 2011، ص45.

# الفصل الأول:

# مياه الشرق الأوسط بين القوانين الدولية والأطماع الصهيونية

**تمهيد:**

لقد أصبح العالم متخوف من أزمة نقص الماء، بسبب تضاءل حصة كل فرد، وهذا راجع إلى الإستخدام الغير عقلاني للشعوب من جهة، والنزاع على منابعها ومصادرها من جهة أخرى، لذا أصحبت قضية المياه تأخذ طابع دوليا، فقد أوجدت الحكومات مجموعة من الضوابط القانونية والمبادئ التي تتحكم في المياه بصفة عامة، ومياه الشرق الأوسط بصفة خاصة، لأن معظم مصادر مياهها تقع خارج حدودها، وتفاقمت هذه الأزمة بشكل كبير بعد قيام الكيان الإسرائيلي في قلب العالم العربي، وظهرت أطماعها في العديد من المشاريع والمخططات.

## أولا: تعريف النهر الدولي وأنواعه ومبادئه وأهم الاتفاقيات الخاصة به:

### - تعريف النهر الدولي:

عرفته اتفاقية جنيف سنة 1815م على أن:«النهر الدولي هو الذي يمر عبر أراضي دولتين أو أكثر، ليصل بين هذه الأراضي»، أما اتفاقية برشلونة سنة 1921م عرفته على أن:«النهر الدولي هو الذي يتوافر على ثلاث شروط: الصلاحية للملاحة، الإتصال بالبحر، أن يقع في أقاليم أكثر من دولة».[1]

ولقد تطور مفهوم النهر الدولي، بعدما كان ينظر إليه نظرة سياسية بحتة من خلال استخداماته التقليدية المحددة في أغراض الملاحة، والآن أصبح بمفهوم أشمل وأوسع يستند إلى إعتبارات اقتصادية، اجتماعية، دولية، قانونية، تبعا للإستخدامات الحديثة لمياه الأنهار والآثار الناجمة عن ذلك.[2]

ومن خلال ما سبق نستنتج أن النهر الدولي هو الذي يمر عبر أراضي دولتين أو أكثر، ويجب أن يتوفر على مجموعة من الشروط لكي يصبح نهرا دوليا كاتصاله بالبحر مثلا، ومن خلال كثرت إستعماله تطور مفهومه وأصبح ذو أهمية دولية وعالمية.

### - أنواع الأنهار الدولية:

* <u>الأنهار الوطنية</u>: يعرف بشكل عام على أنه: مجرى مائي يقع من منبعه إلى مصبه في إقليم دولة واحدة، كنهر بردى بسوريا، نهر السين بفرنسا، نهر الباردين بلبنان.

---

[1] دلال بحري، **أهمية القانون الدولي للأنهار الدولية في استقرار العلاقات المائية الدولية (دراسة حالة نهري دجلة والفرات)**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، ( د- س- ن)، ص199.

[2] صبحي احمد زهير العادلي، **النهر الدولي (المفهوم و الواقع في بعض دول انهار المشرق العربي)**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 119.

* الأنهار الدولية: وهي الأنهار الصالحة للملاحة، والتي تعبر أراضي دولتين أو أكثر، مثل نهر الأردن، نهر دجلة والفرات*، نهر النيل.[1]

حيث يرى جملة من الباحثين أن هناك مجموعة من العوامل المتحكمة في تقسيم مياه الأنهار الدولية وهي:

1. العوامل الطبيعية: المتمثلة في معرفة المناخ السائد في الدول المتشاطئة* على حوض النهر الدولي، وتحديد مساحة مجرى الحوض وطوله، كذلك معرفة إسهامات الدول المتشاطئة في صرف مياه النهر، وإجراء دراسة للمناطق التي تصلح لإقامة المشاريع المائية في دول الحوض.
2. العوامل الاجتماعية: وذلك من خلال القيام بإحصاءات حول: النمو الديموغرافي في الدولة، ونسبة السكان الحضر في الدولة، دراسة التركيبة السكانية والهجرة في الدولة، كذلك تاريخ الدولة في استغلال مياه النهر الدولي.
3. العوامل الاقتصادية: وذلك من خلال معرفة مدى تطوير شبكات المياه في الدولة، وحجم استعمال الماء في الإستخدامات المنزلية والصناعية والصحية، ونوعية النشاط الزراعي والنظام المتبع في إنتاج المحاصيل الزراعية.[2]

**- مبادئ استخدام الأنهار الدولية:**

مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول: ويعني أن كل دولة متشاطئة لها الحق في الإستخدام المنصف والمعقول لمياه النهر، بحيث لا يضر بمصالح وحقوق الدولية النهرية الأخرى، فكل دولة من دول الحوض لها الحق بالانتفاع، وهو حق تتساوى فيه كل الدول المتشاطئة.[3]

مبدأ عدم إلحاق الضرر: وينحصر هذا المبدأ في عدم إلحاق الضرر الذي يتجاوز تلك الحدود التي يجيزها الانتفاع المنصف والمعقول، أي بمعنى أنه ليس الضرر البسيط الذي يؤثر في كمية أو نوعية المياه وجودتها، ولا يشكل خطورة على الدول الأخرى ويندرج تحت هذا المبدأ مجموعة من المبادئ والقوانين من بينها: عدم تلويث مياه النهر أو الزيادة في الهدر الذي يضر بالدول المجاورة، ولا يسمح لأي

---

* **نهري دجلة والفرات**: يغطي النهري مساحة قدرها705500كلم مربع، وينبعان من حوض الأناطول في تركيا ويعبران تركيا وسوريا والعراق. للمزيد ينظر( ياسر محمد عثمان حماد، **الأمن المائي العربي ( الواقع والمهددات)**، مجلة شندي، ع8، 2010، ص101).

[1] صبحي أحمد زهير العادلي، المرجع السابق، ص 99.

* **الدول المتشاطئة**: تلك المياه الدولية التي تتصل فيما بينها في حوض طبيعي واحد. تمت الزيارة في يوم: 27-04-2019، على الساعة: 13.48، متاح على الرابط التالي:http://www.waterxpert.se/s

[2] شرمالي تسعيديت، **أزمة المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية ( دول الحوض النيل نموذجا)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة بن كنون، الجزائر1، 2014، ص 55.

[3] Stat of israeil http//:www.ater.gov.il /marsh 2009.

دولة يمر بإقليمها نهر دولي أن تتخذ أي تصرف أو عمل من شأنه يؤثر في مصالح وحقوق المقررة للدول النهرية الأخرى.[1]

مبدأ التعاون الدولي: ويقوم هذا المبدأ على الإلتزام بتبادل البيانات والمعلومات، وذلك بالإعلان عن التدابير التي تؤثر على حالة المجرى الدولي، والإنذار في حالة المخاطر، وهذا المبدأ يعتبر أحد أهم المبادئ الأساسية والجوهرية التي تستند إليها التنظيم القانوني.[2]

**- أهم الإتفاقيات الخاصة بالأنهار الدولية:**

***إعلان سنوكهولم 1972:** حيث قامت الدول بإقرار عدة اتفاقيات في مجال البيئة المختلفة، وكان متى تمت إلتزامات الدول في مجال الداخلي وفق عمليات رمي المواد الغير نافعة والتي تؤثر سلبا في النظم الإيوديولجية.

***قمة الألفية:** والتي اتبعت فيها هيئة الأمم المتحدة أهداف إنمائية الألفية للحد من الفقر والأمراض، ونسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على مياه الشرب سنة 2015.

***معاهدة 1997:** تبنتها هيئة الأمم المتحدة، وذلك لاستخدام المجارى المائية للإغراض غير ملاحية، وتعتبر المعاهدة الأولى التي عرفت الأنهار الدولية كمصدر للاستخدامات المائية الهامة مثل الشرب والري.[3]

كما توجد العديد من الاتفاقيات والنظريات الخاصة لاستخدامات النهر الدولي في الأغراض غير ملاحية مثل نظام هلنكسي سنة 1966م، الذي يعد أول نظام قانوني شامل للقواعد التي تحكم الأنهار الدولية في الأغراض غير ملاحية، وتتضمن قواعده 10 مبادئ أهمها: الدول المتشاطئة لها حق خاضع لقواعد القانون الدولي وليس لها حق مطلق، كذلك حق التحكم في النهر مشروطا بعدم التأثير على حقوق الدول الأخرى، والأخذ بعين الإعتبار بمبدأ عدم إلحاق الضرر.[4]

---

[1] هالة صلاح الحديثي، **الأنهار وطبيعتها القانونية ( نهر الفرات نموذجا)**، كلية جامعة تكريت، ( د- س- ن)، ( د- ص ).

[2] نهاد معاوية عكاشة هلال، **دور المياه في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بالتركيز على اتفاقية أوسلو**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الدراسات الاقتصادية، جامعة الخرطوم، 2003، ص 9.

[3] علي جبار كريدي القاضي، **النظام الدولي لاستغلال الأنهار الدولية بين الدول المجاورة**، مجلة الخليج العربي، (م 41، ع 1+2)، كلية القانون، جامعة البصرة، 2003، ص 40.

[4] خليل خير الله، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط**، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، لبنان،( د- س- ن) ص 17.

ومنه نستنتج أن هناك العديد من الإتفاقيات المنظمة للأنهار الدولية، وذلك بهدف تفادي الصراعات والنزاعات بين الدول المتشاطئة، ولكن رغم ذلك نلاحظ أن معظم العداء والصراع بين الدول مازال قائما، بسب عدم التزام كل دولة بحصتها وحدودها الجغرافية.

**ثانيا: نماذج عن البعد القانوني لمياه الأنهار:**

**- نهر النيل:**

رغم وجود مصالح مشتركة بين دول حوض نهر النيل، من خلال إمكانية التعاون في استغلال مياه نهر النيل، إلا أن ذلك اقتصر على بعض الاتفاقيات الثنائية، التي تنظر إلى موضوع المياه من الناحية الفنية فقط، ومن أهم هذه الاتفاقيات:

- اتفاقية 1902م: تمنع إقامة مشاريع ومنشأت مائية على نهر النيل دون التشاور مع أطراف الأخرى المستفيدة.[1]
- معاهدة 1903م: المتعلقة بإدارة حوض نهر النيل، وتم التوقيع عليها من طرف كل دول حوض النهر وذلك بإنشاء منظمة تنص على التنسيق والتشاور في استخدام المشاريع.[2]
- اتفاقية 1959م: بين مصر والسودان، ووضعت إطار قانونيا على مبدأ الحقوق المكتسبة في استغلال مياه نهر النيل دون استشارة باقي دول الحوض.
- اتفاقية 1993م: وكانت بين مصر وأثيوبيا، عبارة عن اتفاق تعاون في إطار تنمية موارد نهر النيل وتعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية.[3]

لكن أعلنت أثيوبيا عام 1996م عن مشروعها لإنشاء سد على نهر النيل، وهذا يعتبر تجاوز لمصالح دول الحوض، وتكمن الخطورة في التوجهات الأثيوبية أنها لا تلتزم بالإتفاقيات التي نضمت علاقات وحصص بلدان دول حوض النيل.[4]

ومنه نستنتج أن مصر والسودان سيواجهان العديد من المشاكل والأزمات المائية ما لم يتقيدوا دول حوض النيل بهذه الاتفاقيات المتعلقة باستخدام مياه حوض نهر النيل طبقا لقانون الدولي الذي يرضي كل أطراف الدول المتشاطئة.

---

[1] محمود شوقي عبد العال، **الإنتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية في اتفاقية الأمم المتحدة مع الإشارة خاصة لنهر النيل**،( م11، ع2013،39)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (د – س– ن)، ص 76.

[2] منذر خدام، **الأمن المائي العربي ( الواقع والتحديات)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 124.

[3] أحمد أبو الوفاء، **القيمة القانونية لاتفاقيات نهر النيل**،( م11، ع2013،39)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (د – س –ن)، ص 25.

[4] أحمد أبو الوفاء، المرجع نفسه، ص26.

**- مياه فلسطين:**

أن الوضع المائي في فلسطين تتحكم فيه إسرائيل، التي تستدل إلى« مبدأ الأسبقية في الإستخدام»، لتبرير التفاوت في استهلاك المياه بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل، ونجد معظم الإحصائيات سنة 2010 تدل علي أن الفرد الإسرائيلي يستهلك 4 إضعاف الفرد الفلسطيني، حيث لكما تم التطرق إلى موضوع المياه بين الفلسطينيين وإسرائيل نجدها تستدل إلى مبدأ الأسبقية، وغير مبالية لهذه القوانين.[1]

ويعتمد سكان فلسطين على الزراعة بشكل كبير، والمياه الجوفية هي المصدر الأساسي لسد حاجياتهم لأغراض الشرب والزراعة وكافة أوجه النشاط البشري، ومع تزايد الطلب على المياه أدى ذلك إلى تناقص المخزون الجوفي، خاصة مع بناء إسرائيل السدود لجر المياه، لذا تواجه فلسطين العديد من المشاكل المتعلقة بالمياه.[2]

ولقد حددت قواعد هلنكسي سنة 1966م مبدأ الأسبقية كأحد العوامل المتبعة في تخصيص المياه الدولية المشتركة تخصيص عادلا ومعقولا، ولا يؤيد الإدعاءات الإسرائيلية، التي تحاول السيطرة على مصادر المياه الفلسطينية، والإستحواذ على أكبر قدر ممكن من المياه سواء سطحية أو باطنية، وتم عقد مؤتمر سنة 1985م من قبل لجنة القانون الدولي للموارد المائية الدولية، والذي أكد فيه على أن المياه الجوفية يجب معالجتها كمورد طبيعي مشترك، كما حددت المياه الجوفية المارة عبر الحدود الدولية،[3] حيث وقعت إسرائيل على اتفاقية 1989م الخاصة بالإستخدامات غير ملاحية للمجاري المائية الدولية، وصادقت عليها عام 1997م، والتي تنظم المجرى المائي الدولي المشترك لدولتان أو أكثر.[4]

ومنه نستنتج أن الشعب الفلسطيني محروم من حقه في المياه، وأن إسرائيل تحاول جاهدة لاستغلال كل شبر من أرض فلسطين يوجد فيها ماء، وفي المقابل نجد أنه قبل تأسيس دولة إسرائيل سنة 1948م استغل اليهود الخزانات الجوفية الواقعة في فلسطين، والقانون لا يعترف بحق الإسرائيليين في استخدام المياه.[5]

---

[1] سالم اليأس محمد العباسي، **دور المياه في الإستراتيجية التوسعية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص104.

[2] محمد عبد الناصر الزرقة، **تلويث المياه في محافظتي الشمال والوسطى وتأثيرها على صحة الإنسان**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص 16.

[3] شداد احمد العتيلي، **المياه الفلسطينية.....أزمة الواقع وإشكال التفاوض**، تمت الزيارة في يوم: 11-11-2018، على الساعة: 12.30، متاح على الرابط التالي:http://www.aljazeera.net

[4] جوزيف النير، **المستوطنات والحدود( التصورات الإسرائيلية للحل الدائم)**، سلسلة دراسات في المجتمع الإسرائيلي، الأردن، 1996، ص 19.

[5] جوزيف النير، المرجع السابق، ص8.

**- مياه نهر دجلة والفرات:**

تغير وضع نهري دجلة والفرات بعد تفكك الخلافة العثمانية من نهرين وطنيين إلى نهرين دوليين، وأصبح استغلالهما من طرف ثلاث دول( العراق، سوريا، تركيا)، لذلك تم عقد الكثير من المعاهدات من أجل تنظيم العلاقات المائية بين الدول الثلاث ومن أهمها:

- معاهدة لوزان 1923/12/23م: عقدت بين دولتي الإنتداب فرنسا وبريطانيا، ونصت المادة الثالثة منها علي ضرورة تأليف لجنة مشتركة يكون من واجبها الفحص أولي عن أي مشروع تقوم به حكومة الإنتداب الفرنسي بسوريا.[1]
- برتوكول 1987م: عبارة عن اتفاق بين تركيا وسوريا، بخصوص التعاون الاقتصادي والفني في توزيع مياه نهري دجلة والفرات في أقرب وقت ممكن.
- اتفاق 1989/03/17م: عقد بين سوريا والعراق، ينص على أن تتفق الدولتان على أن تكون حصة العراق بموجب الإتفاق 58% من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود السورية التركية، وحصة سوريا47%منها، ودخل هذا إلاتفاق حيز التنفيذ في 1999م، وذلك بغية التوصل إلى اتفاق ثلاثي بينهم.[2] ومن خلال هذه الإتفاقيات نسجل مواقف متباينة من طرف الدول الثلاثة المتشاطئة حول مياه نهري دجلة والفرات:

فكان الموقف السوري والعراقي على اعتبار حوض دجلة والفرات حوضا واحدا، ووافقت كذلك عليه معظم الإتفاقيات المنظمة من قبل سوريا والعراق، أما الموقف التركي فكان موقفه معارض منذ البداية، ويرى أن نهري دجلة والفرات يشكلان نظاما لمجرى مائي واحد، وأنهما نهري عابران للحدود، فهي كانت تريد الإحتفاظ بمياه نهري دجلة والفرات، وعليه لا يمكن تطبيق القانون الدولي للمياه.[3]

ومنه نستنتج أن هناك تباين في المواقف من طرف الدول الثلاث ، ونلاحظ أن تركيا لا تريد التقيد بالقواعد والمبادئ القانونية لإستغلال نهر دجلة والفرات، فهي تريد التحكم فيهما لتحقيق مصالحها وأهدافها الخاصة على حساب العراق وسوريا.

ونلاحظ من خلال هذه الاتفاقيات أهمية الموارد المائية التي تعد من العوامل الضرورية والأساسية في تقدم الدول وازدهارها، وما دام توزيع المياه في العالم غير منتظم، فإن الإختلاف بين الدول سيبقى

---

[1] صبحي احمد زهير العادلي، المرجع السابق، ص 400.

[2] عبد الغاني محمد سوادي، **الحقوق المكتسبة للعراق في مياه الأنهار الدولية التي تعبر عبر أرضية بموجب المعاهدات الدولية وقواعد القانون الدولي الأخرى**، مجلة رسالة الحقوق، (ع7)، 2010، ص19.

[3] دلال بحري، المرجع السابق، ص 122.

دائما، وتزداد أطماع الدول الفقيرة لهذا المورد، لذلك نرى أن الصراع على المياه تحول من صراع حول الكلأ وآبار المياه بين الأفراد والقبائل، إلى صراع دولي( حروب المياه).[1]

ومنه تظهر أهمية الموارد المائية في التنمية الزراعية وإستصلاح الأراضي، مما يضمن تحقيق وإشباع الحاجات البشرية للأجيال القادمة، وتوفير متطلبات السكان والحفاظ علي القدرة الإنتاجية العامة، وزيادة الموارد المتاحة دون العبث بظروف البيئة.[2]

فمعظم المياه في الوطن العربي على وجه الخصوص موجهة للقطاع الفلاحي، وذلك لدعم المناطق الزراعية المعتمدة على الري السطحي، والتي لا يتجاوز مساحتها 14.25 مليون هكتار، وتستهلك في المتوسط 85 بالمائة من إجمالي المسحوبات المالية لاستخدامه في الري الذي يبلغ بالمتوسط 51 بالمائة، فقد كشفت الدراسة التي قامت بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، فإن الري السطحي في معظم الأقطار العربية سيبقى بنسبة مرتفعة ومسيطرة لمدة طويلة علي نسبة المياه.[3]

ويعتبر الماء أهم عناصر التنمية اقتصاديا واجتماعيا وبشريا، قال الله تعالى:« اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ »[4]، وتظهر هذه الأهمية من خلال الدراسات التي تشير إلي أن استخدامات المياه في الوطن العربي حوالي 190.7 مليار متر مكعب، وهو ما يعادل 72بالمئة من مجموع الموارد المائية المتاحة، وهي تتوزع بين القطاع الصناعي 5 بالمائة، الزراعي 87 بالمائة، والإستخدام المنزلي8 بالمائة.[5]

فنجد أن المصانع الغذائية تستخدم كميات كبيرة من المياه كالغسل والبسترة والتعقيم، كما أن صناعة الحديد والصلب تحتاج إلى كميات معتبرة من المياه ابتداء من مراحله الأولى إلى النهاية.[6]

---

[1] عبد الرحمن ديوح، **الأمن المائي( الإستراتيجية المائية الجزائر نموذجا)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2014، ص121.

[2] بوغدة نور الهدى، **دور الكفاءة إستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية المستدامة والأمن المائي( حالة الجزائر)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة لماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص58.

[3] فراح رشيد، **وضع الموارد المائية في المنطقة العربية والتهديدات التي تواجهها**، مجلة .geos، م4،ع8، (د- س - ن)، (د- ص).

[4] سورة الجاثية، الاية12.

[5] صبرينة يونسي، **المعضلة المائية في الوطن العربي**، مجلة العلوم الاقتصادية، م18، ع1، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر،( د– س– ن)، ص169.

[6] حسين خالد حسن العكيري، **تكنولوجيا معالجة المياه**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص37.

كما يساعد توفر الماء على تقدم وتحسن في نوعية الصناعة، فإنتاج طن من النفط يحتاج إلى 12طن من المياه، وكيلو غرام من إنتاج الورق يحتاج إلى 100 لتر من المياه.[1]

حيث يتحكم الوطن العربي بين قارات العالم القديم، وفي أهم ممراته الملاحية العالمية، ويقدر متوسط حجم سقوط الأمطار سنويا 2240 مليار متر مكعب تقريبا، وتختلف هذه النسبة من بلد لأخر اختلافا كبيرا، ومعظم هذه المياه ترجع إلى الجو عن طريق التبخر، بينما يصب الباقي في باطن الأرض أو الجريان السطحي[2]، أما بالنسبة للأنهار يوجد نهر النيل ودجلة والفرات يستمدان مياههما من خارج الوطن العربي، لذا كان الصراع على مصادر المياه العذبة من أهم العناصر التي أدت إلي العديد من الحروب، ولقد تزايد الصراع على المياه في العصر الحديث مع تزايد السكان وتزايد الطلب عليه.[3]

فقد دخل الصراع مرحلة جديدة في الشرق الأوسط، وأصبحت إسرائيل المسيطر على الموارد المائية، ولم تراعي إلى القوانين الدولية ولا بحقوق الآخرين، فهي تعمل علي إستيعاب عدد كبير من السكان (الهجرة اليهودية)، وهذا يشير إلي إدراك الصهاينة لأهمية مياه المنطقة، فهو العنصر الأساسي في سياسيتها المستقبلية.[4]

وبذلك تأتي أهمية المياه بالنسبة للصهاينة من خلال طبيعة المشروع الصهيوني، حيث عملوا على تعيين الحدود والإمكانيات المائية للمنطقة، خصوصا في فلسطين، فوجدوا أن هناك حاجة ماسة للمياه في صحراء النقب وشبه جزيرة سيناء، يمكن توفيرها من مياه نهر النيل، وأن نهر الليطاني اللبناني يتمتع بأهمية كبيرة لمنطقة شمال فلسطين، كذلك ضرورة اللجوء إلى استخدام المياه المجاورة لفلسطين لتأمين دولة صناعية وزراعية وسياحية في المستقبل.[5]

كما يذكر رضي سليمان في كتابه حول( أزمة إسرائيل المائية ومياه لبنان)، أن إسرائيل تعاني من موارد مائية شحيحة، وقد اعتمدت على موارد مائية إضافية، وذلك لتلبية حاجياتها من معدلات استهلاكها المائي، ونسجل نسبة 40 بالمائة من استهلاك إسرائيل السنوي من المياه، فقد دأبت إسرائيل منذ

---

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **أزمة المياه في الوطن العربي ( واقعها واستخداماتها ودوافعها والرؤية المستقبلية لمواجهة الأزمة)**، مجلة كروك للعلوم الإدارية والاقتصادية، (م3،ع1)، 2013، ص85.

[2] نعيم طاهر، **الجغرافيا السياسية في ظل نظام دولي جديد**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2007، ص79.

[3] بريش عبد القادر، زهير عزابه، **أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية ودورها في التنمية واستخدام الموارد المائية في المنطقة العربية**، ( د-د-ن)، (د-م-ن)،2014، (د- ص)

[4] احمد سعيد نوفل، **دراسات متخصصة في القضية الفلسطينية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 183.

[5] يوسف مرعي، **المياه المشتركة بين الدول العربية ( الواقع الراهن والحلول المشتركة)**، ندوة تحضيرية الأولى للمؤتمر الهندسي العربي 26، بعنوان ( المياه في الوطن العربي وتحديات الأمن المائي العربي)، يوم 23-12-2010، الخرطوم، السودان.

التسعينات علي تلبية حاجاتها المتزايدة من المياه، وهذا أدى إلى المواجهة العسكرية في منطقة الشرق الأوسط.[1]

ومنه فإن هذا الجدول رقم (1) يوضح المصادر المائية لإسرائيل في الوقت الحاضر:

| المصدر | قيمة المياه ( المليون متر مكعب) |
|---|---|
| الأردن | 800 |
| هضبة الجولان | 35 |
| نهر الليطاني | 400 |
| نهر اليرموك | 85 |
| الضفة الغربية | 600 |
| قطاع غزة | 35 |
| المجموع | 1.900 |

**المرجع: رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي( احتمالات الصراع والتسوية)، منشاة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص182.**

ويرجع الباحثون أن هذه المشكلة إلى طبيعة البلد نصف صحراوي، وأنها مشكلة قديمة عان منها الشعب الفلسطيني على مر العصور، كذلك سوء تصرفهم في هدر هذه الثروة الثمينة.[2]

ومن جراء الأزمة المائية الحادة التي يصعب حلها في إسرائيل، رأت مجموعة من الإقتراحات ربما تكون سببا في نجاح مشروعهم، وهو العمل على تحلية مياه البحر، وإقامة مشاريع مائية مع الدول العربية المجاورة لها خاصة مع الأردن ولبنان.[3]

وقامت إسرائيل بتأسيس شركات مختصة في المجال المائي، وذلك بغية تزويد إسرائيل بالمياه العذبة، ومن بينهم:

- شركة المياه الإسرائيلية « ميكروت»: تأسست عام 1937م، من طرف الوكالة اليهودية ، وتتولى هذه الشركة تنفيذ خطط إستثمار المصادر المائية، وتؤمن إيصال المياه إلى المستوطنات والمدن الإسرائيلية.[4]
- شركة تخطيط المياه الإسرائيلية« تاحال»: تأسست بعد فشل شركة ميكروت في تحقيق هدفها، عام

[1] رضى سليمان، **أزمة اسرائيل المائية ومياه لبنان**، مجلة الدراسات الفلسطينية، (م1، ع4، 1990، ص 231)، ص 1.

[2] أحمد وهبي، **أزمة الثروة المائية في اسرائيل**، مجلة الدراسات الفلسطينية، (م2، ع5، 1991)، ص 6.

[3] محمد عطوي، **حروب إسرائيل المقبلة**، دار الهادي، بيروت، 2002، ص81.

[4] محمد عطوي، المرجع نفسه، ص 82.

1952م، تهتم برسم خطط إستثمار الموارد المائية المتوفرة في منطقة فلسطين وما جوارها، ويقتصر دورها على تطوير إستغلال المياه.[1]

ومن خلال ما تقدم يتبن أن جهود إسرائيل متواصلة لاستثمار المياه العربية، فقد قامت بإرسال الخبراء والمهندسين في مجال المياه بهدف التقليل من مشكل المياه، وجذب أكبر عدد من المهاجرين لتوفير لهم العنصر الرئيسي للعيش والإستقرار وهو المياه.

[1] سالم اليأس محمد العباسي، المرجع السابق، ص 28.

## المبحث الثاني: مظاهر الأطماع الصهيونية في المياه الفلسطينية واللبنانية:

### أولا: مظاهر الأطماع الصهيونية في مياه الضفة الغربية وقطاع غزة:

تمتاز الضفة الغربية بأهمية جيوبوليتكية، حيث تمثل بالنسبة للكيان الصهيوني أراضي إستراتيجية لمواجهة أي عدوان عربي، واستغلال مساحته الواسعة في توطين المهاجرين اليهود لدعم خططهم وتنفيذ الخارطة الديموغرافية تجاه الدول العربية، بالإضافة إلى احتوائها على مخزون مائي مضمون يمدهم بحوالي ثلث استهلاكه من المياه أي حوالي600 مليون متر مكعب سنويا.[1]

واعتمدت إسرائيل على العديد من الأساليب للسيطرة على مياه فلسطين، وذلك من خلال:

- بناء السدود وحفر الآبار العميقة لتزويد حاجات المستوطنات الإسرائيلية المتزايدة من المياه واستغلال الينابيع في السياحة والعلاج.
- استغلال مياه البحيرات والأنهار لتحسين أوضاعها الاقتصادية.
- وضع خطط لتعاون مع الدول العربية وغير عربية المجاور لها، لتزويد إسرائيل مستقبلا على حساب الدول الأخرى.[2]

حيث قامت القوات الإسرائيلية بحفر آبار ذات عمق كبير في المنطقة، بهدف نقل المياه الجوفية إلى السهل الساحلي لحرمان الشعوب منه، وضغطت على سكان الضفة الغربية بعدم حفر آبار أكثر من 6 آبار صالحة للشرب، أجبر الشعب الفلسطيني على تركيب عدادات على أبارهم، كما أقرت على من يتجاوز الكميات المسموحة يتعرض للعقاب من طرف المحاكم العسكرية، ولم يكتفي عند هذا الحد حيث قامت ببيع المياه للشعب الفلسطيني بأسعار خيالية، وأغلقت الآبار وقلصت عددهم بعد أن كان عددهم314 بئرا، أصبح 30 بئرا فقط، وحددت ساعات العمل الزراعي للمواطنين العرب لتقليل من استهلاك العرب للمياه.[3]

كما فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قيودا منعت الشعب الفلسطيني تجاوزها، فقد أصدرت أكثر من 2000 أمر وقانون عسكري بشأن الأراضي العربية وخصوصا المياه، ففي 15 أغسطس/ أوت 1976 م مثلا أصدرت القرار رقم 92 المسمى( بصلاحيات أحكام المياه)، وتحمل في مضمونها تعديلات رئيسية على القوانين والأنظمة المعمول بها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.[4]

---

[1] عمر كامل حسن، **النظام الشرق الأوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي ( دراسة الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا)**، دار رسلان، دمشق، 2008، ص 409.

[2] حيدر نعيمة بخيت، **المياه العربية ( الواقع والتحديات)**، كلية الآداب والاقتصاد، كلية الآداب والاقتصاد، جامعة الكوفة، تمت الزيارة في 11-11-2018، على الساعة: 21.07، متاح على الرابط التالي: http://www.docudex.com

[3] سعيد توفيق عزيز البزار، **السياسة المائية لإسرائيل وأبعادها وتأثيراته على الأمن المائي العربي**، مجلة آداب الرافدين، (ع46، 2007)، كلية الآداب، جامعة الموصل، (د- س-ن)، ص9.

[4] فتحي علي حسين، **أوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص 191.

وأقامت العديد من المشاريع والمخططات لإستغلال مياه الضفة الغربية، من بينهم: مشروع كلاب سنة1949م: حيث أوفدت الأمم المتحدة بعثة إلى الشرق الأوسط، بهدف وضع دراسة اقتصادية، وكان يترأسها «جوردون كلاب » رئيس المجلس لإدارة وادي التنسي بالولايات المتحدة الأمريكية، وبعد عودة البعثة أوصت بما يلي: يجب إنشاء هيئة تابعة للأمم المتحدة للإهتمام بمشكلة اللاجئين وإيجاد عمل لهم في الدول العربية، ووضع خطط لاستغلال مياه الأنهار لتحسين أوضاعها اقتصاديا واجتماعيا.[1] كذلك نجد مشروع اليركون– النقب سنة 1952: مفاده جمع المياه في منخفض عند ينابيع اليركون إلى الشمال الشرقي لتل أبيب، والهدف من وراءه تزويد تل أبيب بمياه الشرب.[2]

أما بالنسبة لقطاع غزة فقد عملت على استنزاف كل قطرة ماء، وأتبع منذ احتلاله للقطاع في حزيران/أكتوبر1967م على سياسة استعمارية مكثفة، وذلك بالضخ الاحتياطي من المياه في الآبار الجوفية، ووضعت خطة لاستخراج حوالي85 بالمائة من المياه، وهذا يرجع إلى أن الفرد الإسرائيلي يقوم بزرع محاصيل تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه كالقطن مثلا.[3]

كما أوجدت العديد من الشروط لمن يريد استخراج المياه، مثلا وضعت إسرائيل رخصة للمستفدين من حفر الآبار، فهؤلاء لا يسمح لهم بتزويد أي مستهلك اسمه غير وارد في الرخصة بدون الحصول على إذن خطي مسبق من السلطات الإسرائيلية المختصة، كما لا يسمح لهم بنقل المياه إلى أجزاء أخرى من المنطقة.[4]

وقد أثارت إسرائيل مشكلة المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بهدف إبقاء سيطرتها في المنطقة، والتحكم في المياه الجوفية والحفاظ على درجة ملوحتها.[5]

ومنه تستنتج أن إسرائيل قامت بكل الإجراءات القانونية والعسكرية لتأمين المياه الصالحة للشرب من خلال وضع شروط تعجيزية وقوانين جائرة للفلسطينيين، وتعمدت استخراج المياه الجوفية لإنعاش نشاطها الزراعي بصفة خاصة.

---

[1] حمدي الطاهري، **مستقبل المياه في الوطن العربي**، دار النهضة ، مصر، (د- س- ن)، (د- ص).

[2] رواء زكي يونس الطويل، **الآثار السياسية والاقتصادية للمياه**، دار زهران، الأردن، 2010، ص149.

[3] سالم اليأس محمد العباسي، المرجع السابق، ص89.

[4] رياض حسن خضر أبو صفية، **المطامع الصهيونية في المياه العربية (بلاد الشام والعراق)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2003، ص94.

[5] أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص 194.

**ثانيا: مظاهر الأطماع الصهيونية في المياه اللبنانية(نهر الليطاني):**

تبدأ منابع نهر الليطاني من منطقة البقاع الأعلى إلى الغرب من مدينة بعلبك وحتى جبل صنين، ويتجه نهر الجنوب الغربي حتى بلدة الطيبة التي تبعد عن الحدود الفلسطينية حوالي13 كيلو متر، ثم يتجه غربا حتى مصب البحر الأبيض المتوسط شمال مدينة صور، ويبلغ طول نهر الليطاني حوالي170 كيلو متر مربع، ومساحة حوضه2186 كيلو متر مربع، يمثل هذا النهر أهمية بالغة بالنسبة لإسرائيل .[1]

فقد ظهرت المطامع الصهيونية بمياه نهر الليطاني في وقت مبكر جدا، حيث نجدها تؤكد على ضرورة ضم نهر الليطاني ضمن مجالها الجغرافي الذي استحدثته، وأكدت على ذلك في مناسبات عدة، حيث وجه الرئيس حاييم وايزمان رسالة إلى الرئيس البريطاني لويد جورج سنة 1973م يقول فيها:( أن مستقبل فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على موارد مياهها للري والقوى الكهربائية، وتستمد موارد المياه بصورة رئيسية من منحدرات حبل حرمون* ومنابع نهر الأردن ومن نهر الليطاني)، كما تضمن أحد بنود هذه الرسالة النص التالي:« لهذه الأسباب نرى من الضروري أن يضم حدود فلسطين الشمالية على وادي الليطاني إلى مسافة 25 ميلا ، ومنحدرات جبل حرمون الجنوبية».[2]

ومن خلال هذا التصريح نلاحظ رغبة وأطماع إسرائيل في الإستحواذ على المياه المجاورة للمناطق الفلسطينية، وطالبت الحركة الصهيونية من خبراء الأرض والهندسة بوضع خرائط إستراتيجية بحيث تشمل على أهم منابع المياه في الشرق الأوسط.

وكي تكسب الشرعية في التحكم في مياه نهر الليطاني، أقرت على أن اللبنانيين بعدم استغلال مياه النهر، بحجة أن معظم مياهه تذهب هدرا إلى البحر، وهذا يؤكد على أطماعها في مياه جنوب لبنان تصديها للمشروع العربي سنة1946م، واعتبرت هذه الخطوة بمثابة عدوان مباشرا عليها.[3]

حيث أخذت إسرائيل تجهز نفسها للاستحواذ على مياه الليطاني، وذلك بممارسة ضغوطاتها السياسية، بغية عرقلة أي مشروع لبناني، وقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (ليفي اشكول) عام1967م:« أن هناك نصف مليار متر مكعب من مياه الليطاني تضيع سنويا في النهر ...... وأن القنوات باتت جاهزة في إسرائيل لاستقبال مياه نهر الليطاني المحولة»، فمن خلال هذا التصريح

---

[1] خالد حمد سعد، **سيطرة اليهود على مصادر المياه العربية والآثار المترتبة على ذلك**، المجلة الليبية، (ع25، 2 أوت 2012)، كلية التربية مرج، جامعة بنغازي، ليبيا، (د- س-ن)، ص5.

[2] فتحي علي حسين، المرجع السابق، ص 186.

[3] المرجع نفسه، ص 187.

الإسرائيلي، هناك دلالة واضحة على اعتداء إسرائيل على المياه اللبنانية، كما نجد أن الإجتياح الإسرائيلي للبنان الذي سمي بعملية الليطاني عام1978م، التي مكنت إسرائيل من القيام بنشاطات كثيفة في الجنوب اللبناني، وذلك لجر المياه إلى فلسطين المحتلة عبر العديد من القنوات المائية. [1]

وبعد قيام إسرائيل بغزو لبنان عام1982م، قامت قوات الاحتلال بمجموعة من المشاريع أهمها:

* تمركز آليات إسرائيلية بالقرب من منبع الوزاني، والقيام بمحاولات متعددة لجر مياه هذا النهر بدون ضجة إعلامية وسياسية، ومنعت أهالي البلدة من الوصول إلى ممتلكاتهم الواقعة على ضفاف نهر الليطاني وبناء موقع عسكري في هذه المنطقة ، وفي عام 1983م أعلن على بدأ تحويل مياه الليطاني إلى إسرائيل، كما درست لجنة من المهندسين الإسرائيليين عام1984م عينات من تربة ومياه المنطقة ووضعت مضخات كبيرة لسحب المياه[2]، حيث ركز الإحتلال عام 1985م تمركزه في التلال والجبال المشرفة على مجرى الليطاني، وإستمرار بأعمال الرصد والمراقبة الدائمة لكامل المنطقة المحيطة بالنهر.[3]

فكل هذه المشاريع والمخططات دليل على الأهمية الإستراتيجية لجنوب لبنان بالنسبة لإسرائيل، فهي تمثل منطقة إستراتيجية بالنسبة لها، وتشكل أحد مرتكزاتها، وذلك لعدة لدوافع منها:

* الأهمية العسكرية والإستراتيجية لهذه المنطقة والسيطرة على جميع الجهات الحدودية .

* وجود مصب ومجرى نهر الليطاني.

* صلاحية الأرض اللبنانية من ناحية خصوبتها وطبيعتها وإمكانية التوسع فيها.[4]

فقد كانت إسرائيل لمدة طويلة تتحين الفرصة لتحقيق أطماعها القديمة في الإستيلاء على مياه جنوب لبنان وأجزاء من أراضيه، وعملت على بث مجموعة من عملاءها في المناطق الحدودية وتكثيف حشودها العسكرية للسيطرة على المصدر المائي.[5]

---

[1] عدنان السيد حسين، **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية**، دار النفائس، بيروت، 1989، ص 123.

[2] ضاهر سليمان، **الأطماع الصهيونية في المياه العربية**، مركز الوطني للمتمزين،( د- م- ن)، ( د- س- ن)، ص10.

[3] عدنان السيد حسين، المرجع السابق، ص 123.

[4] عمر كامل حسن، المرجع السابق، ص 412.

[5] سامر عبد المنعم أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني ( 1969-1982)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإسلامية، جامعة الأزهر، غزة، 2010، ص87.

وبذلك نجحت أطماع إسرائيل التاريخية، على أسس جديدة تنطوي على أخطار تعد للبنان بالكارثة، فغنائم إسرائيل المائية من حروبها مع العرب، أصبحت ثمنا للسلام، وغنائهما المائية مع حروبها اللبنانية تكتسب قيمة كبيرة جدا.[1]

فقد كانت المشاريع الإسرائيلية في لبنان بمثابة الضربة القاضية على شعبه، لأن الشعب اللبناني إعتبرها خطوة كبيرة لإبادته والقضاء عليه نهائيا، لكن اسرائيل عبر مبالية لمختلف القوانين المبادئ المنظمة لحماية حقوق الإنسان.[2]

[1] مدرية الدراسات الفكرية والسياسية، **المياه اللبنانية وأطماع العدو الصهيوني**، المركز الاستشاري للدراسات والتوزيع،( د-م-ن)، 2000، ص 21.

[2] سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع نفسه، ص 88.

## المبحث الثالث: مظاهر الأطماع الصهيونية في المياه السورية والمياه مصرية:

### أولا: مظاهر الأطماع الصهيونية في المياه السورية (هضبة الجولان):

تقع هضبة الجولان في أقصى الجنوب الغربي من سوريا، على مساحة قدرها1860 كيلو متر مربع، يحدها جبل الشيخ على الحدود مع لبنان، ويحدها في الشمال نهر اليرموك، الذي يفصلها عن الأردن من الجنوب، ويحدها من الغرب الأردن وسهل الحولة* وبحيرة طبرية، تستقبل الهضبة ما يقارب 1.5 مليار متر مكعب من مياه الأمطار.[1]

حيث تمتاز هضبة الجولان بموقع إستراتيجي وعسكري مهم، فقد شكلت هضبة الجولان قلعة طبيعية منيعة« دفاعية- هجومية»، وتقع بين مناطق جبلية وسهلية موزعة توزيعا يجعل منها أسوار طبيعية، لذلك سارع الإسرائيليون للسيطرة عليها للدفاع عن أنفسهم، وتسهل لهم تهديد مناطق محيطة بهم.[2]

وتعود أطماع الكيان الصهيوني في هضبة الجولان إلى الحكم العثماني، أي الفترة التي نشطت فيها الحركة الصهيونية، فقد طالب وفد يهودي بأجزاء من سوريا من خلال المذكرة التي قدمها إلى مؤتمر الصلح 1919م، لأسباب تتعلق معظمها بالمياه، وجاء في الرسالة المقدمة ما يلي: «أن الحياة الاقتصادية في فلسطين تعتمد على مصادر المياه الموجودة في سوريا ......أن جبل الشيخ هو أبو مياه فلسطين الحقيقي».[3]

ومنه نستنتج مدى أهمية هضبة الجولان، وذلك من خلال محاولة ضمها للحدود الصهيونية، وأن أطماعها في هضبة الجولان قديمة جدا، فقد عزم الصهاينة إلى تنفيذ الخطط والمشاريع من أجل الحفاظ مياه الجولان.

وكشف الخبير «ايفال ألون» عن الأطماع الصهيونية في الجولان بعد عام من إحتلال1967م فقال: «إن وجود إسرائيل الدائم في الجولان وسيلة ليمكن استعادها لضمان آمننا في الجليل ونهر الأردن»، حيث في 1969م زاد التغلغل الصهيوني في الجولان وصولا إلي القرى عربية، وقامت بإنشاء قاعدة

* **سهل الحولة:** هي عبارة عن منخفض يقع بين جبال الجولان شرقا والقاهرة غربا، وتنخفض البحيرة إلى 209م. للمزيد ينظر(عبد العباس الفريري وآخرون، المرجع السابق، ص 101).

[1] رمزي سلامة، المرجع السابق، ص 177.

[2] سمير ذياب بيسان، **الجغرافيا العسكرية**، دار الجنادرية، 2012، ص 184.

[3] خالد حمد سعد، المرجع السابق، ص3.

عسكرية وجوية، على بعد 40 كيلو متر من دمشق، حيث صرح الصهاينة عام 1981م: (أن إسرائيل لن تتخلى عن الجولان، ولن تزيل أي مستعمرة أقيمت فيه).[1]

وفي عام 1971م بدأت سرقة إسرائيل لمياه الجولان بواسطة شركة ميكروت، فقد قامت هذه الشركة بحفر مجموعة من الآبار الإرتوازية لضخ مياه الهضبة إلى المستوطنات اليهودية، وأقامت محطة تابعة لها على حافة الهضبة، وحفر خزانات كبيرة لجمع مياه السيول ومياه الثلوج المنحدرة من الهضبة.[2]

كما وضعت إسرائيل خطة لإنتاج الكهرباء على أساس الضخ المياه عند بحيرة طبرية، مما سوف يوفر طاقة تقدر قمتها بمئات الآلاف من الدولارات، مع ربط شبكة المياه في الشمال والوسط وجنوب الهضبة، بالإضافة إلى كل هذا خصصت العديد من الخطط اليهودية لإنشاء مستوطنات زراعية نظرا لجودة تربيتها، كما تشكل مخزونا غذائيا كبير ينتج مختلف أنواع المحاصيل، بالإضافة أنها قادرة على استيعاب أكثر من 300 ألف مستوطن حسب تقرير الإسكان في الحكومة الصهيونية .[3]

كما أشارت شركة تخطيط المياه الإسرائيلية أن الجولان تحتوي على خزان هائل من المياه الجوفية، وأكد أن أكثر من20 بالمائة من المياه المستهلكة في فلسطين تأتي من الجولان، ولهذا نجد معظم الخبراء الإسرائيليون في المياه والأرض يوصون بعدم التخلي عن الجولان لأسباب اقتصادية وتاريخية وإستراتيجية[4]، واستمر النضال العربي حيث أعلن رفضه التام لاحتلال إسرائيل هضبة الجولان، ولم تتوقف الإنتفاضات الشعبية المتكررة بعد حرب تشرين/أكتوبر 1973م، وأصدروا بيانا أسموه (الوثيقة الوطنية) وجاء فيها: (هضبة الجولان المحتلة جزء لا يتجزأ من سوريا العربية والجنسية العربية صفة ملازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأجداد، ولا تعترف بأية قرار تصدره إسرائيل من أجل ضمها إلى الكيان الصهيوني، ولا تعترف بشرعية المجالس المحلية)، لأن الشعب السوري بعد إعلان قانون ضم الجولان أعلنوا إضراب تعبيرا عن رفضهم وامتنعوا عن دفع الرسوم والضرائب، غير أن إسرائيل لم تبالي لهذه الأمور، واحتلت الجولان وشردت معظم سكانها.[5]

ولا ننسى أيضا مطامع الصهاينة في مياه نهري دجلة والفرات، حيث صرح الصهاينة أن حدود فلسطين تمتد من النيل إلى الفرات، وقد عبر نفر من الباحثين عن اعتقادهم بأن أطماع الصهاينة لا

---

[1] عدنان السيد حسين، المرجع السابق، ص 81.

[2] رواء زكي يونس الطويل، المرجع السابق، ص 152.

[3] عمر كامل حسين، المرجع السابق، ص 133.

[4] ياسر إبراهيم عمر سلامة، **السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية( دراسة في الجغرافيا السياسية)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، ص 133.

[5] رواء زكي يونس الطويل، المرجع السابق، ص155.

تقتصر على نهر الفرات فقط، بل تتعداه إلى نهر دجلة، وأشاروا إلى تصريح أحد زعماء الحركة الصهيونية حيث قال:( لقد استولينا على اوشليم ونحن في طريقنا إلى يثرب والى بابل..........والطريق إلى بابل يمر عبر أراضي نهر الفرات ومياه دجلة).[1]

**ثانيا: مظاهر الأطماع الصهيونية في مياه مصر( نهر النيل):**

يعد نهر النيل شريان الحياة الاقتصادية في مصر، حيث نجد قول المؤرخ« هيرودوت»:أن مصر هبة النيل، وهذا دليل على أهمية النهر في نمو وازدهار الحضارة المصرية عبر ممر التاريخ، فهو تعتبر ثاني أطول نهر في العالم، ويمر على تسعة دول( أثيوبيا، كينيا، أوغندا، تنزانيا، زائير، ايريتيريا، روندا ، السودان، مصر)، وتعد مصر أكثر الدول حاجة لنهر النيل نظرا لموقعها الصحراوي وقلة الأمطار فيها.[2]

ومن المعروف أن أطماع إسرائيل في نهر النيل قديمة جدا، ففي عام 1903م حدد ثيودول هرتزل الوسيلة التي تمكن إسرائيل من إيصال مياه النيل إلى الصحراء النقب، ولكن هذا يستحيل بسبب قناة السويس[3]، وبعد هزيمة 1967م بدأ الكيان الصهيوني بعمل مسح للأراضي المحتلة، وباشرت في بناء مستوطنات وحفر الآبار وقامت بإصدار عدة أوامر وقوانين عسكرية، مفادها حق إسرائيل في التصرف في مياه المنطقة.[4]

قام المهندسون الإسرائيليون بوضع مجموعة من الخطط والخرائط، بهدف جر مياه النيل إلي فلسطين، ومن بين هؤلاء المهندسين «اليشع كالي»، الذي وضع عام 1974م لنقل المياه بنسبة 1 بالمائة من مياه النيل أي ما يعادل 800 مليون متر مكعب، وشرح اليشع مشروعه كالتالي توسيع قناة الإسماعيلية الممتدة من القاهرة إلى قناة السويس لتصريف 30 متر مكعب في الثانية.[5]

كما وضع المهندس «شاؤول ارلورد روف» نائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية سنة 1977م، ثلاث بدائل لرفع مياه نهر النيل، حيث يتم حفر ثلاث أنفاق لرفع المياه إلى نقطة سحب رئيسية بسناء، وفي مرحلة الضخ يتم رفع المياه التي تبلغ عشرات الأمتار، وبعد هذه المرحلة يتم دفعها

---

[1] رياض حين الخضر أبو صفية، المرجع السابق، ص 121.

[2] عليان محمد عليان، **المياه العربية من النيل إلى الفرات ( التحديات والأخطار المحيطة)**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،( د- س- ن)، ص 15.

[3] عمر كامل حسين، المرجع السابق، ص422.

[4] إبراهيم أحمد سعيد، **تحديات الأمن المائي العربي**، مجلة جامعة دمشق، (م31، ع1-2، 2015)، (د- س- ن)، ص511.

[5] الشفيع محمد المكي، **الأبعاد السياسية للمشاريع المائية الأثيوبية**، مجلة الدراسات حوض النيل،ع( 2)، ص 31.

بقوة على طول الساحل سيناء، وتعبر هذه الأنابيب الحدود إلى شمال غرب النقب، ومن خلال هذا المشروع يتم تحويل 850 مليون متر مكعب لري الأراضي في النقب .[1]

كما أكد المهندس (حايين بن شامر) على أن مصر وإسرائيل قادرتان على حل مشكل نقص المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وشمالي سيناء دون نفقات خارقة.[2]

لم يقبل المصريون هذه المشاريع، ورفضوا التعاون مع الكيان الصهيوني في تقديم لهم المياه، لهذا نجد إسرائيل عملت على زرع الفتن والفوضى داخل مصر، ومحاصرة دول مصب النهر، وتقاربها من أثيوبيا لأنها تسيطر على 85 بالمائة من مياه النيل، وتعتبر المنبع الأساسي له، ولهذا قامت إسرائيل بإنشاء علاقات مع أثيوبيا.[3]

وتعد أثيوبيا الحليف الإستراتيجي لإسرائيل، وبوابتها في بقية دول الإفريقية، ومن المعروف أن إسرائيل تتخذ مهمتها في السيطرة على مصادر المياه ، بهدف التوسع وجذب مستوطنين جدد.[4]

ومنه نستنتج أن إسرائيل لم تستسلم في تنفيذ مشاريعها وخططتها الإستيطانية، معتمدة على حلفاءها كإثيوبيا في ربط علاقاتها معها بهدف تزويدها المياه، مقابل حمايتها ودعمها ضد أعداءها، ولا ننسى الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر المساند الأول والأساسي لها، وذلك من خلال شد أطراف سياسية مصرية تعمل على تثبيت نفوذها وسيطرتها.

مع العلم أن أثيوبيا تعاني من حالة فقر كبيرة وضغوطات تنموية، لذلك نجد فجوة كبيرة في الإكتفاء الذاتي من الغذاء على المستوى الوطني والعائلي.[5]

حيث لقيت هذه المشاريع معارضة شعبية واسعة، لأن مصر نفسها تعاني من عجز مائي، بالإضافة إلى أن نهر النيل هو نهر دولي لا يجوز لإسرائيل أن تتصرف كدولة من دول المصب، فأخذت الولايات المتحدة الأمريكية تضغط على مصر لدفعها لتنفيذ المشاريع الإسرائيلية، وبعد ذلك عملت إسرائيل على

---

[1] نهاد معاوية عكاشة هلال، المرجع السابق، ص 116.

[2] سعيد توفيق عزيز البزار، المرجع السابق، ص 24.

[3] كلثومة بن دادة، **السياسة الإسرائيلية في حوض النيل**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (3)، 2014، ص54.

[4] نهاد أحمد السيد، **الأمن المائي في الوطن العربي**، تمت الزيارة في يوم 23-11-2018، على الساعة: 11.12، متاح على الرابط التالي: http://demacretic.de/

[5] صبحي علي قنصوه، **المطالب الأثيوبية في مياه النيل وأثرها على الأمن المائي المصري**، قسم العلوم السياسية والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، (د- س-ن)، ص 4.

شن حرب باردة بين السودان ومصر لتحريض دول الجوار الجغرافي للمشاركة في مياه حوض نهر النيل.[1]

وفي نهاية هذا الفصل نخرج بجملة من النقاط أهمها:

* نلاحظ أن إسرائيل لم تلتزم بالقوانين الدولية المنظمة للمياه في الشرق الأوسط.

* أطماع إسرائيل كانت قبل قيام الكيان الإسرائيلي في فلسطين، وذلك من خلال تصريحات الزعماء والقادة الدالة على أطماعهم في فلسطين، بدعوة أنها أرض الميعاد.

* لم تكتفي إسرائيل بالسيطرة على مياه فلسطين فقط، بل تعددت الحدود الجغرافية لإستحواذ على المياه العذبة في الدول المجاورة.

* شرعت إسرائيل في انجاز مشاريعها المائية قبل وبعد قيام كيانها الإسرائيلي، وجندت أشهر الخبراء والمهندسين في المياه والأرض، وذلك لتنفيذ مشاريعها.

*خصصت إسرائيل كل الإمكانيات المادية والبشرية لتوفير الجو الملائم للمستوطنين اليهود الجدد، وتحفيزهم على النشاط الزراعي، وهمشت إسرائيل الشعب الفلسطيني وأقصته من ممارسة نشاطه المهم وهو الزراعة وفرضت عليه قوانين جائرة.

* لم تقف الشعوب العربية وقفة واحدة لإخراج الكيان الإسرائيلي من أرضه، والدفاع عن حقه في الحياة والعيش غي أرضه وبين شعبه.

[1] أمل سليم الوزير، المرجع السابق، ( د– ص).

# الفصل الثاني:

# المؤامرة الصهيونية حول نهر الأردن

# من 1948- 2013م

**تمهيد:**

يحاول الكيان الصهيوني بكل الوسائل المتاحة تحقق مشاريعهم في البلاد العربية، واستعان في هذه المهمة بأطراف تحمل الحقد والكراهية للشعوب العربية، وتأتي في المرتبة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمثل السلطة العليا في العالم حسب ضنها، وبعدها تأتي بريطانيا وفرنسا اللتان قدما لإسرائيل الدعم المادي والمعنوي، وتزويدها بمعظم المعلومات حول البلدان العربية.

**المبحث الأول: جغرافية نهر الأردن وأهميته:**

**أولا: جغرافية نهر الأردن:**

يشكل وادي الأردن القسم الشمالي من حوض البحر الميت، الذي يقع في المنخفض الكبير الممتد من خليج العقبة على سطح البحر الأحمر، حتى جبال لبنان ويرتفع نهر الأردن الذي يجري باتجاه الجنوب في هذا المنخفض، في منطقة حرمون إلي حوالي200 مترا عن سطح البحر، وينتهي مجراه في البحر الميت الذي يبلغ انخفاضه 395 متر تحت سطح البحر.[1]

ويعتبر حوض نهر الأردن حوضا عابرا للحدود، ويبلغ مجموع مساحته نحو 18500 كيلو متر مربع، منها 40 بالمائة في الأردن و37 بالمائة في إسرائيل، و10بالمئة في سوريا، و9 بالمائة في الضفة الغربية، و4 بالمائة في لبنان، ويغذي نهر الأردن الذي طوله 250 كيلومترات ثلاث انهار: والودان [*] و نهر بانياس والحاصباني، وتلتقي هذه الأنهار على بعد 5 كيلومترات إلى الجنوب من الحدود الشمالية لإسرائيل.[2]

يعد نهر الأردن من أكبر الأنهار الدائمة الجريان في إقليم المشرق العربي، وهو عربي مشترك، تلتقي أنهاره في سهل الحولة مخترقة مسافة 25 كيلومتر حتى تصل إلى بحيرة طبرية، والتي تبلغ مساحة سطحها ما يقارب170 كيلومتر مربع ومتوسط عمقها 26 متر، وبعد خروجه من البحيرة بمسافة تساوي6.50 كيلومتر يلتقي بنهر اليرموك القادم من هضبة الجولان السورية عبر الأراضي الأردنية حيث يجريان معا لمسافة 110 كلم ثم يصبان في البحر الميت.[3]

---

[1] علي محمد علي، **نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د- س- ن)، ص37.

[*] **الودان:** ينبع من الأراضي الفلسطينية قرب منطقة تل القاضي على الحدود السورية الفلسطينية. للمزيد ينظر( فهد عطا عبد الرحمن المناصير، **الأمن المائي الأردني( التحديات والأخطار)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 54.

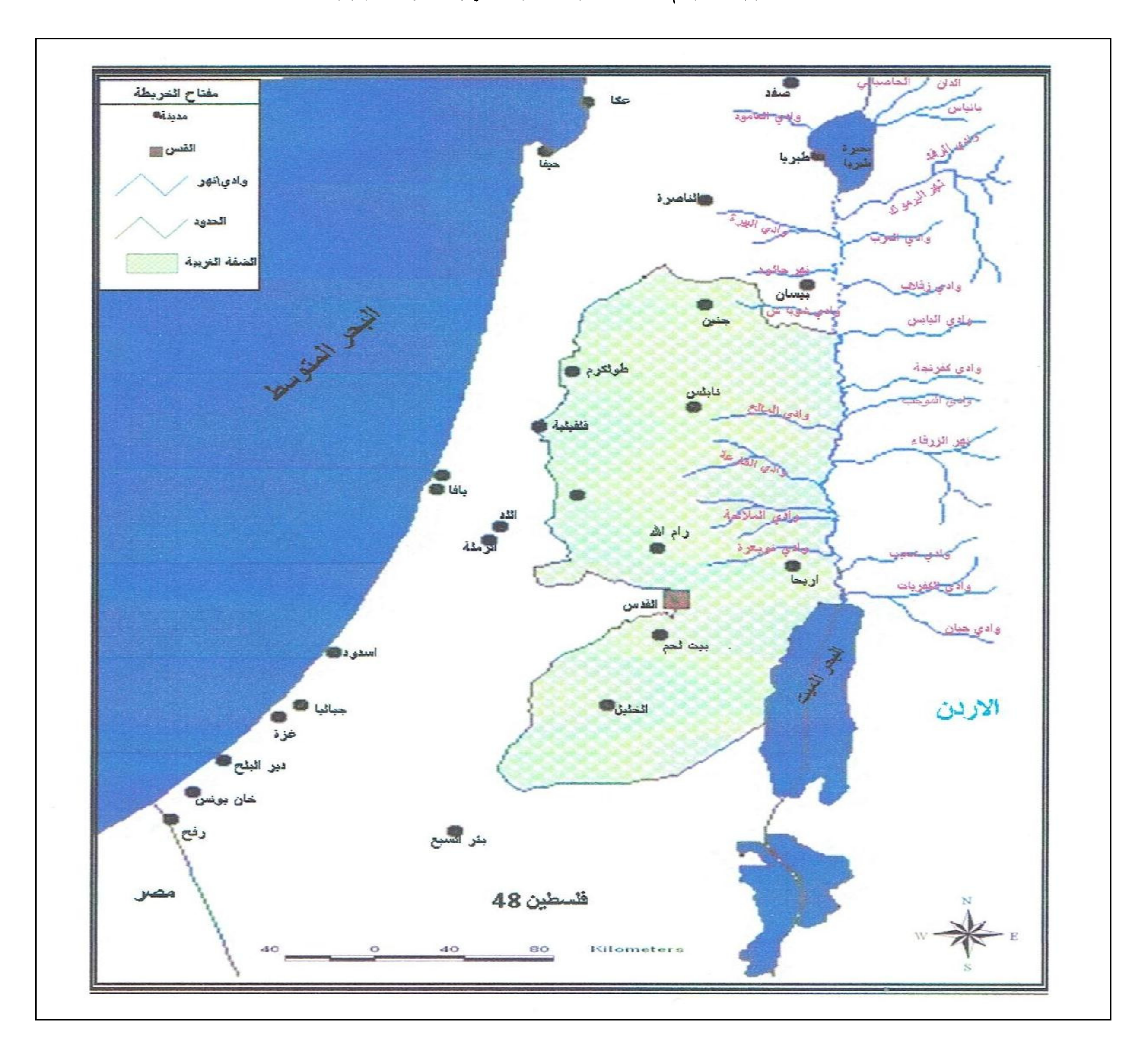
[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الري في إقليم الشرق الأوسط**، 2008، (د- ص).

[3] يوسف مرعي، المرجع السابق، ص 2.

يتكون نهر الأردن من مجرى علوي الذي يأتي من مرتفعات الجولان لمساحة إجمالية 115كلم، وتشكل حوالي 16%من مساحة الحوض، ويشمل الحوض نهر بانياس والحصاباني والدان، والمجرى الأوسط يقع ضمن منطقة الممتدة من سهل الحولة وحتى بحيرة طبرية بإنحدار شديد، أما المجرى السفلي فيشمل المنطقة الممتدة من جنوب طبرية، ومن مصب النهر شمال البحر الميت.[1]

ينظر للخريطة رقم(1).

**الخريطة رقم 01: حوض واد نهر الأردن وروافده**




**المرجع: ياسر إبراهيم عمر سلامة، المرجع السابق، ص46.**

[1] الندوة التحضيرية الأولى للمؤتمر الهندسي العربي 26، **الحقوق المائية في الموارد المائية لنهر الأردن**، السودان،( د- س- ن)، ص 5.

ويعتبر نهر اليرموك من أكبر روافد نهر الأردن، ويقدر إيراده السنوي بحوالي475 مليون متر مكعب، وترد 400 مليون متر مكعب إلى الأراضي السورية من الشمال، والأردن من الجنوب لمسافة 66 كيلو متر[1]، حيث يمثل نهر اليرموك بؤرة الصراع المسلح المحتمل بين إسرائيل والأردن من جهة، والأردن وسوريا من جهة أخرى، فإسرائيل تحاول زيادة حصتها من مياهه من 17 مليون متر مكعب إلي 40 مليون متر مكعب.[2]

ويقع حوض نهر الأردن في منطقة الصراع العربي الإسرائيلي، رغم قلة مياهه المشتركة بين ثلاث دول (الأردن، سوريا، إسرائيل)، الأمر الذي جعل من مشكلات تقسيم مياهه من أخطر المشاكل التي تواجهها المياه في الشرق الأوسط، ولهذا حظي هذا النهر بأهمية خاصة بين هذه الدول.[3]

وتقدر مساحة الأردن 91.840 كيلو متر مربع، ونجد 80 بالمائة من أراضيها صحراوية، ويتمركز سكانها في الغرب وحول العاصمة، لها منفذ صغير على البحر الأحمر(خليج العقبة)، وتعتبر أراضيها من أجود الأتربة التي تنتج القمح والشعير والحمضيات[4]، لكن بمرور الوقت زاد الطلب على المياه في الأردن وهذا حسب إحصائيات 2007، والتي تؤكد أن مصادر المياه في الأردن قليلة.[5]

**ثانيا: أهميته:**

أطلق على حوض نهر الأردن عبر التاريخ عدة أسماء، ففي عهد الرومان واليونان أخذ اسم (وادي أولون)، وفي زمن المسيح عليه السلام اسم (باردن)، وأطلق عليه في أحد العهود (المنخفض السوري)، وأطلق على جزئيه (نهر الشريعة) نهر الأردن الأعلى، ونهر شريعة المندور( نهر اليرموك).[6]

وتظهر الأهمية العظمى لنهر الأردن كمورد مائي حيوي واستراتيجي في:

– قلة سقوط الأمطار على هذا الحوض بوجه عام، وضعف معدلات تدفق انهار الحوض، مما جعل كل قطرة ماء تجري مهمة لهذا النهر.

---

[1] صباح محمود محمد، وليد محمود أبو سليم، **الأمن المائي العربي**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 57.

[2] صباح محمود محمد، **السياسات المائية في الشرق الأوسط**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 151.

[3] ياسر محمد عثمان حماد، المرجع السابق، ص 101.

[4] شوقي أبو خليل، **أطلس دول العالم الإسلامي ( جغرافي، تاريخي، اقتصادي)**، ط2، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، 2002، ص 11.

[5] H. m.king abdullzh2، 1999. Water for life.in jordan strategy.P1.

[6] **الموارد المائية والأطماع الصهيونية**، ( د– د– ن)، ( د– م– ن)، ( د– س– ن)، ص197.

– تحكم إسرائيل في هذا النهر، في ظل تناقص القوى الاقتصادية والمادية لدول الحوض العربية، الشيء الذي جعل الدول العربية تعجز عن استخدام الوسائل المتطورة لاستغلال مياه النهر بالشكل الصحيح، مع زيادة سكانية عالية والتي ساهمت في الضغط المستمر على موارد المياه.[1]

**القانون الدولي لحوض نهر الأردن:**

إن الوضع القانوني لنهر الأردن والمياه الجوفية تخضع للمبادئ القانونية التي تحكم الأنهار الدولية، فمنذ تقسيمات سايكس بيكو أصبحت إسرائيل محتلة الأرض والمياه وانفردت بإستغلال المياه نهر الأردن ونقضت الحق الطبيعي للأردنيين.[2]

حيث يوجد العديد من الاتفاقيات المبرمة بين الدول حول حوض نهر الأردن، ومنهم:

المعاهدة 1920م: بين الحكومة البريطانية والفرنسية بخصوص مياه نهر الأردن واليرموك وروافدهما، والتي نصت المادة الثالثة منها على أنه ( خلال مدة 6 أشهر توقع الاتفاقية، ويقوم فريق من الفنين الذين تنتدبهم الحكومتان سوريا وفلسطين، بتوزيع تدفيق مياه الأردن الأعلى واليرموك، ودراسة كمية المياه اللازمة لري الأراضي وتوليد الكهرباء).[3]

معاهدة عام 1922م: بين الحكومة البريطانية والفرنسية، نصت المادة الثالثة من المعاهدة على أنه يحق لحكومة فلسطين أو الأشخاص المنتدبين بناء سد على نهر الأردن أو على أحد روافده بهدف رفع مستوى ماء الحولة وبحيرة طبرية شريطة أن يدفع تعويضات لأصحاب الأراضي.

الاتفاق البريطاني الفرنسي سنة 1923م: وكان الاتفاق حول رسم الحدود بين سوريا وفلسطين، والإعتراف بالحق المشترك في مياه الأردن بين الدول الثلاث( فلسطين، الأردن، سوريا).

معاهدة حسن الجوار عام 1936م: بين بريطانيا وفرنسا، حيث نصت المادة التاسعة منها على أن سوريا وفلسطين لهما الحق في استعمال مياه الأنهار والقنوات والبحيرات لري أراضيها.[4]

[1] مأمون محمد علاونة، **الحقوق المائية العربية في الموارد المائية لنهر الأردن**، ندوة تحضيرية الأولى للمؤتمر الهندسي 26، السودان، تمت الزيارة في يوم 5-05-2019، على الساعة: 17.00، متاح على الموقع التالي: www.pnic.ps.ps/arabic

[2] خليل خير الله، المرجع السابق، ص 111.

[3] يوسف مرعي، المرجع السابق، ص 43.

[4] عادل محمد عضايلة، المرجع السابق، ص 199.

اتفاقية 1953م: بين سوريا والأردن لإقتسام مياه نهر اليرموك وإنشاء سد الوحدة في موقع المقارن*، وقد تم الإتفاق على إقامة السد يصل قدرة تخزينه 125 مليون متر مكعب، كما وجدت لجنة مشتركة بين البلدين لوضع أسس لإدارة حوض اليرموك.[1]

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن هذه الإتفاقيات والمعاهدات مجرد حبرا على ورق، لأن إسرائيل تتحكم في نهر الأردن وتحاول إنجاز العديد من المشاريع لإستغلاله، وذلك تجهيز كل الآليات والوسائل والإمكانيات المادية والبشرية لإنجاح مشاريعها.

فقد سيطرت إسرائيل على معظم مصادر المياه في هذه المنطقة، وهي تخصصها استعمال الحصري لمستوطناتها، ونجد أنها تنفذ عمليات التنقيب في مناطق الغور الغربية*، حيث تستخرج إسرائيل حوالي 22 مليون متر مكعب من المياه سنويا.[2]

وتمثل منطقة النقب المركز الأساسي لإسرائيل، بسبب مساحتها الواسعة التي تسمح لهم ببناء تكنات عسكرية واقتصادية، كما تمنحها امتداد بالبحر الأحمر عند خليج العقبة، الذي يعد منفذ لإسرائيل إلى آسيا وإفريقيا.[3]

ومنه نلاحظ أن إسرائيل تحاول استغلال منطقة النقب لما لها من أهمية إستراتيجية، تمكنها من تحقيق أهدافها لرامية لإحتلال الأرض ما عليها من خيرات ظاهرة وباطنة، والعمل على تهجير سكانها إلى أماكن أخرى، وتشرع في إستغلال الأرض لممارسة الزراعة .

**موقع المقارن:** يقع على الحدود الأردنية السورية، وهو إقليم عليه العديد من السدود للاستفادة من مياه نهر اليرموك. تمت الزيارة في يوم: 22-04-2019، على الساعة: 20.33، متاح على الربط التالي: http://www.almadenahneus.com

[1] محمد رشيد شنطاوي، **الحقوق المائية للدول المتشاطئة للأنهار الدولية**، الجامعة الأردنية،( د-س-ن)، ص 12.

**أراضي الغور الغربية:** قرية تقع في الجهة الشمالية من منطقة حمص في سوريا، تمت الزيارة في يوم: 22-04-2019، على الساعة: 12.00، متاح على الرابط التالي:https://www.sana.sy/

[2] تقرير شامل 2011، نهب واستغلال: سياسة اسرائيل في غور الأردن وشمال البحر الميت، تمت الزيارة في يوم: 16-12-2019،على الساعة: 14.33، متاح على الرابط التالي:http://btselem.org

[3] عز الدين فرج، قضية نهر الأردن، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ( د- س- ن) ص 15.

**المبحث الثاني: الأطماع الإسرائيلية في حوض نهر الأردن قبل1948م:**

عملت الحركة الصهيونية جاهدة للمطالبة بالمياه الأردنية قبل إحتلالها لأرض فلسطين، فمنذ أن وضعت الصهيونية في مخططاتها أن تستوطن فلسطين فأصدرت كتاب في لندن سنة 1912م تحت عنوان«الصهيونية والمستقبل اليهودي»، ومن خلاله رسمت الحركة الصهيونية خريطة لفلسطين التي سيقيمون فيها.[1]

ولتحقيق أهدافها الرامية لتوفير المياه قدر المستطاع، وتحسين سبل العيش للمهاجر اليهودي على أرض فلسطين، بدأت هذه الحركة بمساعدة أطراف دولية غربية إستعمارية والتخطيط لقيام العديد من المشاريع، ومن أهم المشاريع والمخططات المائية التي أنجزها اليهود في حوض نهر الأردن قبل قيام الكيان الإسرائيلي:

*مشروع روتنبرغ عام 1921م: قام به المهندس الروسي اليهودي« بنحاس روتنبرغ»، الذي يهدف إلى بناء محطة كهربائية في نهاية الجنوبية لبحيرة طبرية، بحفر قناة من نهاية البحيرة، وإستخدام نهر اليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية، فقد إستمرت الحركة الصهيونية بالضغط على البريطانيين والفرنسيين المسيطرين على المنطقة، من أجل تنفيذ المشروع.[2]

*مشروع مافروماتس عام1922م: يتمثل مضمون هذا المشروع في تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية، وبناء قناتين لري الأراضي الزراعية في الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن، وبناء سدين رئيسيين على جوانب النهر لإستغلال المياه المتصلة بواسطة السدود لري الأراضي الزراعية وتوليد الطاقة.[3]

ومنه نلاحظ أن كلا المشروعان كان مصيرهما الفشل، وهذا راجع إلى طبيعة الشعب العربي بوجه عام والفلسطيني بوجه خاص الذي لم يتقبل هذه المشاريع ، لأنها تحمل في مضمونها الإستحواذ على الأراضي الزراعية ومياهها، وجذب مستوطنين جدد، وهذا يهدد التواجد الفلسطيني، لأن الزراعة تعتبر من النشاطات الكبيرة عندهم ومصدر رزقهم.

*مشروع والتركلاي لودر ميلك عام1938-1939م: قامت الحكومة الأمريكية بأمر من الصهاينة عام 1938م بإرسال بعثة فنية إلى فلسطين لدراسة تربتها وحجم المياه، حيث كتب رئيس البعثة « دبليو-آس لودر ميلك» تقريرا بعنوان( أرض الميعاد)، الذي اعتبره معظم الباحثين من أخطر المخططات الصهيونية،

---

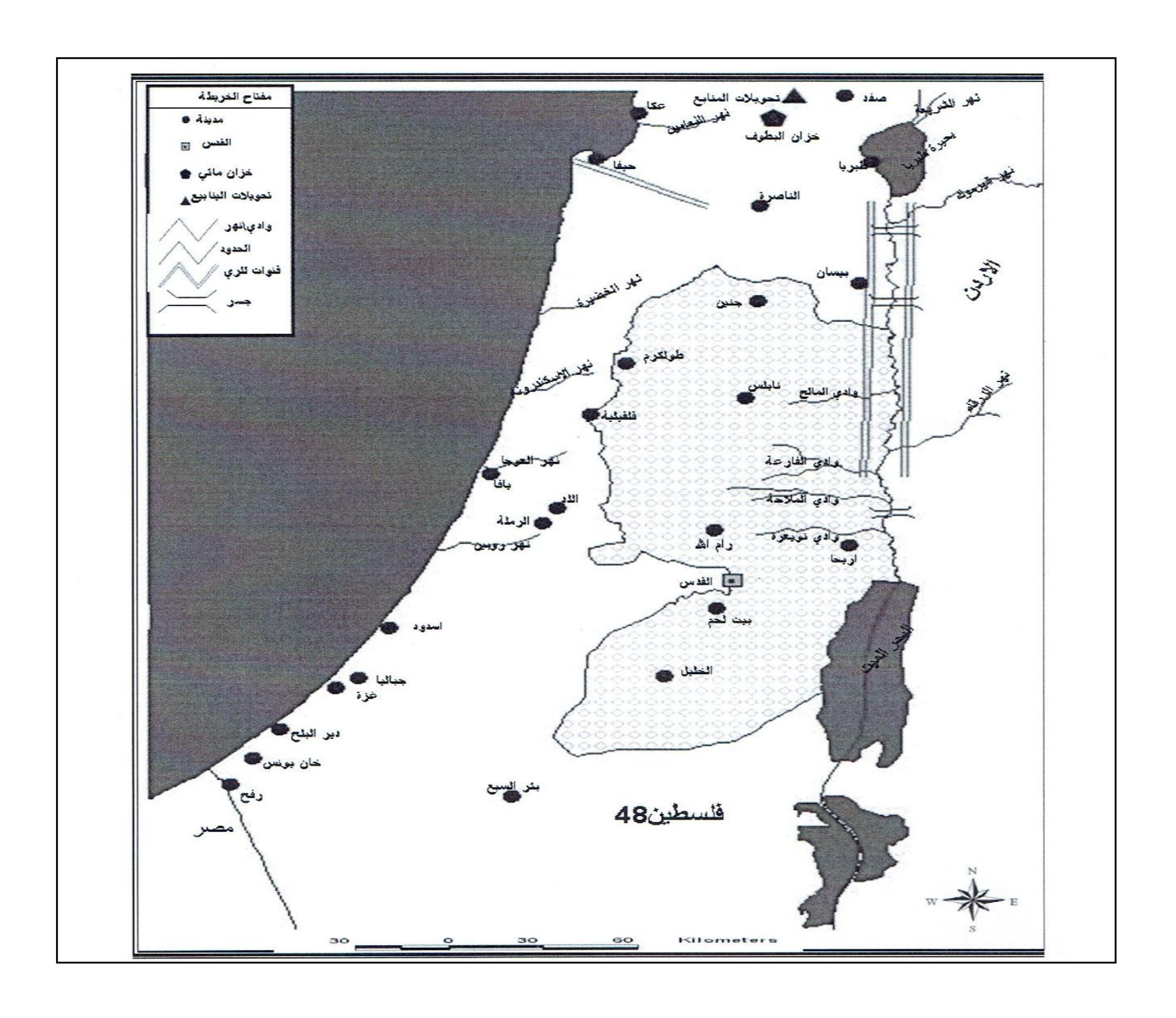
[1] حمدي الطاهري، **مستقبل المياه في العالم العربي**، دار النهضة للنشر والتوزيع، الجيزة، (د- س- ن)، (د- ص).

[2] رياض حسن خضر أبو صفية، المرجع السابق، ص 62.

[3] ياسر إبراهيم عمر سلامة، المرجع السابق، ص89.

وكان الهدف من وراءه استغلال مياه نهر الأردن العلوي وإخراجها خارج الوطن لساحل، لإستغلال ذلك في الصناعة والري.[1] ينظر للخريطة رقم (2):

**الخريطة رقم 02: مخططات مشروع "لاودرميلك" في فلسطين**




**المرجع : ياسر إبراهيم عمر سلامة، المرجع السابق، ص92.**

[1] رواء زكي يونس الطويل، المرجع السابق، ص 137.

**ومن أهم المبادئ التي قام عليها مشروع لودر ميلك:**

*أن مياه حوض نهر الأردن كافية لاستيعاب أربعة ملايين يهودي، لذا يجب اعتباره كوحدة وطنية مائية لري الأراضي الفلسطينية والأردنية.

*تحويل منابع نهر الحاصباني لاستغلاله في ري الأراضي الزراعية الإسرائيلية، وتغيير مسار مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية.

*ضرورة المحافظة على كل المشاريع تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل، لأن تمويلها من طرف الأمم المتحدة والحركة الصهيونية والحكومة البريطانية.[1]

حيث قال رئيس لجنة مسح الأراضي في فلسطين« عمانوئيل تيومان»، في تقريره:(أنه لمن حسن الحظ أن الذين كانوا مسؤوليين على وضع تفاصيل مشروع التقسيم على معرفة بتوجهات نظر لودر ميلك، واتخذوها كقاعدة ليبنوا على أسسها حدود الدولة اليهودية).[2]

وهذا دليل واضح على أن الحركة الصهيونية أرسلت خبراء مختصين في دراسة نوعية التربة وكمية المياه السطحية والباطنية ومن بينهم لودر ميلك، الذي ساهم بشكل كبير في رسم الحدود المستقبلية لدولتهم في المناطق المجاور لأرض فلسطين، إستثمارها في إنجاز مشاريعهم التنموية .

*مشروع بلاس عام 1944م: كلفت الحركة الصهيونية المهندس « سيمحا بلاس» لدراسة الأوضاع المائية في فلسطين، حيث أجرى تقريرا شاملا حول نهر الأردن، وخرج بنتيجة مفادها أن مياه هذا النهر كافية لتوفير احتياجات ثمانية ملايين مهاجر يهودي من غذاء وطاقة وغيرها.[3]

*مشروع ايو نيدس عام1946م: قامت الحكومة البريطانية بتعيين الخبير في المياه« م-ج – ايو نيدس» الذي كان مدير للتنمية في حكومة شرقي الأردن، وقام بدراسة ميدانية لمياه نهر الأردن، وتوصل إلى مجموعة من النتائج، وأعطى من خلالها اقتراحات متمثلة في :

– يمكن تحويل جزء من مياه نهر اليرموك بواسطة شق قناة تعبر الأردن لتجميع مياه الأودية، بهدف ري الأراضي في قناة الغور الشرقي[*].

– يمكن تخزين الفائض من مياه نهر اليرموك في بحيرة طبرية.

---

[1] محمد عطوي، المرجع السابق، ص 73.

[2] الأرقم الزغبي، **الغزو اليهودي للمياه العربية**، دار النفائس، بيروت، 1992، ص 56.

[3] ياسر إبراهيم عمر سلامة، المرجع السابق، ص 94.

[*] **قناة الغور الشرقي**: هي قناة مائية أردنية تمتد حوالي 110 كم شرقي الأردن. تمت الزيارة في يوم: 21-04-2019، على الساعة: 21.00، متاح على الرابط التالي:/http://www.ar.wikipedia.org

- للمحافظة على مياه هذا النهر يجب منع أي إستثمار فيه إلا بموافقة شركة روتنبرغ اليهودية.[1]

ومن خلال هذا المشروع نجده أنه يهدف إلي نقطتين رئيسيتين وهما: حق اليهود في التواجد في هذه الأرض وحقه في السيطرة على مصادرها المائية، أما النقطة الثانية هي حل مشاكل اليهود المهاجرين الجدد وذلك باستغلال المياه على حساب الأردن.[2]

*مشروع هايز وسافيرج عام 1947م: قام المهندسان اليهوديان«هايز وسافيرج» بدراسة ماجاء به الخبير اليهودي لودرميلك، وذلك للأخذ بمبادئه ووضعها في صدد التنفيذ، بعد أن أعدا الدراسات المفصلة وتهيئة الخرائط التوضيحية لهذا المشروع، ويتلخص مضمونه في:

1- شق قناة تهدف إلى تدفق مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت، وذلك للإستفادة من فارق الإرتفاع لتوليد الطاقة الكهربائية.

2- إستغلال مياه الينابيع المحلية وسيول الوديان غرب الأردن.

3- إنشاء السدود والخزانات المائية، ويكون عددها 23 خزانا لاستغلال مياه الأودية وأنهار البحر المتوسط والسفوح الغربية والتي تقدر مياهها حوالي320 مليون متر مكعب.[3]

ومنه تستنتج أن كل من سوريا والأردن ولبنان لم تقبل هذه المشاريع، لذا معظمها باءت بالفشل، وهنا نلاحظ الإدراك العربي لخطورة هذه المخططات على الدول العربية، لأن مضمونها ليس اقتصادي بحيث يساهم في التنمية والتطور العربي، بالعكس تعتبر مشاريع سياسية لإدخال المزيد من اليهوديين في فلسطين.

---

[1] سالم اليأس محمد العباسي، المرجع السابق، ص ص 77، 79.

[2] بشير الشريف البرغوثي، **المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول المجاورة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 179.

[3] سالم اليأس محمد العباسي، المرجع السابق، ص80.

**المبحث الثالث: المشاريع الصهيونية لإستغلال حوض نهر الأردن من 1948م إلى 2013م:**

قامت الحكومة البريطانية بمد يد العون للحركة الصهيونية، الذي إستمر لأكثر من 28 عاما، حيث هيأت لها فلسطين طبيعيا وبشريا، و بالرغم من ذلك لم تنجح الحركة الصهيونية في الإستحواذ على مساحات كبيرة من فلسطين، حيث قدرت المساحة التي احتلها إسرائيل في عام 1948م حسب مصادر عربية (1.491.644دونم) ، أي ما يعادل 6.5 بالمائة من مجموع مساحة فلسطين، أما المصادر البريطانية فقد قدرت المساحة التي حازها اليهود من الفلسطينيين لا يتعدى 5 بالمائة.[1]

إلا أن إسرائيل لم تكتفي عند هذا الحد، وأصبحت تخطط لإنجاز مشاريع على أرض فلسطين وما جاورها، مستغلة المياه كعامل أساسي في هذه السياسة، لتحقيق الممارسة الزراعية من جهة وربط المهاجرين الجدد بالأرض المحتلة لإقامة المستوطنات.

حيث قامت بتنفيذ العديد من المشاريع إستغلال نهر الأردن، عبر العديد من المراحل، وعلى عهود طويلة من الزمن ، وما زالت مقبلة على مزيد منها في ظل الظروف الراهنة، والتي تشهد تناقص مستمر في كمية المياه في معظم بلدان العالم، وهذه المراحل مقسمة كما يلي:

<u>***المرحلة الأولى 1948م-1958م:** تتضمن مجموعة من المشاريع منها:</u>

1- مشروع تجفيف بحيرة الحولة عام 1951م: حيث أعلنت إسرائيل عن خطتها منذ أوائل 1951م، بهدف تجفيف المستنقعات في سهل شمال الحولة، وحشد قواتها العسكرية، وإستغلال المنطقة السهلية حولها في ري أراضي تلك المنطقة[2]، حيث قامت الشركة اليهودية بتوسيع وتعميق مجرى نهر الأردن بمقدار 4 م على طول 4.5 كم جنوب البحيرة، حيث ساهمت هذه العملية في نقل وتصريف ما يزيد عن 200-300 مليون سنويا من بحيرة الحولة ومستنقعاتها إلى مجرى النهر بين مخرجة من الحولة وجسر بنات يعقوب، وكلف المشروع إسرائيل حوالي 3 ملايين ليرة إسرائيلية.[3]

إعترضت سوريا على هذا الإجراء المخالف لإتفاقية الهدنة، لما له من أضرار على المصالح العربية ويمنع وصول المياه إلى طبرية، حيث وضع السوريون شكوى لمجلس الأمن الدولي بشان المشروع، وجراء

---

[1] نعيم بارود، البعد الجغرافي لنكبة عام 1948م، تمت الزيارة في يوم: 12- 01- 2019، على الساعة، 17.12، متاح على الموقع التالي: www.tracker-sotwar.com

[2] نجيب للأحمد، **فلسطين تاريخيا ونضاليا**، ط 2، دار الجليل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 201.

[3] بشير الشريف البرغوثي، المرجع السابق، ص 128.

هذا التصرف أصدر مجلس الأمن الدولي بوقف إسرائيل عن عمليات التجفيف بحيرة الحولة وسحب هذا المنطقة، والتقيد باتفاقية الهدنة .[1]

نلاحظ أن إسرائيل لم تتقيد بأوامر مجلس الأمن الدولي، فعندما لقي المشروع معارضة من طرف الشعب وخاصة مجلس الأمن الذي أوقف الإسرائيليون من العمل، لكن فيما بعد واصلت العمل في هذا المشروع مستخدمة الوسائل المتطورة والخبراء المتمكنين في مجال المياه.

2- مشروع كونت عام 1951م: فقد عمل المهندس اليهودي «جون كونت »على تقدير الموارد المائية في م حوض نهر الأردن ووجدها حوالي2345 مليون متر مكعب، فقد حاول إعادة توزيع هذه المياه على النحو التالي:

- لبنان 300 مليون متر مكعب .

- الأردن 180 مليون متر مكعب.

- سوريا 45 مليون متر مكعب.

- إسرائيل 1290 مليون متر مكعب.[2]

ومن خلال هذا نجد أن الأردنيين سارعوا في وضع خطة لإستغلال مياه نهر اليرموك، وذلك ببناء سد يتسع لما لا يقل عن نصف مليار متر مكعب من المياه، وإنشاء محطة لنقل مياه اليرموك إلى قناة الغور الشرقية، لكن إسرائيل رأت في المشروع ما يعارض مصالحها ومطامعها وسعت لإحباط المشروع، مدعية أن المشروع غير اقتصادي.[3]

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف البلدان العربية، إلا أنها تبقى مبادرات فردية وغير مخطط لها مسبقا، وعليه فان اسرائيل استغلت الوضع المتأزم في البلاد العربية، وعدة العدة لإكمال مشروعها الإستيطاني.

---

[1] نجيب للأحمد، المرجع السابق، ص 205.

[2] محمد عطوي، المرجع السابق، ص 83.

[3] بشير الشريف البرغوثي، المرجع السابق، ص184.

- مشروع السنوات السبع: وكانت بداية المشروع سنة 1953م، حيث تقدمت به الوزارة المالية الإسرائيلية، لرفع طاقة المياه في أراضيها، وتتمكن من التوسع في إستغلال الأراضي الزراعية والإستفادة من الكهرباء، ولتنفيذ هذا المشروع بحب العمل أولا على: إستثمار في المشاريع الإقليمية والمحلية، وتشمل الجليل الأعلى والجليل الأدنى، التي تعتمد أساسا على المياه الجوفية.[1]

4- مشروع تحويل نهر الأردن عام 1953م: بدأت العلاقات العربية تتأزم أكثر فأكثر، في ظل ممارسات إسرائيل الغير منتهية في إستغلال المياه العربية، خاصة بين سوريا وإسرائيل حول بحيرة طبرية، وبعد كل هذه الأحداث أعلن الرئيس الأمريكي «إيزنهاور» مبعوثه جونستون في يوم 16 أكتوبر 1953م إلى منطقة الشرق الأوسط من أجل:

- التوصل إلى تسوية مائية إقليمية لإستغلال حوض نهر الأردن من قبل الدول المتشاطئة له.

- حل مشكل اللاجئين والقضاء على كل الظروف الغير ملائمة لهم.

- التوصل إلى اتفاق عربي ولو ضمني بإسرائيل من خلال مشاريع التعاون المشترك المائي.[2]

وكان الخبراء الإسرائيليون على دراية تامة بما تحتويه الأراضي العربية من جميع المؤهلات الطبيعية والصناعية، لاستقطاب أكبر عدد من اليهود، ومن خلال هذا تتضح مهمة السفير اريك جونستون في الشرق الأوسط، والتي تختص باكتشاف إمكانات لاستخدام المشترك لنهر الأردن بين كل من الأردن، ولبنان، وسوريا، وإسرائيل.[3]

ومن أهم مبادئ المشروع الذي جاء به جونستون ما يلي:

- إنشاء سد على نهر الحاصباني العلوي لتخزين الفائض من النهر خاصة في فصل الشتاء.

- تحويل مياه نهر اليرموك إلى منطقة الغور الشرقية، وإلى بحيرة طبرية، حيث يفاد من المياه المتجمعة في هذه البحيرة.

- إنشاء خزانات مائية للحفاظ على مياه الفيضانات ولاستثمار مياه الآبار لأغراض الري، وذلك في النطاق التي تكون صالحة للزراعة.

[1] حمدي الطاهري، المرجع السابق، ( د- ص)

[2] بشير الشريف البرغوثي، المرجع السابق، ص 180.

[3] عبد الحكيم عامر محمود لافي، **الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية (1948 – 1982)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص72.

- إستغلال القوى الكهربائية من نهر اليرموك، وذلك بإنشاء سد في منطقة المقارن، وتقام عليه محطة لتوليد الكهرباء.[1]

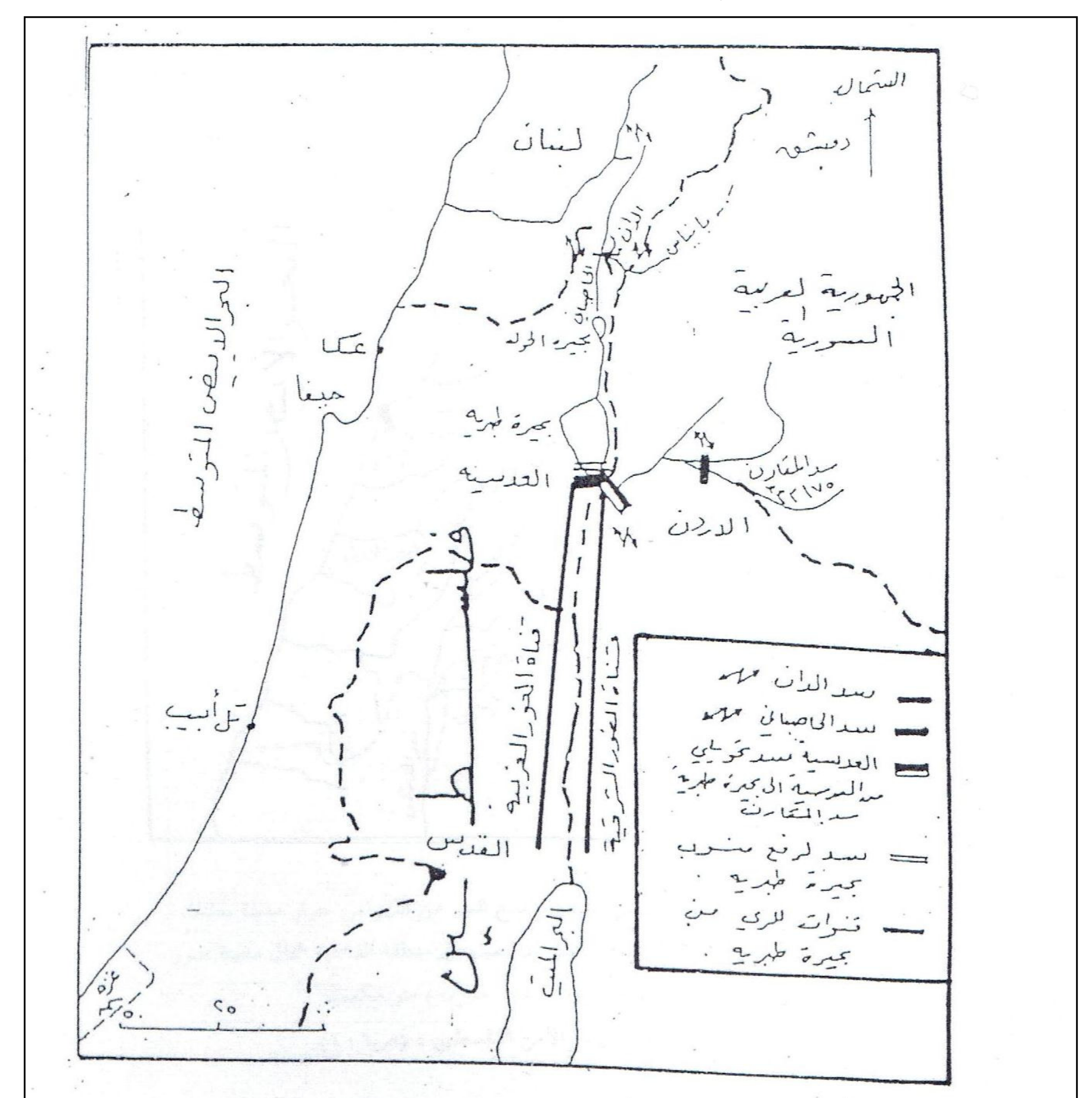
حيث قامت هذه البعثة بتحويل مياه الينابيع المالحة إلى نهر الأردن بعد خروجه من بحيرة طبرية، وبين عامي(1953م-1955م) قامت بشق قناتين أحدها في الجهة الشرقية من نهر الأردن بطول19.5كم وعرضها5 م، أما القناة الثانية في الجهة الغربية بطول 16 كم ويكون عرضها3.5 م، لتجميع مياه الينابيع المحيطة بالنهر، وتم ربط القناتين بواسطة أنبوب طوله 4 كم وعرضه12م، وكانت المرحلة الأخيرة من هذا المشروع جر مياه نهر الأردن من بحيرة طبرية إلى النقب.[2] ينظر للخريطة رقم(3)

---

[1] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مشروع جونستون نوفمبر 1953**، تمت الزيارة في يوم: 14-12-2018، على الساعة: 08.30، متاح على الموقع التالي:www.palestine-studies.org

[2] قاسم الدويكات، **مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي**، جامعة مؤتى ،أم القرى، 2003، ص251.

**الخريطة رقم 03: تبيين خطة جونسون لتطوير نهر الأردن.**

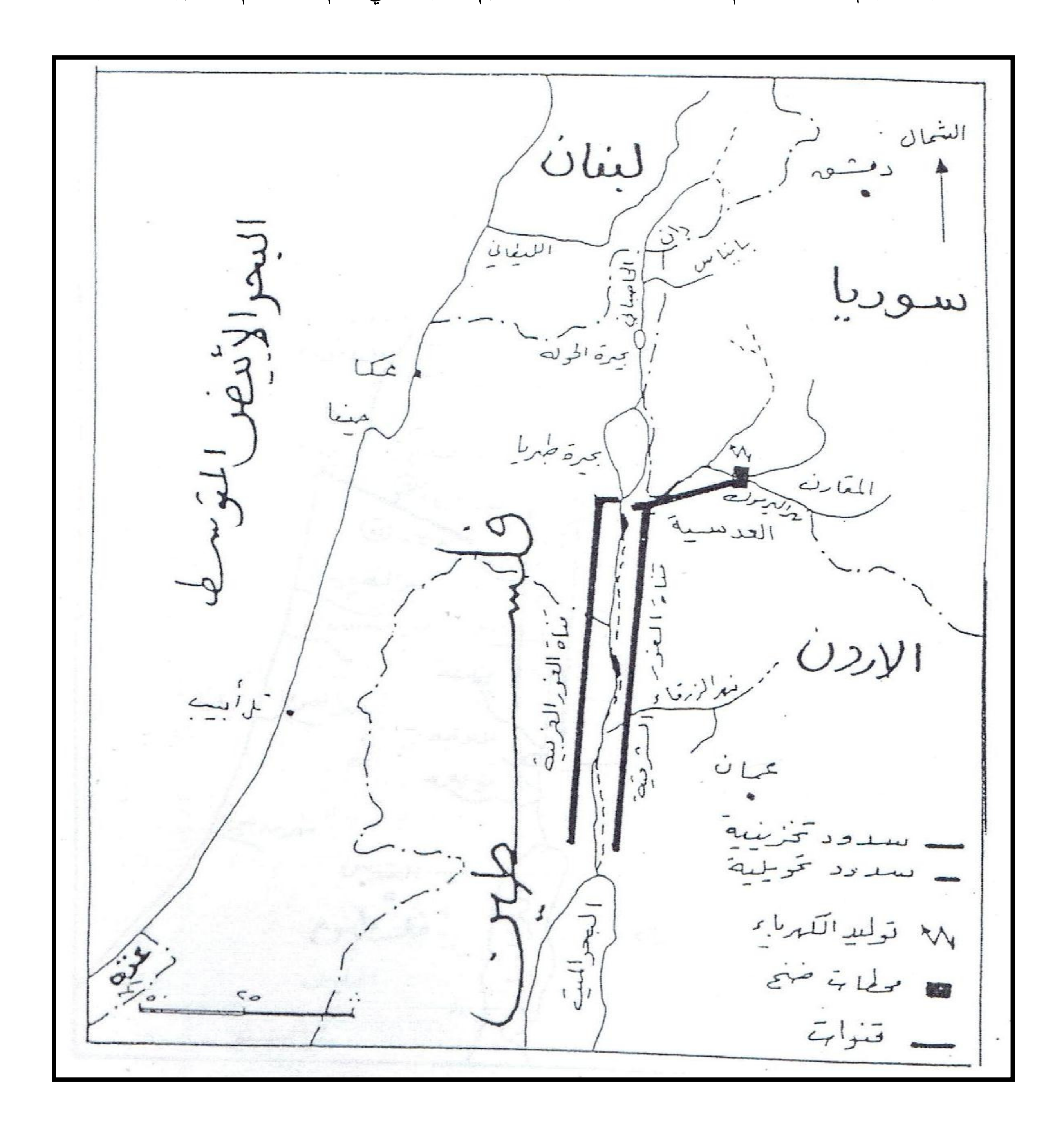



**المرجع: رياض حسن خضر أبو صفية، المرجع السابق، ص198.**

كان رد فعل العرب قوي جدا أثر هذا المشروع، فقد اعترض العرب على نسب التوزيع التي حددها هذا المشروع، ونجد إسرائيل تعتبر نفسها المسؤولة عن حوض نهر الأردن، وقبولهم لهذا المشروع يعتبر بمثابة الإعتراف بإسرائيل، وإعطائها مكافأة على اغتصابها للأراضي العربية وحوالي 33 بالمائة من مياه نهر الأردن، فقد قامت الحكومة الأردنية بتكليف الخبير الأمريكي بونجر لوضع مشروع مائي إستراتيجي، وقد اقترح بونجر بإنشاء سد على نهر اليرموك.[1] ينظر للخريطة رقم(4)

[1] ياسر ابراهيم عمر سلامة، المرجع السابق، ص96.

**الخريطة رقم 04: خطة م. بونجر ممثل أمريكا المقيم بالأردن في عام 1952م لتطوير واد الأردن**




**المرجع: رياض حسن أبو صفية، المرجع السابق، ص193.**

وحاولت الحكومة الأردنية القيام بمشروع للمياه في قناة الغور الشرقية، الذي يقضي بإنجاز سدين على نهر اليرموك لجر المياه إلى الغور الشرقية، بهدف ري الأراضي في هذه المنطقة.[1]

وبعد أن أوقف مجلس الأمن الدولي أعمال إسرائيل بالقوة، قامت بنقل المياه من بحيرة طبرية إلى النقب، حيث أقامت خزانا ضخم للمياه في سهل البطوف، الذي يقع بين طبرية والناصرة في منطقة الجليل الشرقية، وعملت على ضخ المياه ونقلها بشبكة من الأقنية التي تشق الطريق عبر العديد من المدن حتى يصل إلى جنوب تل أبيب ومنها تتجه إلى النقب جنوب فلسطين، ومن خلال المشروع قامت بزيادة المستوطنات الزراعية، وأسكنت فيها حوالي الآلاف من المهاجرين الجدد.[2]

لم يبقى العرب مكتوفي الأيدي وقرروا القيام بمشروع عربي مضاد للمشاريع الإسرائيلية، على أن يتم إستخدام المياه ضمن أحواضها وحسب تدفقها بالجاذبية وليس بالضخ، وبعد محاولات العربية، قررت اللجنة الفنية لجامعة الدول العربية بلورة المشروع على النحو التالي:

- إنشاء سد المقارن لتخزين 475 مليون متر مكعب من الماء.

- إقامة أربعة محطات بين المقارن والعدسية* للاستفادة منها في توليد الطاقة الكهربائية، وتوزيع إنتاجها بين سوريا والأردن.

- يسمح المشروع بتحويل المياه التي تفيض عن التخزين في سد المقارن إلى بحيرة طبرية البالغ حجمها من المياه 133 مليون متر مكعب[3] ، حيث رأت اللجنة أن يشمل المشروع على ما يلي: أن يتم إستغلال نهر اليرموك ببناء سد في المقارن، وهذا يكون في صالح الأردن، كذلك استغلال مياه نهر الأردن وروافده ومياه الآبار والوديان.[4]

ومن خلال هذا نجد أنها كانت رافضة للمشرع الإسرائيلي القاضي بتحويل نهر الأردن لعدة أسباب ومنها:

- يؤمن لإسرائيل كسب عسكري كبير يعدل الوضع الكلي للدولة المستقبلية.

---

[1] نجيب للأحمد، المرجع السابق، ص 96.

[2] هنري لورانس، **اللعبة الكبرى (المشرق العربي والصراعات الدولية)**، تر: محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ( د- م- ن)، 1992، ص145.

*__العدسية__: منطقة سكانية تقع في محافظة العاصمة الأردنية. تمت الزيارة في يوم: 25-05-2019، على الساعة: 23.29، متاح على الرابط التالي: https:// ar.m.wikiprdia.org/

[3] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المشروع العربي لاستغلال مياه الأردن وروافده 1954، (د- د- ن)، (د- م -ن)، (د- ص).

[4] الجمعية العربية، **مؤامرات حول مياه نهر الأردن**، دار الوحدة العربية، دمشق، (د-س-ن)، ص 189.

- إن تحويل نهر الأردن من مجراه الطبيعي إلى مجرى آخر يؤدي إلى تثبيت سيادة مطلقة على هذا النهر.

- أن إسرائيل لا يحق لها تحويل مجرى هذا النهر الذي يستمد مياهه من سوريا ولبنان.[1]

أما الفوائد التي تعود على إسرائيل من تحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب تتمثل في زيادة رقعتها الزراعية إلى ثلاث أضعاف ما كان عليه سنة 1952م، وإعتبار منطقة صحراء النقب التي تبلغ مساحتها 13 مليون دونم، أي نصف مساحة الأرض المحتلة كافية لتوطين ما يقارب من مليوني مقاتل صهيوني.[2]

**<u>*المرحلة الثانية 1958م – 1968م:</u>**

ففي هذه المرحلة قامت إسرائيل بتعديل خطتها حول هذا المشروع وقامت بتقسيمه إلى مرحلتين: الأولى تنتهي عام 1964م، وغايتها إيصال 180مليون متر مكعب من مياه طبرية إلى النقب، ليستعمل جزء منها في تغذية الآبار التي تتعرض للملوحة، بسبب المبالغة في استنزافها، أما المرحلة الثانية تنتهي عام 1966م، وغايتها إيصال بقية الكمية التي سبق نقلها إلى النقب وهي 320 مليون متر مكعب من المياه.[3]

حيث عقد مؤتمر القمة العربي الأول في 13-17جانفي 1964م حول مسالة تحويل مياه الأردن، حيث إقترح معظم الرؤساء العرب بتنفيذ مشروع إستثمار مياه الأردن وإنشاء قيادة عربية موحدة لمواجهة التهديد الإسرائيلي.[4]

وقد أشار الرئيس جمال عبد الناصر* في بيانه في مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة إلى هذا المصير التي إنتهت إليه قرارات مجلس الدفاع، فقال:( كان من المفروض أن يتم وضع خطة في شكلها العام وتقدير القوات وتخصيص أنصبة الدول في البحر لمدة أربعة أشهر من تشكيل هيئة أركان، على أن تضع القوات العربية بتصرف هذه القيادة جميع التسهيلات والمعلومات التي يتطلبها لإنجاز العمل، غير

---

[1] حسين خاف موسى، **المياه في الصراع العربي الإسرائيلي**، المركز الديمقراطي العربي. تمت الزيارة في يوم: 12-10-2018، على الساعة: 21.45، متاح على الرابط التالي:http://democraticac.de

[2] عز الدين فرج، المرجع السابق، ص 16.

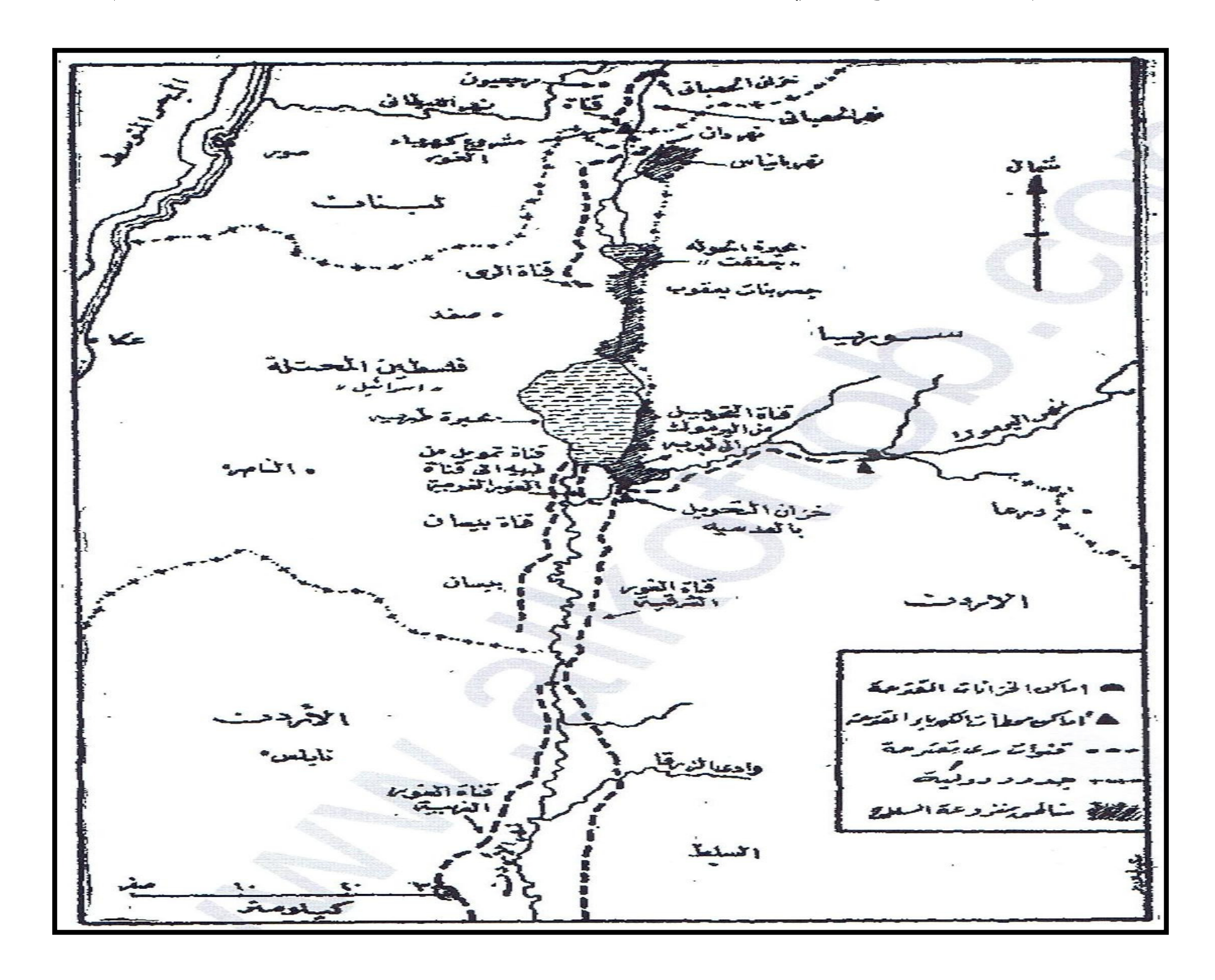
[3] فتحي علي حسن، المرجع السابق، ص 176.

[4] عبد الحكيم مناع أبو العماش العدوان، **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية (1963-1990)**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 63.

*[**جمال عبد الناصر**: (1918- 1870): ولد بالإسكندرية، قائد الثورة المصرية سنة 1952م على ملكية في مصر. للمزيد ينظر(عيسى جبران، المرجع السابق، ص 364).

أن شيء لم يتحقق ومضت ثلاثون شهرا لقيت خلالها قرارات مجلس الدفاع الإهمال ثم النسيان، غير العدو يسير في تنفيذ مشروعه بشان مياه نهر الأردن).[1] ينظر للخريطة رقم (5).

**الخريطة رقم 05: المشروع العربي لاستغلال مياه نهري اليرموك والأردن وروافده مارس 1954م**




**المرجع: علي محمد علي، المرجع السابق، (د. ص).**

ونلاحظ أن إسرائيل لم تبالي بهذه الإجتماعات، وركزت إهتماماتها في هذه المرحلة على تطوير الزراعة[2]، وبات التوتر بين القادة العربية خاصة في 1966م، بسبب المناخ السياسي غير ملائم، وفقدانهم السيطرة على الوضع المتأزم، وبالتالي انعكست هذه الأوضاع على قرارات القمة العربية، وبلغ المشروع نهايته في حرب1967م، التي مكنت اسرائيل من مضاعفة المساحة المحتلة، فقد إحتلت قطاع غزة

---

[1] فتحي على حسين، المرجع السابق، ص 180.

[2] رمزي سلامة، المرجع السابق، ص 144.

وسيناء على الجهة المصرية، وإحتلت الضفة الغربية والقدس على الجهة الأردنية ومنطقة الجولان السورية ومنحت لإسرائيل مكاسب مائية لحوض نهر الأردن.[1]

كما تمكنت إسرائيل من جراء هذه الحرب على زيادة إستغلال مياه نهر الأردن بطريقتين، الأولى تتمثل في زيادة الضخ من بحيرة طبرية، على أساس أن الكيان الصهيوني على الحدود الشمالية بنصف طول مجراه، وأصبح يسيطر على الضفة الغربية لنهر الأردن، أما الطريقة الثانية تتمثل في إستكمال مشروع جونستون، حيث يقوم الكيان الصهيوني بضخ 100 مليون متر مكعب من مياه النهر بزيادة حصتها المقترحة في خطة جونستون.[2]

وقد أثارت الدول العربية عدة إعتراضات سياسية وفنية على مقترحات جونستون أهمها:أن بحيرة طبرية هي الخزان المقترح يقع داخل إسرائيل، مما يعني أن يكون مياه اليرموك ومناطق الأغوار تحت رحمة إسرائيل هذا من الناحية السياسية، أما من الناحية الفنية فإن البحيرة تتبخر بكمية عالية جدا وذلك بزيادة مخزونها المائي، إذ تبلغ التبخر سنويا200 مليون متر مكعب.[3]

وعلى إثر اندلاع الحرب أصدر قرار مجلس الأمن رقم 242[*]، في يوم 2 نوفمبر1967م، أمرا بوقف النار، وكان يمثل هذا القرار في نظر بعض الدول العربية الحل السليم والمنشود في ذلك الوقت، وأهم ما يتضمنه هذا القرار، هو سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، وإنهاء الحرب وإحترام السيادة ووحدة الأراضي لكل دولة في المنطقة، وحقها في العيش بسلام. [4]

يمكن القول أن الإدراك العربي كان متأخر للأطماع اليهودية في المياه العربية، بأن استثناء مؤتمر القمة العربية الأول 1964م، الذي جاء ردا على محاولات إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن، لكن إسرائيل لم تأخذ قرارات هذا المؤتمر، وكان نهايته فاشلة.

وعليه نستخلص أن الأطماع الإسرائيلية متزيد مع مرور الوقت، لأن دول الشرق الأوسط على وجه الخصوص غير مبالية لما يحصل لمصادر مياهها.

---

[1] الأرقم الزعبي، المرجع السابق، ص 47.

[2] مدرية الدراسات الفكرية والسياسية، المرجع السابق، ص 26.

[3] رياض حسن أبو صفية، المرجع السابق، ص 144.

[*] **قرار رقم 242**: أصدره مجلس الأمن الدولي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1967م، من أجل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. تمت الزيارة في يوم: 23-04-2019، على الساعة: 12.27، متاح على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net

[4] وداد الديك، **الحروب العربية الإسرائيلية 194(8- 1982)**، دار النهضة العربية، بيروت، 2015، ص 76.

***المرحلة الثالثة: 1968- 1998:**

وتميزت هذه المرحلة في تحكم إسرائيل الكلي على نهر الأردن، بعد هزيمة1967م، واهتمت أكثر بتطوير الإنتاج التكنولوجي في مجال الزراعة والمياه، ولم تواكب هذه المرحلة مشروعات مائية كبرى.[1]

وكانت إسرائيل تحرص دائما على عدم المجاهرة بإثارة موضوع المياه أمام العرب، وأحيانا تتظاهر بمظهر المتعاون الداعي للإستقرار في المنطقة لعدة أسباب:

- على أنها تشارك في بعض الأنهار العربية بشكل مباشر أو غير مباشر مع الأطراف العربية.

- تخوفها من رد الفعل العربي الذي مازال قائم في مجال الأمن المائي.

- علاقاتها مع دول الجوار الإستراتيجي، وإن كانت متدهورة مع بعض الدول المشاركة في أحواض الأنهار، إلا أن ما يربطها هو علاقة مصالح لا أكثر ولا أقل.[2]

وقامت كل من سوريا والأردن بإنجاز مشروع الوحدة الذي تم الإتفاق عليه سنة 1987م، حيث حدد هذا المشروع عدد السدود التي يمكن لسوريا إقامتها على ينابيع نهر اليرموك داخل الأراضي السورية، الذي يزيد ارتفاعها عن 500 متر فوق سطح البحر، إلا أن إسرائيل كانت مترصدة لكل المشاريع العربية.[3]

وفي سنة 1990م قامت إسرائيل بإجراء مباحثات سرية مع الأردن، بعد المحادثات الأردنية- السورية بشأن المياه، وكان هدف إسرائيل من هذه المحادثات هو إنهاء أي مشروع بخصوص مياه نهر اليرموك، وهي الآن تسرق 100 مليون متر مكعب سنويا من مياه النهر، وإذا قامت لتحويل هذه المياه عن طريق هضبة الجولان، بعد إنجاز سد يرتفع ضخه إلى 22 مليون متر مكعب إلى بحيرة طبرية ووادي الأردن، مخلفة وراءها الكثير من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.[4]

**المرحلة الرابعة:1998-2013م:** تعتبر هذه المرحلة مهمة جدا في تاريخ الشعب العربي عامة والشعب الأردني خاصة، لأنه يمثل مرحلة جديدة لمشاريع إسرائيلية في مجال المياه، ومن بينها

---

[1] رمزي سلامة، المرجع السابق، ص 151.

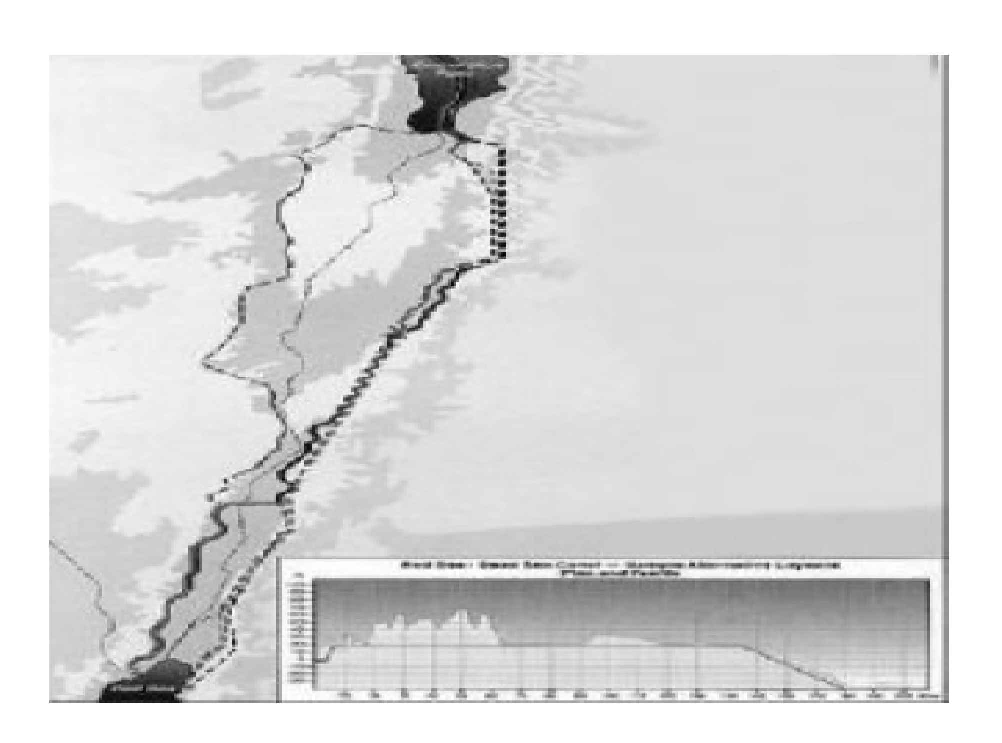
[2] إيمان بكر أبو الهدى، **التهديدات الإسرائيلية للأمن المائي القومي والأمن المائي العربي(دراسة حالة اسرائيل ونهر الأردن في الفترة 1994-2010)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010، ص 61.

[3] أمل سليم الوزير، المرجع السابق، (د- ص).

[4] سعد توفيق عزيز البراز، المرجع السابق، ص 12.

مشروع « قناة البحرين» أي ربط البحر الأحمر بالبحر الميت، ويقع هذا المشروع داخل الأراضي الأردنية، في المنطقة الممتدة بين خليج العقبة والبحر الميت، بجانب الحدود الأردنية الإسرائيلية في منطقة وادي عربة*، حيث يبلغ طول القناة 180 كلم[1]، ويتلخص هذا المشروع في: عدد من المضخات الثابتة داخل مياه خليج العقبة في المياه الإقليمية الأردنية ليضخ 15 متر مكعب في الثانية من المياه وتحميها في خزانات مائية على إرتفاع 125 متر فوق سطح البحر، و إقامة قناة مغلقة بطول 120كم تنساب فيها المياه بشكل طبيعي، حيث تمر عبر الحدود الأردنية الإسرائيلية، حتى تصل إلى منطقة تنخفض عن سطح البحر125متر، وقناة مفتوحة بطول 39كم تتدفع فيها المياه على محطة توليد الكهرباء التي ستقام في منطقة غور الأردن.[2] ينظر الخريطة رقم (06) و(07).

**خريطة رقم 06: مشروع ناقل البحرين**



**المرجع: عطا فهد المناصير، المرجع السابق، ص 54.**

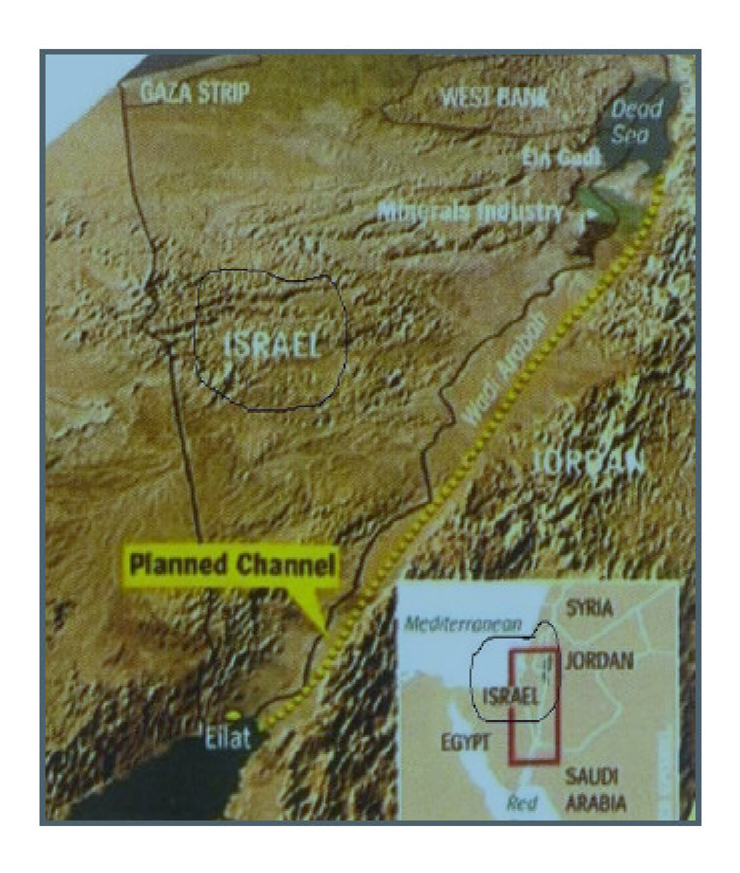
* **وادي عربة**: يقع في الجزء الجنوبي من الأردن والى الشمال من مدينة العقبة، تبلغ مساحته حوالي 2400 كم مربع. تمت الزيارة في يوم: 12-03-2019، على الساعة 18.00، متاح على الرابط التالي:https://m.marefa.org/

[1] عادل محمد عضايلة، المرجع السابق، ص 25.

[2] عطا فهد الرحمن المناصير، المرجع السابق، ص 45.



**خريطة رقم 07: مشروع خط ناقل البحرين**




**المرجع: .عطا فهد عبد الرحمن المناصير، المرجع السابق، ص 55.**

وتتمثل أهداف هذا المشروع في تجسيد ما يسمى إسرئيليا بالتعايش الإسرائيلي العربي المشترك من خلال تنفيذ مشروع يحقق أحلام إسرائيل بالدرجة الأولى.[1]

حيث تم تقسيم هذا المشروع عبر مرحلتين، تتمثل المرحلة الأولى في بناء القناة الرئيسية لنقل المياه من نقطة تقع خارج خليج العقبة إلى الشاطئ الجنوبي على البحر الميت بطول 180كلم، إضافة إلى بناء محطات توليد الكهرباء من خلال الإستفادة من الفارق بين ارتفاع مستوى البحرين البالغ 507 متر، أما المرحلة الثانية تتمثل في بناء محطة تحلية المياه من خلال بناء شبكة أنابيب متكاملة لنقل المياه المحلاة، والمقدرة بنحو 850 مليون متر مكعب سنويا إلى المدن الأردنية والفلسطينية والإسرائيلية بكلفة قدرت بنحو ثلاث مليارات دولار أمريكي، وفي السنوات الأخيرة استثمر البنك الدولي 16 مليون دولار لإجراء دراسات الجدوى الهندسية والاقتصادية والبيئية للمشروع، ولغاية اليوم لم يعلن عن نتائج الدراسات، التي كان يقدر

---

[1] جورج كرم، **صفقة أردنية مؤلمة وجهت لمشروع (قناة البحرين الأحمر – الميت)**، مجلة الكترونية شهرية تصدر عن المركز للعمل التنموي، (ع51، 2013). تمت الزيارة في يوم: 12-01-2019، على الساعة: 15.03، متاح على الرابط التالي:http://www.maan.ctr.org

لها أن تنشر عام 2010 م، ورغم ذلك واصلت اسرائيل توزيع التصريحات[1]، وقررت ببناء قناة تربط البحر الأحمر عبر خليج العقبة إلى البحر الميت، على أساس مدها بشكل كامل على الأراضي الأردنية بين اسرائيل والأردن وفلسطين، تجزئة المشروع لينتهي في المرحلة الأولى سنة 2013 م.[2]

والملاحظ أن سياسة إسرائيل المائية لها تأثيرات على نهر الأردن، إذن لا بد من الوقوف عند المشاريع المائية الإسرائيلية التي شملت نهر الأردن، والذي يعتبر من الأنهار الصغيرة مقارنة بالأنهار الأخرى.[3]

حيث كانت مياه الأردن تصل إلى مليار متر مكعب قبل عام 1967م، وبدأت الآن في تناقص بسبب الضخ الزائد من الجانب الإسرائيلي الأمر الذي يهدد البيئة في هذه المنطقة، فمستوى البحر الميت يبدأ في الإنخفاض، ومهدد بالجفاف ليتحول إلى سبخة ملحية، ويبدأ الخزان الجوفي في منطقة الغور يتأثر بزيادة نسبة الملوحة فيه[4]، وإن من نتائج تحويل نهر الأردن هو مشكل الملوحة في الأراضي الزراعية لاحتواء مياهه على كميات من الملاح، حيث تؤثر على نمو النباتات ونوعيتها، لأن بعض النباتات لها حساسية تجاه نسب معينة من الأملاح، مما يؤدي إلى تحديد هذه الأراضي بأنواع معينة من النباتات.[5]

حيث أكدت دراسة أردنية بأن احتلال اسرائيل لمنابع نهر الأردن، وسيطرتها على مجرى هذا النهر، أدى إلى حرمان الأردن من إستغلال نحو774 مليون متر مكعب سنويا، يشكل 40 بالمائة من احتياجات إسرائيل المائية، على الرغم من أن الأردن احتفظ بنهر اليرموك، فإن استغلال لمياه هذا النهر تبلغ 140 مليون متر مكعب بعد أن تمكنت إسرائيل من الاستيلاء على 100 مليون متر مكعب سنويا جراء احتلالها لمنطقة مصب النهر جنوب بحيرة طبرية، وتعطيل مشروع الوحدة الذي أدى إلى حرمان الأردن من استغلال ما يزيد على 285 مليون متر مكعب من المياه سنويا.[6]

ومنه نستنتج أن الشعوب العربية غير مدركة لحجم الخطورة السياسة الإسرائيلية المائية، حيث لم نلاحظ أي تصرف أو رد فعل واضح عن هذه الإجراءات التعسفية في حق الشعوب العربية، وإسرائيل مازالت إلى يومنا هذا تعد العدة للمزيد من المشاريع والاستثمارات في مجال المياه.

---

[1] عطا فهد الرحمن المناصير، المرجع السابق، ص ص 49،50.

[2] **علم إحياء البحر الميت بالبحر الأحمر يقترب من التحقيق**، تمت الزيارة في يوم: 23-04-2019، على الساعة: 12.00، متاح على الرابط التالي:http://24.ae/article/4259

[3] مركز المعلومات الفلسطيني وفا، **المياه في الصراع العربي الإسرائيلي**. مت الزيارة في يوم: 14-01-2019، على الساعة: 12.00، متاح على الموقع التالي: www.wafa-ainfo.ps/ar-p.

[4] صباح محمود محمد، وليد محمود أبو سليم، المرجع السابق، ص 288.

[5] صباح محمود محمد، المرجع السابق، 60

[6] نهاد معاوية عكاشة هلال، المرجع السابق، ص ص 96،98.

وفي نهاية هذا الفصل نخرج بجملة من النقاط:

- أن نهر الأردن يعتبر من بين الأنهار العربية التي لها أهمية كبيرة في المجال الحيوي والاقتصادي والسياحي.

- نلاحظ أن السياسية المائية لإسرائيل كانت قبل قيام الكيان الصهيوني في فلسطين حيث تم ذكر العديد من المخططات الإسرائيلية التي كانت تهدف إلى السيطرة على المصادر العربية خاصة الأنهار المجاورة لها.

- شكل نهر الأردن العديد من الصراعات العربية الإسرائيلية، والذي استمر إلى عهود طويلة، ومازال إلى يومنا هذا يحول جاهدة لاستغلال كل قطرة ماء يمكن من خلالها الزيادة أما في عدد المهاجرين، أو تحقيق التقدم في جميع المجالات خاصة الاقتصادي على حساب الدول العربية.

- كما نلاحظ أن الشعوب العربية لم تتخذ موقف ضد السياسية الإسرائيلية، وعلى الرغم من أن مجلس الأمن اتخذ إجراءات في مجال المياه، إلا أن اسرائيل تحاول منذ عهود طويلة استغلال كل قطرة ماء من المياه العربية.

# الفصل الثالث:

# المياه في المفاوضات الأردنية الاسرائيلية ومستقبل الصراع الأردني الاسرائيلي حول المياه في الشرق الأوسط

# الفصل الثالث: المياه في المفاوضات الأردنية الإسرائيلية ومستقبل الصراع الأردني الإسرائيلي حول المياه في الشرق الأوسط

## تمهيد:

بعد إتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية من 1978م إلى 1994م، حدثت تغيرات في طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي وتغيرات من صراع إلى مرحلة السلام، وعقدت اتفاقيات ومعاهدات سلام بين الطرفين، ومنذ ذلك الوقت والكتابات تتحدث وتبحث عن مدى جدية الكيان الصهيوني في علاقاته السلمية مع العرب في زمن السلام.[1]

## المبحث الأول: الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية (اتفاق وادي عربة 26 أكتوبر 1994):

تتزايد الأطماع الصهيونية يوميا حول الثروة المائية، والتي أصبحت الموجه الأول للسياسات الصهيونية، وخلال المفاوضات السلام بين الجانب العربي والإسرائيلي كانت المياه حاضرة بقوة في هذه المفاوضات.[2]

حيث دخل النظام العربي مرحلة جديدة من مراحل صراعه مع إسرائيل، وإن كانت المراحل الأولى تسبب في تشتت الطاقة واستنزاف الإمكانيات العربية، لكنها فيما بعد حاولت تدارك الأوضاع المتأزمة وحاولت طرح فكرة عملية السلام، بحيث كانت تتم التسوية على دفعات متتالية، بشكل ثنائي بين اسرائيل وكل دولة عربية على حدها، وأن تتضمن هذه الإتفاقيات بنودا تؤكد على تحصين العلاقات السلمية الجديدة[3]، فقد مارست إسرائيل التسوية سنة 1973م، من منها كامب ديفيد[*] التي فتحت الباب على مصرعيه للنفوذ الإسرائيلي والأمريكي في المنطقة[4]، وتمحورت المطالب الأردنية من خلال إتفاقية كامب ديفيد أن تطبيق وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242 الذي يحقق الإنسحاب من الأراضي التي

---

[1] هاني فهاد الكعبير، **الفكر السياسي الصهيوني وأثره على الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلة السلام (1991-2012)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 106.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **الأمن المائي العربي بين الحاجيات والمتطلبات**، دار الفكر، دار الفكر، دمشق، 1999، ص145.

[3] محمدي حماد، **مستقبل التسوية 30 عاما من سلام عابر**، دار النهضة العربية، لبنان، 2009، ص 225.

[*] **اتفاقية كامب ديفيد:** تم انعقاده مابين 5 -17 سبتمبر 1978م، بين أنور السادات ومناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل حول إعادة السلم في الشرق الأوسط. للمزيد ينظر (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اتفاق كامب ديفيد ( الإتفاقية الأولى إطار السلام في الشرق الأوسط اتفق عليه في كامب ديفيد**، مؤسسة الدراسات الفليسطينية،( د- س- ن)، ص1).

[4] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية ( نظرة مقاربة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة)**، تمت الزيارة في يوم: 11-04-2019، على الساعة: 14.52، متاح على الموقع التالي: www.kotobarabia.com

تسيطر عليها اسرائيل في عام 1967م، وعدم الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، حيث يجب أن تتم التسوية مع جميع الأطراف العربية.[1]

كما نجد اتفاق أوسلو[*]الذي منح لدولة اسرائيل الشرعية في المنطقة الفلسطينية، ويعتبر بمثابة خلق جديد لدولة اسرائيل[2]، وقد تبين من اتفاقية أوسلو القضايا الرئيسة التي أثرت على وحدة الموقف الفلسطيني، حيث نجد بنود المعاهدة التي تخص الحدود العربية أبقتها بيد إسرائيل، ولم تتغير الصلاحيات على المعابر المؤدية على مصر والأردن إلا من الناحية الشكلية، أي لم نلاحظ أي تغيير في هذه الحدود التي رسمها الكيان الصهيوني.[3]

ولقد أعيد ترتيب الأولويات الأردنية بفعل تغيرات إقليمية ودولية، ومتغيرات أخرى مثل التسوية المصرية، وتفاقية أوسلو، كلها أدت إلى تقليص تأثيرات المتغير الأمني لصالح المتغير الاقتصادي عموما وفي الأردن خصوصا، حيث بدأت المسايرة أكثر بروز في السلوك الخارجي للأردن.[4]

ونتيجة لهذه الإعتبارات تمكن الأردن من تسوية صراعه مع الإدارة الصهيونية، لكن نجد أن الصراع لم يحل، وأقصى ما تم الوصول إليه هو ترحيل الصراع إلى مراحل لاحقة، وإثقال القضية الفلسطينية والسورية بقيود جديدة [5]، وذلك من خلال عقد اتفاقية السلام « المعاهدة الإسرائيلية الأردنية سنة 1994»، وهذه المعاهدة أثارت في بداية توقيعها جدلا واسعا على المستويين الداخلي والإقليمي، فعلى المستوى الداخلي قوبلت بالإنتقادات واتهامات الإنفراد في التوقيع والتفريط في حقوق الأردن في أراضي الباقورة، وموضوع المياه، أما المستوي الإقليمي فقد شكك الفلسطينيون والسوريون في صدق نوايا الأردن بشكل عام.[6]

---

[1] زياد خضر مطر، **إتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (1978-1993)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار ، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2012، ص 104.

[*] **اتفاقية أوسلو:** تم انعقادها سنة 1993م، بين اسرائيل والفلسطينيين، ترتب عنه رسم خريطة جغرافية سياسية للمنطقة بأسرها. تمت الزيارة في يوم: 17-03-2019، على الساعة: 13.00، متاح على الرابط التالي: https://mawdoo3.com

[2] محمد شلبي، **الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي( 1979-1994)**، دار الكنوز،عمان، 2008، ص310.

[3] حنان ظاهر محمود عرفان، **أثر إتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاساته على التنمية السياسية**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005، ص57.

[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 57.

[5] المرجع نفسه، ص 321.

[6] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 219.

فقد كانت مساعي إدارة بيل كلتون* على جبهة المفاوضات الأردنية الإسرائيلية قد بدأت بفترة قصيرة بعد توقيع اتفاق أوسلو، وتم التوقيع عليها في 14 أيلول/ سبتمبر 1994م على جدول أعمال المفاوضات مع اسرائيل [1]، وذلك لعدة أسباب:

- الخشية من وجود صفقات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تعقد على حساب أجندته.

- الضغوط الأمريكية على الأردن والمتمثلة بفرض حصار على ميناء العقبة ومشكلة الديون وانخفاض المساعدات التي تتلقاها.

- خشية الأردن من أن يفقد دوره السياسي والمحوري في المنطقة.[2]

وكانت تهدف مساعيه لتوصل إلى اتفاق شامل وعادل، وذلك بفتح الحدود بين البلدين لتمكن من تنقل الأشخاص والبضائع.[3]

وقد تضمنت هذه المعاهدة مقدمة وثلاثين مادة وخمسة ملاحق ينظر للملحق رقم(3)، حيث نصت المعاهدة على:

- سيمنح كل طرف للأخر حرية الوصول إلى الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.[4]

- الإعتراف بتخصصات عادلة لكل منهما من مياه نهري الأردن واليرموك، ومن المياه الجوفية لوادي عربة، ويعمل الطرفان على تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما وضمن الإطار الإقليمي الأوسع.

- كما تستهدف المعاهدة تطوير الروابط، وذلك بفتح الحدود بين البلدين والسماح لحرية انتقال الأشخاص والبضائع، وفتح المجال الجوي لكلا البلدين لمرور طائرات الطرف الأخر.

---

**بيل كلتون:** هو سياسي أمريكي، يعتبر الرئيس الثاني والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية. تمت الزيارة في يوم: 12-03-2019، على الساعة: 12.07، متاح على الرابط التالي: https://marefa.org

[1] خالد حماد عياد، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية (1973-2013)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2019، ص 45.

[2] محمد منصور محمد أبو زكية، **السياسة الخارجية الأردنية اتجاه القضية الفلسطينية (1982- 1994)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم البحوث والدراسات التاريخية، القاهرة، 2012، ص178.

[3] خالد حماد أحمد عياد، المرجع السابق، ص 56.

[4] جاسر علي العناني، **القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقانون الدولي**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 133.

– تعزيز التعاون في مجالات النقل البحري والسياحة والبريد والإتصالات والطاقة، والبيئة، الصحة والزراعة والتعاون في مكافحة الجريمة والمخدرات وتبادل المعلومات. [1]

– كما نصت المادة 6 من المعاهدة على قيام الطرفين بتجهيز مياه إضافية لمواجهة الإحتياجات المائية المتزايدة منى خلال مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومعالجة قضايا المياه على امتداد الحدود كوحدة كاملة بما في ذلك إمكانية نقل المياه الأردنية عبر الحدود الدولية.

– واعتبرت المادة 8 أن مشكلة النازحين واللاجئين الفلسطينيين هي مشكلة إنسانية.[2]

أما مبادئها تتلخص كالأتي:

– الإعتراف بمبدأ التوزيع العادل للمياه بين الطرفين.

– الإعتراف بمبدأ التعاون في تنمية الموارد المائية وعدم الإضرار بالطرف الأخر.

– حماية البيئة النهرية والحفاظ عليها.[3]

ومن خلال المعاهدة تستنتج أن قضية توزيع المياه، وقضية ترسيم الحدود أساس المفاوضات الأردنية الإسرائيلية، فقد ضمن الاتفاق حصص عادلة حسب اعتقادهم لكل من الأردن وإسرائيل من مياه نهري اليرموك والأردن من المياه الجوفية لوادي عربة.[4]

وبذلك حددت المعاهدة حصة إسرائيل المائية في نهر اليرموك بحوالي25 مليون متر مكعب سنويا، في حين يحصل الأردن على الكمية المتبقية من مياه النهر، إضافة إلى حوالي 10 مليون متر مكعب من إجمالي 20 مليون متر سنويا سيتم تحليتها من مياه ينابيع المالحة، ومكنت من تخزين 20 مليون متر مكعب من مياه الفيضانات وإنشاء سد على نهر اليرموك لزيادة كميات المياه المخصصة للأردن.[5]

---

[1] محمد منصور أبو زكية، المرجع السابق، ص 178.

[2] محمد بني الهاني، **رؤية عربية لمواجهة أطماع اسرائيل في حوض نهر الأردن ( وجهة نظر أردنية)**، نقابة المهندسين، بيروت، 2009 ص 26.

[3] رمزي سلامة، المرجع السابق، ص 156.

[4] محمد بني الهاني، المرجع السابق، ص 27.

[5] ياسر سلامة، المرجع السابق، ص 251.

وقد أعطت المعاهدة لإسرائيل الحق في قرصنة ما مقداره 45 مليون متر مكعب ضمن إطار مظلة شرعية وقانونية، وحققت جميع ما خططت له من نهب مياه نهر الأردن، وثبتت حقوقها بالكامل في مياه اليرموك والأردن.[1]

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات التي تدين سرقة اسرائيل لمياه الشرق الأوسط، لكن إسرائيل تتمتع بالتفوق العسكري جعل حكامها يتصرفون وكان العالم دمية في أيديهم، طالما كانت موازين القوى تسمح بذلك[2]، وذكر معظم الباحثين أن قضية المياه عوملت بنفس الأهمية التي عوملت بها القضايا الأخرى الرئيسية مثل الحدود والأمن واللاجئين، وكان موقف الأردن ضعيف في هذه المفاوضات، حيث أنه فقد الجزء الأكبر من حصته في المياه منذ 1967م.[3]

أما موقف إسرائيل من هذه المفاوضات كان يرتكز على مجموعة من المبادئ أهمها: الترويج لمقولة «أن الموارد المائية في المنطقة لم تعد تكفي لتلبية احتياجات سكانها، وأن الخزانات الجوفية الرئيسية استنزفت وأصبحت ملوثة، وأن العجز المائي في تزايد مستمر ولا يمكن تقاسمه»، وهذا القول يوضح أن إسرائيل لن تتنازل عن الموارد المائية الحالية التي تستغلها، وهي تطالب الأردنيين والفلسطينيين بالبحث عن موارد مائية جديدة.[4]

فإسرائيل تمكنت بموجب إتفاق السلام الأردني الإسرائيلي من الإبقاء على مستوطنة تسوفار بوادي عربة والأراضي الزراعية المتاخمة لها تحت السيادة الإسرائيلية[5]، أما بالنسبة للعرب فقد اعتبروا هذه المعاهدة تخدم الجانب الإسرائيلي بالدرجة الأولى، وإن إسرائيل هي المستفيد الأكبر من الاتفاقية.

وما يمكن ملاحظته على اتفاقية مياه نهر الأردن بين الأردن وإسرائيل يتلخص في :

**أولا:** اتفاق أردني إسرائيلي فقط، رغم أنه يتعلق بحق استخدام مجرى مائي يشترك في حوضه دولتان وهما سوريا ولبنان، إضافة إلى فلسطين (الضفة الغربية– غزة).

**ثانيا:** أغفل إتفاق حقوق الفلسطينيين في مياه وادي عربة في الأردن، والمياه الجوفية.

---

[1] بيان العساف، **انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي (دراسة حالة نهري الرافدين والأردن)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص 194.

[2] عبد القادر رزيق مخادمي، المرجع السابق، ص 146.

[3] رياض حسن أبو صفية، المرجع السابق، ص 146.

[4] عادل محمد عضايلة، المرجع السابق، ص 243.

[5] سامر مخيمر، خالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية (الحقائق والبدائل الممكنة)**، عالم المعرفة، الكويت، 1996، ص 195.

**ثالثا:** هناك نوع من الإذعان الأردني لمطلب إسرائيل في وادي عربة، وبالرغم من اعتراف إسرائيل بالسيادة الأردنية على واد عربة، إلا إن إسرائيل سوف تستمر في إستعمال الآبار التي حفرتها، وإستبدال ما ينفذ منها بترخيص من السلطات الأردنية .

**رابعا:** يعتبر رجال القانون أن هذا أول اتفاق عربي إسرائيلي يتضمن فقرتان عن المياه.[1]

[1] رمزي سلامة، المرجع السابق، ص 162.

**المبحث الثاني: انعكاسات المفاوضات على طرفي الصراع :**

**أولا: انعكاسات سياسية وإستراتيجية:**

تتمثل نتائج المعاهدة في نجاح الكيان الصهيوني في إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية عموما والأردنية خصوصا، ولو على المستوى الرسمي، أما على المستوى الشعبي فقد ظل الرأي العام العربي يناهض التطبيع مع الصهاينة، بحيث تكونت لجان مناهضة للتطبيع في الوطن العربي ومقاومته لتجنيد الرأي العام العربي الإسلامي.[1]

فقد كان من خصائص الصراع على المياه في الشرق الأوسط استخدام المياه كسلاح سياسي وورقة ضغط لحل المشكلات الأخرى، حيث تشهد الدول المجاورة مثل لبنان وسوريا والأردن الإستيلاء على كميات متزايدة من مياه الشرق الأوسط، فيما يمثل تعديا على مختلف الأعراف والقوانين الدولية، وقد بلغت سلسلة الإعتداءات الإسرائيلية على مياه في المنطقة وفق التقديرات إلى1200 مليون متر مكعب، بالإضافة إلى استغلال 230 مليون متر مكعب من مياه نهر العوجا الأردني، كما تغتصب إسرائيل ما مجموعه 660 مليون متر مكعب سنويا من أعالي نهر الأردن، وتقوم بتخزينها في بحيرة طبرية. [2]

فهذه المعاهدة لم تقتصر إنعكاساتها على الأردن فقط، بل كان تأثيرها على القضية الفلسطينية، التي تمثل السبب الرئيسي في الصراع، حيث من خلال المعاهدة تم مضاعفة ترسيم الحدود الدولية بين الأردن والإدارة الصهيونية، كما أبقت على استمرارية استغلال الأراضي الزراعية الأردنية لمدة 25 سنة قابلة لتجديد[3]، لأن اسرائيل رفضت كل المباحثات الخاصة بتقسيم مصادر المياه سواء كانت متعددة الأطراف أو مباحثات ثنائية، وعدم إعطاء أي معلومات عن الثروات المائية التي استحوذت عليها.[4]

ومنه تستنتج أن الأردن لم يستفد شيئا من هذه المعاهدة، بل زادت من حدة التوتر بين الدول العربية وإسرائيل، وتعتبر فلسطين المتضرر الأول من جراءها.

فقد قال أحد الخبراء اليهود:« أن تحقيق السلام في المنطقة يتطلب وضع مصادر المياه في الجولان، وجنوب الضفة وقطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية»، فبعد توقيع المعاهدة سنة 1994م، وفتح الملك حسين رئيس الأردن أمام اليهود في جميع المجالات، ويتمثل ذلك في الإستثمارات وشراء عقارات من مدن

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص319.

[2] فتحي علي حسين، المرجع السابق، ص44.

[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 320.

[4] سامر مخيمر، خالد حجازي، المرجع السابق، ص 195.

صناعية مشتركة، وزيارات بين الحكام اليهود والعائلة المالكة، وأصبح الأردن عمقا استراتيجيا لليهود، وقد عبر الملك عن مشاعره التي كانت حبيسة، بوصفه«أن اليهود هم الأصدقاء والأخوة وأبناء العم، وأن السلام معهم كان أمنية من أمنياته».[1]

وبهذا التصريح نفهم أن الملك حسين صرح علنا أن اليهود أصبحوا إخوة له، ذلك ليضمن القوة والتفوق من اليهود، ويفقد أهم عناصر الحياة وهو المياه.

وإذا نظرنا في الوضع السياسي في الأردن بعد مرور فترة معتبرة، نلاحظ أن المعاهدة لم تقلص التوتر القائم وتحقيق الإستقرار بين الأطراف الثلاث( الأردن- اسرائيل- فلسطين)، ذات العلاقة المتشابكة بينهم، ويبدو أن السبب واضح وراء عدم تحقيق استقرار الذي يكمن في أن الطرف المستثنى من الإتفاقيات سواء كانت منظمة التحرير أو الأردن، تعتبر مجحفة لمصالح الذاتية والحيوية، فقد أصبح لإسرائيل الدور الأكبر في التحكم فيها، ومع استمرار غياب التنسيق وانعدام الثقة بين الحكومة الأردنية والسلطة الفلسطينية من جهة، فقد تمكنت إسرائيل من صون مضمونها السياسي والاقتصادي.[2]

وفي عام 1995م تعهدت إسرائيل بزيادة حصتها من مياه الضفة الغربية، حيث إستغلت إسرائيل حوالي45 مليون متر مكعب سنويا من مياه نهر الأردن وزادت مواردها بحوالي72 مليون متر مكعب سنويا من المياه، ومنعها من الوصول للمناطق الفلسطينية، فكل هذا راجع إلى المعاهدة التي لم يرد فيها إثارة لحقوق الدول المجاورة، بسبب التعنت في الرأي، والهيمنة الإسرائيلية الكاملة على حقوق الدول العربية في نهر الأردن واليرموك.[3]

ومن خلال هذه السياسات نلاحظ أن قلة المياه في المنطقة، وزيادة عدد السكان، وازدياد الحاجة للمياه جعلت منها قضية إستراتيجية تتعلق بأمن بلدان الحوض الأردني، إلا أن إسرائيل تنهب المياه الأردنية وتحرم الأردن من استغلال نحو 744 مليون متر مكعب سنويا من احتياجاتها حوالي 600 مليون متر مكعب، بالإضافة إلى ذلك نجد أن نهر اليرموك الأردني يشكل الحدود مع سوريا، وبالتالي فإن إسرائيل تستولي على مئة مليون متر مكعب سنويا منه[4]، وكل هذه الممارسات الإسرائيلية على المياه

---

[1] حزب التحرير، **مشكلة المياه في الأردن ما حلها؟**، حزب التحرير،( د- م- ن)، 1999، ص5.

[2] عبد الرحمن عوض عبد الرحمن البرغوثي، **قرار فك العلاقة القانونية والإدارية والمالية الأردنية مع الضفة الغربية**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في برنامج الدراسات العربية، جامعة بير زيت، 2008، ص 86.

[3] الندوة التحضيرية الأولى للمؤتمر الهندسي العربي 26، المرجع السابق، ص 72.

[4] خليل خير الله، المرجع السابق، ص 114.

الأردنية ساهمت في إلحاق الضرر بكافة أشكال الموارد المائية وأثرت على نوعية المياه وتلوثها، فإسرائيل تمتلك صناعات كيماوية وعسكرية شكلت خطر حقيقي على الجانب الأردني.[1]

وبذلك تفاقمت أزمة المياه في الأردن لأن مصدرها الشبه الوحيد هو نهر الأردن، بحيث لا تعوضه مصادر أخرى، ومن خلال العديد من الدراسات أكدت أن الأردن يواجه مشكلة حقيقية في المستقبل القريب، لأنه لا يمتلك مياه كافية لا سطحية ولا جوفية، فهو اليوم يحصل على خمس ما تحتاجه من المياه السطحية[2]، وتأكدت الأطماع والسيطرة الصهيونية حربيا وتفاوضيا، بدليل الدراسة التي أصدرها مركز الدراسات الخارجية الأمريكية اتجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط، حيث دعت لبذل الحكومة الأمريكية جهدها لتأمين سيطرتها على المياه في الشرق الأوسط .[3]

ومنه فإن إسرائيل ليس لها الحق في إستغلال نهر الأردن، وأن القانون الدولي ينص على أنه لا يحق لدولة من الدول المشتركة في مجرى النهر أن تتصرف بمفردها من مياه النهر، وذلك سبب الأضرار المختلفة التي تعود على النهر من جهة وعلى الدول المتشاطئة من جهة أخرى.[4]

فقد تشابكت كل الإعتبارات لتتحول إلى قيود سياسية وأمنية، ساهمت في تكبل حرية صانع السياسة الأردنية بشأن عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.[5]

وليس ثمة شك في وجود علاقة عضوية وطيدة بين الأمن المائي وبين الإستقرار السياسي والإستقرار الاقتصادي، فتحقق الأول يقود التحقيق الثاني، وإن الدولة لا تستطيع تأمين ثرواتها المائية من مخاطر السيطرة الخارجية على مصادر المياه التي تستفيد منها اقتصاديا وحياتيا طبقا للأعراف والقوانين الدولية فهي عاجزة عن تحقيق أمنها السياسي والاقتصادي، فضلا عن ضمان استقلالها السياسي حين تضعف دفعات الدولية ضد المطامع الخارجية في ثرواتها المائية تفقد جزءا من سياستها إذ لم تفقد جزء من الأراضي.[6]

[1] رمزي سلامة، المرجع السابق، ص 232.
[2] خليل خير الله، المرجع السابق، ص 116.
[3] رواء زكي يونس الطويل، المرجع السابق، ص 143.
[4] علي محمد علي، المرجع السابق، ( د- ص).
[5] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 322.
[6] فتحي علي حسين، المرجع السابق، ص 37.

**ثانيا: الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية:**

تتحكم مجموعة من المحددات في العلاقات الاقتصادية بين دول العالم، بعضها عام يحكم تلك العلاقات و تتعلق بالسياسات الاقتصادية للأطراف معينة، وبعضها يتعلق بالاتفاقيات ذات الطابع الدولي، وبعضها يتعلق بتوجهات تتصل بتوجهات التكتلات الاقتصادية، وتقع المصالح الوطنية والقومية والاقتصادية والسياسية في مقدمة محددات العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي.[1]

فقد أدت الممارسات والسياسات الإسرائيلية بالأراضي في الشرق الأوسط عموما وأراضي الأردن خصوصا، إلى تقليص مساحات الأراضي المروية واتساع مساحات الأراضي المروية في المستوطنات اليهودية، واعتماد على تنفيذ سياسة التهجير للمزارعين العرب بتطبيق إستراتيجية أن المياه ضمن نطاق الإستراتيجية الهادفة لتوطين أكبر عدد ممكن من المستوطنين اليهود.[2]

وبذلك شعرت القيادة الأردنية بترسيم الحدود مع الإدارة الصهيونية أن الخطر الوطن الأردني البديل للفلسطينيين، الذي ظلت الحركة الصهيونية تلوح به، وقد استفادت الأردن من جراء ذلك شطب بعض ديونه، وقد راهنت الأردن على الوضع الاقتصادي والإجتماعي فيه، وكانت قبل ذلك وسائل الإعلام الأردنية تهلل لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأردن بفعل التأثير الإيجابي للمعاهدة، لكن باتت الحقائق منافية لتلك المزاعم.[3]

حيث إنتهجت إسرائيل سياسية ارتكزت على مبدأ نهب الموارد المائية العربية، واستخدامها وسيلة لفرض شروطها على دول المنطقة، وكرست مفهوم التمسك بالأرض والمياه والإستعداد للقتال من أجلها، فهي تمكنت من استعمال الوسائل السياسية والاقتصادية لتحقيق أهدافها التي رسمتها الحركة الصهيونية.[4]

فقد أدى نقص الموارد المائية في الأردن إلى عدم استغلال الآلاف الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة، خاصة بعد فشل المشاريع العربية الذي عول عليها الأردنيين كثيرا، لتلبية احتياجات القطاع الزراعي، الذي يشكل المورد الأساسي لأكثر من 15%من السكان، ويوفر أكثر من 125 ألف فرصة عمل، ويساهم بنحو 15%من قيمة الصادرات، وهكذا ساهمت محدودية المياه في إنخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني بشكل كبير، لأن الإدارة الصهيونية منعت المزارعين في الشرق الأوسط خاصة البلدان

[1] فرج عبد الكريم محمد، المرجع السابق، ص 29.

[2] عادل محمد عضايلة، المرجع السابق، ص 47.

[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 320.

[4] عادل محمد عضايلة، المرجع السابق، ص 29.

المجاورة لها من زرع أشجار الحمضيات لأنها تحتاج إلى كميات معتبرة من المياه لريها، وفي المقابل تقوم بتشجيع لمستوطنين اليهود بزرعها.[1]

ومن خلال الندوة التحضيرية التي أقيمت في السودان، تحت عنوان الحقوق المائية العربية أقرت بأن خطر الأمن المائي في الأردن لا مفر منه، وذلك لعدة أسباب: أن اسرائيل نقوم بتحويل مياه نهر الأردن وروافده عبر إقامة السدود والمضخات لنقل المياه وحفر الآبار الإرتوازية على الحدود بين هضبة الجولان وإسرائيل، كما تقوم إسرائيل بتحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية.[2]

أما اجتماعيا فإسرائيل تهدف لتطبيع مع دول الشرق الأوسط، وذلك لتغيير المناهج الدراسية العربية التي تخص الأجيال المعاصرة واللاحقة، لتنسجم الإتفاقيات السياسية مع الدول العربية، واعتبار فلسطين غير موجودة وإحلال إسرائيل بدلا منها في تلك المناهج، وذلك بما يتلاءم مع المتغيرات الإقليمية والدولية، ومسح الذاكرة التاريخية للأمة العربية، وقطع صلاتها بماضيها بطريقة تخدم المشروع الصهيوني في فلسطين، والترويج لنظام الشرق أوسطية بدلا من الوحدة العربية.[3]

وعليه لا يمكن غض النظر عن هذه الإنعكاسات السلبية التي جعلت الأردن متخوفة من إبراز نظام سياسي مستقل بعيدا عن التدخلات الأمريكية والإسرائيلية، نهيك عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي لم تستطع الأردن التحكم فيها ولو بمقدار قليل.

[1] رمزي سلامة، المرجع السابق، ص 133.

[2] الندوة التحضيرية الأولى، المرجع السابق، ص 17.

[3] أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص 189.

## المبحث الثالث: مستقبل الصراع الأردني الإسرائيلي حول المياه:

شكلت المياه في الشرق الأوسط عنصرا رئيسيا في تشكيل سياسات وتحالفات الدول، وبقدر ما كانت المياه مفتاح تطور ورخاء وازدهار وزيادة النفوذ، بقدر ما كانت مصدر قلق وعدم استقرار في بعض الدول، ففي حوض نهر الأردن يواجه الأردن والفلسطينيين وإسرائيل ولاحقا سوريا قضايا حيوية بشأن المياه، وذلك بسبب النقص المتزايد في موارد الدول المائية، وما يعانيه ذلك من مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية، قد تهدد أمن الدولة واستقرارها.[1]

حيث تعتبر الحكومات في الشرق الأوسط تزويد المياه من بين إستراتيجياتها في بناء واستقرار البلاد[2]، لكن بحلول القرن الحادي والعشرين أصبحت المياه القضية الأساسية لعدد من دول المنطقة، وهذا راجع إلى زيادة عدد السكان فوق المعدل الطبيعي، والزيادة في التطور الزراعي والصناعي والعمراني، كذلك التلوث والأزمات السياسية كلها تؤدي إلى أزمة مائية في المنطقة.[3]

وعليه فإن الحديث عن مستقبل الصراع الأردني الإسرائيلي، ومحاولة البحث عن الأمور الإستشرافية له في مرحلته المعاصرة، يمكن أن نقسم العملية الإستشرافية لطبيعة الصراع إلى مرحلتين أو سينا روين:

### السيناريو الأول: احتمال السلام في منطقة الشرق الأوسط بالتعاون مع إسرائيل:

وذلك بالتعاون الدول العربية مع بعضها البعض وقبول إسرائيل كطرف في هذا التعاون، ويمكن وصف هذه المرحلة بالتفاؤلية، حيث أن مشكلة المياه على ضوءه تعد مشكلة غير خطيرة، إذ أنه في المستقبل القريب ونتيجة التطور التكنولوجي في مجال تحلية المياه يصبح بالإمكان زيادة المعروض المائي من المياه العذبة بحيث تتناسب مع الزيادة المستمرة في الطلب عليه.[4]

حيث هناك إحتمال للحوار والتفاهم والسلام سواء بين دول الحوض نفسه، أو مع دول الجوار الجغرافي، إنطلاقا من حسن النوايا والإيمان بالمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، دون تشدد أو مغلات في إحتياجات الدول، وطبيعة استخدام للموارد المائية، وذلك لما تحمله من أمال بتطور المنطقة

---

[1] عادل محمد عضايلة، المرجع السابق، ص 30.

[2] جون بني الترمان، مايكلدجيوبان، **الذهب الزلال: المياه مصدر الاستراتيجيات في الشرق الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، مختارات من مطبوعات الشرق الأوسط، 2011، (د- ص).

[3] سامر مخيمر، خالد حجازي، المرجع السابق، ص 155.

[4] بوفارس الشريف، **الأمن المائي في لوطن العربي(الواقع والتحديات)**، ملتقى وطني حول: الاقتصاديات والمياه والتنمية المستدامة، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، ص 10.

وإستقرارها وتحقيق الأمن والسلام فيها، وما يزيد من أجواء التفاؤل هذه، هو ما تم التوصل إليه من إتفاقيات السلام بين الدول العربية وإسرائيل.[1]

ولحل المشكلة المائية من خلال التعاون في المشاريع المشتركة، يستلزم على المجتمع الدولي تقديم حوافز مشجعة، التي تساهم بصورة فعالة في حل هذه المشكلة بشكل عادي، وذلك من خلال تعويض الدول التي ستفقد جزء من حقوقها المائية، سواء بالدعم المباشر لتنمية مواردها، أو من خلال تنفيذ مشاريع تؤمن لها موارد مائية جديدة، لأن التعاون في مجال المياه لا يعني بالضرورة تكاملا أو تطبيعا اقتصادي أو سياسي، لكنه يعني المشاركة في مشاريع محددة تخلق شبكة من العلاقات والمصالح التجارية المتبادلة بين دول المنطقة، والتي من شانها أن تخفف من حدة القضايا الخلافية بحكم المصالح المستجدة، والعمل على توطيد علاقتها مع الدول المجاورة مثل تركيا لتقليص من حدة الخلافات لاسيما أنها تشترك مع سوريا والعراق في نهري دجلة والفرات .[2]

وأن حل قضية المياه في الأردن حلا جذريا يجب أن يكون على مستوى المنطقة والأمة وليس على المستوى محلي أو إقليمي فقط، فأهل المنطقة المسلمون والثروة المائية موجودة في المنطقة هي ملكية للأمة ويجب أن ينتفع جميع أفراد الأمة منها جميعا.[3]

وعليه فإن تحقيق الأمن المائي في دول الشرق الأوسط خاصة الأردن يستلزم إيجاد إستراتيجية عربية موحدة لمواجهة المخططات والمشاريع المائية الإسرائيلية الهادفة للاستحواذ وتسخير موارد مياه المنطقة لصالح سكانها ومستوطناتها، بل يجب إعداد مشاريع مشتركة لتوزيع حصص مائية عادلة بين الطرفين، كذلك لا بد من إيجاد إدارة مائية عربية مشتركة لإعادة توزيع مياه حوض نهر الأردن، ولا ننسى الدعم العربي للمشاريع الأردنية والفلسطينية، ومساعدتهم لإستعادة حقوقهم المائية.[4]

ومن أجل تحقيق هذه التنمية والتطور في الآجال القريبة، لابد من إتباع طريقة تتضمن ما يلي:

- إقامة مشروعات السدود على الأنهار دائمة الجريان.
- إقامة مشروعات نقل المياه.
- إقامة مشروعات لتقليل من المسطحات المائية الواسعة.

[1] سالم اليأس محمد العباسي، المرجع السابق، ص 194.
[2] عادل عضايلة، المرجع نفسه، 325.
[3] حزب التحرير، المرجع السابق، 16.
[4] الندوة التحضيرية الأولى، المرجع السابق، ص 13.

– تحسين كفاءة شبكات الري والاستخدامات المائية.

– استعمال مياه الصرف الزراعي والمياه المالحة.[1]

وتتطلب تنمية الموارد المائية في البلدان العربية العمل على جهتين:

* الجهة الأولى: تكثيف الجهود لزيادة كميات المياه المتاحة للاستعمال في الأغراض المختلفة، وذلك من خلال:

– التوسع في بناء الخزانات السطحية على المجاري المائية المختلفة حيثما كان ذلك ممكن من الناحية الفنية والاقتصادية.

– إستكشاف الأحواض المائية الجوفية، وإعداد الخرائط الهيدرولوجية لها والعمل على تحديد المخزون المائي فيها باستخدام طرائق حقن المياه الفائضة في الموسم المطري.

– العمل على تطوير التعاون العربي الإقليمي في مجال الإنتفاع الموارد المائية المتاحة وتنميتها.[2]

– التمسك بالحقوق المائية العربية ومواجهة أي أطراف تنقص من هذه الحقوق. [3]

* الجهة الثانية: وهي العمل على ترشيد الإستعمالات المائية في مختلف المجالات وتعظيم العائد منها ويتطلب العمل في هذا المجال إيجاد مقننات معيارية لاستهلاك المياه في مختلف المجالات وتطوير التنمية التي تسمح بالحكم، وذلك بإيجاد نظام فعال للموارد المائية.[4]

وتعد عملية وضع إستراتيجية وطنية للمياه فرصة للدول العربية لتبني نهج تكاملي شامل للعمل على تحسين وتطوير عملية التنمية وإدارة استخدام الموارد المائية والدعم لتحقيق أهداف التنمية.[5]

---

[1] إيمان بكر أبو الهدى، المرجع السابق، ص 12.

[2] منذر خدام، المرجع السابق، ص 246.

[3] إيمان بكر أبو الهدى، المرجع السابق، ص 199.

[4] منذر خدام، المرجع السابق، ص 267.

[5] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، المجلس العربي للمياه، ورشة عمل خبراء التعريب حول إعداد: **الاستراتيجيات المائية وحفظ العمل وتضمينها وتأثير التغيرات المناخية**، 2010، ص 4.

**السيناريو الثاني: احتمال الحرب: بتعاون دول الشرق الأوسط ضد إسرائيل:**

بات موضوع المياه مرشحا لإشتعال الحروب في منطقة الشرق الأوسط، وذلك وفقا لتحليل دوائر سياسية عالمية، خاصة أن أغلب الأقطار العربية لا تمتلك السيطرة الكاملة على منابع مياهها[1]، وأن محاولة بعض دول المنطقة السيطرة على مصادر مياهها سيؤدي إلى صراع سياسي خاصة الصراع العربي الإسرائيلي، وهذا الصراع قد تصاحبه صراعات أخرى غير ظاهرة كالتحالف مع دول أخرى ضدها، بحيث تقود المنطقة إلى صراع عنيف وواسع، ومع مرور الوقت أصبحت إسرائيل تمثل خطرا على المياه العربية.[2]

حيث يمكن وصف هذا إحتمال بالتشاؤمي، وإن على ضوئه تصبح مشكلة المياه مشكلة خطيرة ومعقدة، إذ أن المعروض المائي لا يتناسب مع الطلب عليه، وبالتالي فإن الإختلال في الموازين المائية العربية يتزايد مع مرور الوقت، مما ينذر بآثار خطيرة قد تنجم من هذه المشكلة.[3]

وقد قدر أغلب الباحثين بأن موضوع المياه سيكون في مقدمة الموضوعات المتعلقة بالصراع من أجل البقاء في المنطقة خاصة مع إسرائيل ذات المطامع المعلومة، ويقرون أن حتمية الصراع حول المياه في الشرق الأوسط[4]، وذلك لعدة أسباب:

– وقوع أهم منابع المياه خارج الأراضي العربية ويرتبط بطبيعة الوضع الجغرافي في المنطقة مما يجعل موارد المياه العربية خاضعة لسيطرة أطراف غير عربية، تستطيع استعمال المياه كأداة سياسية واقتصادية ضد المصالح العربية.

– تناقص النصيب النسبي للدول العربية من المياه نتيجة للمتغيرات الاقتصادية والتنموية، وزيادة الحاجة إلى المياه لدى دول الجوار الجغرافي بفعل الاستهلاك المائي، وهذا ما نسجله في الطلب المستقبلي على المياه في الأردن، فإن الميزان المائي يعاني عجز مائي يقدر حوالي 164 مليون متر مكعب في سنة 2000م.[5]

[1] كمال محمد العاني وآخرون، المرجع السابق، ص 127.

[2] المرجع السابق، ص179.

[3] إيمان بكر أبو الهدى، المرجع السابق، ص 213.

[4] H. bigask، J.MOMS ،Z.ADEEI. .2012.THE GLOBAL WATER CRISIS،ADDESSING AN VRGERT SECUNTYISSVE. P10.

[5] سالم اليأس محمد العباسي، المرجع السابق، ص 191.

في حين يستمر العجز حسب توقعات سنة 2030 م سوف يصل إلى 1.546- مليون متر مكعب، في الواقع أن الإيرادات المائية الأردنية لا تقف عند هذا حد معين بل هي في تغيير من سنة إلى أخرى لأسباب مناخية أو فنية، وفي المقابل نلاحظ أن إسرائيل تعاني من عجز مائيا يقدر بنحو 9058 مليون متر مكعب في سنة 2000م، لكن التوقعات المستقبلية للإحتياجات المائية في إسرائيل سوف يصل1.058- مليون متر مكعب في سنة 2030 م.[1]

وقد أوضح السياسيون اليهود عند ملاحظتهم لتزايد في السكان والموارد المائية المتناقصة إلى أن يكون الشرق الأوسط الأكثر عرضة بين كل المناطق لنقص المياه وسحب ما تم توضيحه وشنت الحروب لضمان امتدادات المياه الكافية، وعلى حسب إعتقادهم أنهم سيكونوا مستعدين لاستخدام الوسائل العسكرية الأخرى لحماية مصالحهم.[2]

ومن احتمالات تطور الصراع حول المياه، نجد أن حوض نهر الأردن الذي يمثل أكثر الإحتمالات خطورة، وذلك نظر لأطماع إسرائيل المتزايدة في مصادر المياه في نهر الأردن ونهر الليطاني ونهر اليرموك في الوقت الذي تحتاج فيه الأردن بشكل ملح للمزيد من المياه، حيث وقع خلاف بين الأردن وإسرائيل سنة 1997م، وذلك بسبب عدم التزام إسرائيل لما ورد في اتفاقية الأردنية الإسرائيلية.[3]

ومنه نستنتج أنه حسب تقرير العديد من المصادر أن المياه في الشرق الأوسط في تناقص مستمر، وأرجح السيناريو الثاني إذا لم تضع الأمة العربية حد للمشاريع الإسرائيلية في المنطقة.

ومنه نستنتج أن نهر الأردن يمثل محور الصراع العربي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، فإذا لم توضع إستراتيجية عربية لمواجهة الأطماع الإسرائيلية في نهر الأردن فإن الوضع يزداد سوءا، وتزداد مشكلة تناقص المياه في الأردن.

وفي نهاية هذا الفصل نخرج بجملة من الملاحظات واستنتاجات:

- من خلال المعاهدة الأردنية الإسرائيلية نلاحظ أن الأردن تخلى عن قضيته الأساسية وهي القضية الفلسطينية، والتنازل عن جزء معتبر من أراضيه الصالحة للزراعة و الغنية بالمياه العذبة.

---

[1] سالم اليأس محمد العباسي، المرجع نفسه، ص 183.

[2] جون لوك، عادل درويش، **حروب المياه:الصراعات القادمة في الشرق الأوسط**، تر عبد اللطيف حمد، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الترجمة والآداب، كلية الآداب، 2005، ص 67.

[3] فتحي علي حسين، المرجع السابق، ص ص 207، 209.

– لم نلاحظ أي موقف من طرف جامعة الدول العربية جراء الأعمال الإنتهازية الإسرائيلية، بغض النظر عن بعض التصريحات التي لم تجدي نفعا.

– نجاح إسرائيل في جذب الرؤساء العرب نحو إستراتيجياتها الإحتيالية، مقابل الجلوس في الكرسي، وهنا نلاحظ تقديم المصلحة الشخصية على حساب البلاد العربية والشعب.

– نتج عن هذه المعاهدة مختلف المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية خاصة الأردن، التي أصبحت تعيش الآن تحت الرحمة الإسرائيلية.

– من خلال معظم الدراسات التي تقر بتناقص مستمر للمياه العربية وإسرائيل كذلك، وهذا نتيجة الطلب المتزايد للمياه والنمو السكاني المتزايد، لذا يجب تدارك المشكلة ووضع آليات جديدة تفادي هذه الأزمة.

– نلاحظ تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط لحماية مصالحها المائية، لذا لم نجد لها أي قرار واضح لمنع السيطرة الإسرائيلية على المياه الشرق الأوسط.

– نلاحظ إستمرار السياسة الإسرائيلية التوسعية في المياه الشرق الأوسط، وذلك لضمان أمنها واستقرارها وتحقيق دولة اسرائيل المستقبل.

# الخاتمة

ومن خلال ما تم ذكره ومناقشته وتحليله من خلال المذكرة نستخلص جملة من النتائج أهمها:

* إن الصراع على المياه بين معظم الدول قديم جدا، وبالتحديد في منطقة الشرق الأوسط لتوفره على العديد من الأنهار كنهر الأردن مثلا، الذي شكل محور الصراع بين العرب وإسرائيل في الوقت الراهن.

* إن الثروات الطبيعية التي تحويها منطقة الشرق الأوسط سواء سطحية أو باطنية، جعلتها محل أطماع الدول الغربية، وفي مقدمتهم نجد اسرائيل تحاول جاهدة الاستحواذ عليها بكل الطرق.

* إن الفكر الاستراتيجي التوسعي لإسرائيل مرتبط أساسا بمصادر المياه في الشرق الأوسط، وهذا ما لاحظناه في أول الكتب الصهيونية التي يلح على ضرورة بناء دولة اسرائيل المستقبل من النيل إلى الفرات، أي أن تشمل حدود اسرائيل على أهم مصادر المياه في المنطقة العربية.

* على الرغم من وجود القانون الدولي لحماية للمياه، و إصدر العديد من المبادئ والاتفاقيات التي تنظم المياه المشتركة، إلا أن اسرائيل غير مبالية لهذه الاتفاقيات والقوانين، وبحجة أنها تمتلك القوة التكنولوجيا والنووية، فهي تعتبر نفسها المسؤول الوحيد على المياه في الشرق الأوسط.

*ظهور أطماع اسرائيل في منطقة الشرق الأوسط قبل قيام دولة اسرائيل عام 1948م، حيث جندت الطاقات البشرية المؤهلة في مجال المياه والأرض، وذلك بهدف وضع خرائط جغرافية جديدة لتوسيع مساحتها الجغرافية السابقة، وإعطاءها إحصائيات حول كمية المياه في المنطقة، ومن خلالها ظهر العديد من المهندسين الذين قاموا بمشاريع في فلسطين والدول المجاورة لها مثل ( لودرميلك، جونستون، هايز، سافيرس)، بهدف الاستحواذ على المياه في الشرق الأوسط.

* ارتبطت مشاريع المياه في الشرق الأوسط بالوجود الصهيوني، وفتحت علاقات جديدة مع الدول المجاورة، مثل علاقتها مع تركيا لكي تفتح لها المجال في نهري دجلة والفرات، ومع أثيوبيا كذلك ليكون لها نفوذ في حوض النيل.

* سارعت اسرائيل في إيجاد طرق بديلة لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين الصهاينة، وذلك بطرح مشروع تحويل مجرى نهر الأردن عن مجراه الطبيعي، وتزويد منطقة النقب المياه الكافية لإقامة مستوطنات زراعية للصهاينة، وأقدمت على توفير العدة والعتاد اللازم لتنفيذ هذا المشروع، وهذا لأهمية نهر الأردن بالنسبة لهم.

* لم تكتفي اسرائيل عند هذا الحد، واقترحت مشروع ربط البحر الأحمر بالبحر الميت عند خليج العقبة، لكن هذا المشروع لم ينجز حتى الآن، وذلك لتكلفته الباهظة، إضافة إلى خطورة التي بتسببها هذا المشروع، وهذا حسب تقارير الخبراء في مجال البيئة.

* جاءت المشاريع العربية كرد فعل على الأعمال والمشاريع الصهيونية، حيث قاموا بوضع العديد من المشاريع الإستراتيجية لاستغلال المياه العربية، إلا أنها لم تنجز وبقيت حبرا على ورق، وهذا راجع إلى قوة وتكامل الجهود العربية لاستغلال المياه في الشرق الأوسط.

* اتضحت أطماع الصهاينة أكثر عندما ربطت تسوية الصراع مع العرب بالمياه، فهي غير مستعدة لتخلي على أي قطرة من المياه العربية، ومستعدة لوضع لكل الآليات والأساليب للحصول على امتيازات أكثر في المنطقة.

* لم تستفد دول الشرق الأوسط وعلى رأسهم الأردن من هذه المفاوضات، حيث سمحت الأردن في اغلب ما تملك من المياه، مقابل إعطاءها إغراءات دنيئة مثل تسديد ديونها، والرابح الوحيد هو اسرائيل.

* يواصل الكيان الصهيوني استنزاف واستحواذ على مصادر المياه في الشرق الأوسط، سواء كانت سطحية أو جوفية ، وأعلنت أنها مستعدة للدخول في حروب من اجلها.

* إن مستقبل المياه في الشرق الأوسط وبالتحديد الأردن، يشهد تناقص مستمر في المياه، وذلك لعدة أسباب أهمها التواجد الإسرائيلي في المنطقة، لذلك على الدول العربية العمل على:

- اعتماد ورقة الضغط الدولي على إسرائيل دبلوماسيا وإعلاميا، وذلك بهدف احترام المبادئ والقوانين والاتفاقيات المنظمة للمياه المشتركة.

- وضع مشاريع إستراتيجية لحسن الاستغلال المائي في منطقة الشرق الأوسط.

- القيام بتغطية إعلامية تحسيسية للمواطن العربي، ليدرك مدى أهمية المياه في جميع المجلات الحياتية والخدماتية.

- تخصيص مبالغ مالية لإقامة مشاريع قوية وبناء السدود وإقامة آبار لتخزين المياه والمحافظة عليها.

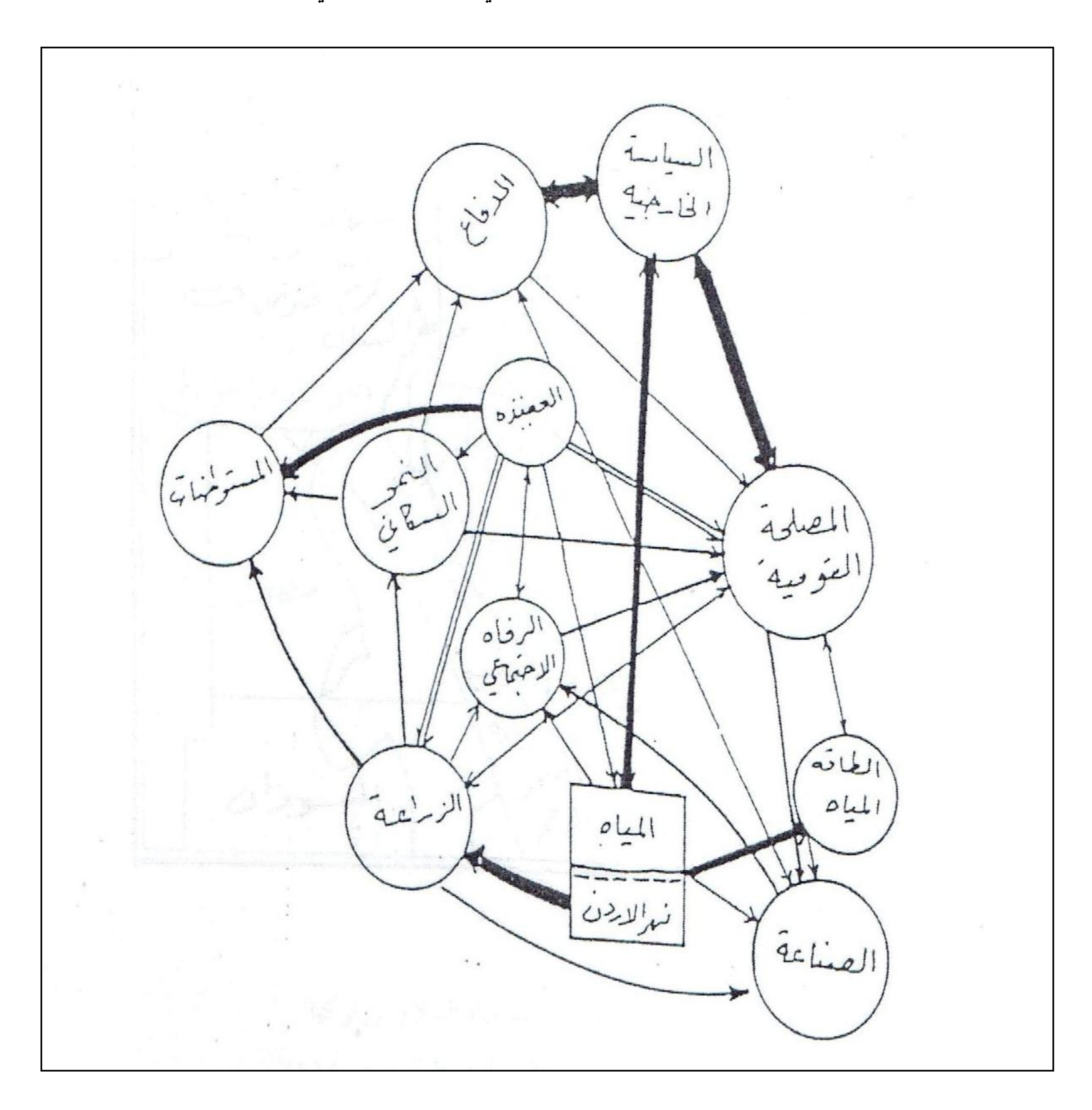
- تعاون الدول العربية فيما بينهم، ووضع آليات وطرق لاستغلال المياه وكيفية استخدامها.

- الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة في تصفية ومعالجة المياه للشرب وللإستعمالات الأخرى.

# الملاحق

**الملحق رقم 01:**

**النظرة الشمولية لأهمية المياه في الفكر الصهيوني**




**المرجع: رياض حسن أبو صفية، مرجع سابق، ص196.**

## الملحق رقم 02: معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (الأمور المتعلقة بالمياه)

**معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية**

**الأمور المتعلقة بالمياه**

لاحقا للمادة 6 من المعاهدة، اتفق الأردن وإسرائيل على المواد التالية للشؤون المتعلقة بالمياه:

**المادة (1) المخصصات**

**1 - المياه من نهر اليرموك:**

ب- فترة الصيف من 15 أيار حتى 15 تشرين أول من كل عام. تضخ إسرائيل (12) مليــون متر مكعب (م.م.م.) ويحصل الأردن على باقي التدفق.

ج- فترة الشتاء من 16 تشرين أول حتى 14 أيار من كل عــام. (13) مليــون متــر مكعــب (م.م.م.) وللأردن الحق في باقي التدفق مع مراعاة الترتيب المبين في أدناه: يوافــق الأردن على أن تضخ إسرائيل كمية إضافية مقدارها (20) م.م.م. من نهر اليرموك شــتاء مقابــل موافقة إسرائيل على النقل للأردن ما هو مبين في الفقرة (2 – أ) أدناه خلال فترة الــصيف من نهر الأردن.

د- ومن أجل تقليل ضياع المياه إلى أدنى مستوى، يجوز للأردن ولإسرائيل استعمال الفيضانات الزائدة التي يتعذر استعمالها وتكون بالتأكيد ذاهبة للضياع دون استعمال، وذلك إلى الغــرب من تحويلة العدسية / النقطة 121.

**2 - المياه من نهر الأردن**

أ- فترة الصيف من 15 أيار حتى 15 تشرين أول من كل عام. مقابل موافقة الأردن لإسرائيل بضخ الكمية الإضافية شتاء المبينة في الفقرة (1–ب) أعلاه، توافق إسرائيل على نقل ميــاه للأردن خلال فترة الصيف مقدارها (2) م.م.م. من نهر الأردن، من مكان يقع مباشرة قبل

بوابات دجانيا على النهر. ويدفع الأردن نفقات التشغيل والصيانة لهذا النقل عبر أنظمة النقل القائمة (ولا يشمل ذلك الكلفة الرأسمالية). ويتحمل الأردن كامل الكلفة لأي نظام نقل جديد. وينظم شؤون هذا النقل بروتوكول منفصل.

ب- فترة الشتاء 16 تشرين أول حتى 14 أيار من كل عام. يحق للأردن أن يقوم بتخزين معدل أدناه (20) م.م.م. لاستعماله الخاص من فيضان نهر الأردن جنوب التقاء نهر اليرموك بـه (كما هو مبين في المادة II)، ويمكن استعمال الفيضانات التي يتعذر استعمالها وتذهب هدرا وذلك لصالح الطرفين بما في ذلك تخزينها بالضخ خارج مجرى النهر.

ج- وبالإضافة لما هو أعلاه، يحق لإسرائيل الحفاظ على استعمالاتها الحالية لنهر الأردن بين نقطة التقاء نهر اليرموك به وحتى نقطة التقاء وادي اليابس / طيرات تسفي بـه. ويحـق للأردن كمية سنوية مساوية لتلك التي تستعملها إسرائيل على ألا تضر الاستعمالات الأردنية كمية المياه التي تستعملها إسرائيل أعلاه ونوعيتها. وستقوم لجنة المياه المشتركة (المبينة في المادة أدناه) بمسح الاستعمالات القائمة لتوثيقها ولمنع الضرر البيِّن.

د- يحق للأردن كمية سنوية مقدارها (10) م.م.م. من المياه المحلاة من حـوالي (20) م.م.م. من مياه الينابيع المالحة المحولة حاليا إلى نهر الأردن. وستقوم إسرائيل بتقـصي إمكانيـة تمويل كلفة التشغيل والصيانة لإمداد الأردن بهذه المياه المحلاة (ولا يـشمل ذلـك الكلفـة الرأسمالية). وبمجرد نفاذ مفعول المعاهدة، وإلى أن يحين موعد تشغيل منـشآت التحليـة، ستقوم إسرائيل بتزويد الأردن بـ (10) م.م.م. من مياه نهر الأردن مـن نفـس المكـان الموصوف في البند (2-أ) أعلاه، في تواريخ يختارها الأردن خارج فتـرة الـصيف مـع مراعاة طاقة النقل القصوى.

**3- المياه الإضافية**

يتعاون الأردن وإسرائيل لإيجاد مصادر لتزويد الأردن بكميـة إضـافية مقـدارها 50 م.م.م./السنة من المياه بمقاييس مناسبة لاستعمالها في الشرب. ولهذه النتيجة ستقوم لجنة الميـاه المشتركة، خلال سنة واحدة من نفاذ مفعول المعاهدة، بإعـداد خطـة لتزويـد الأردن بالميـاه الإضافية سالفة الذكر، ويتم تقديم هذه الخطة للحكومتين لمناقشتها واتخاذ القرار حيالها.

**4- التشغيل والصيانة**

ب- تكون مسؤولية إسرائيل تشغيل وصيانة الأنظمة التي تزود الأردن بالمياه والواقعة ضمن الأراضي الإسرائيلية وتزويدها بالطاقة الكهربائية. أما تشغيل وصيانة الأنظمـة الجديـدة التي تخدم الأردن حصرا فسيتم التعاقد عليها على نفقة الأردن مع سـلطات أو شـركات يختارها الأردن.

ج- وتضمن إسرائيل سهولة وصول الأشخاص والمعدات وبلا مضايقة إلـى هـذه الأنظمـة الجديدة لتشغيلها وصيانتها. وسيتم تفصيل هذا الموضوع لاحقا في الاتفاقيات التي ستبرم بين إسرائيل والسلطات أو الشركات التي يختارها الأردن.

**المادة (2) التخزين**

ب- يتعاون الأردن وإسرائيل لبناء سد تحويلي / تخزيني على نهر اليرموك يقع مباشـرة إلـى الغرب من تحويلة العدسية / النقطة 121 والهدف هو تحسين كفاءة تحويـل الميـاه مـن مخصصات المملكة الأردنية الهاشمية إلى قناة الملك عبدالله، وربما إلى تحويل مخصصات إسرائيل من مياه النهر. ويمكن الاتفاق بين الطرفين على أية أهداف أخرى.

ج- يتعاون الأردن وإسرائيل لبناء نظام لتخزين المياه على نهر الأردن على حدودهما المشتركة وذلك بين نقطة التقاء نهر اليرموك به ونقطة التقاء وادي اليابس / طيرات تسفي به، وذلك

لتنفيذ ما ورد في الفقرة (2-ب) من المادة I أعلاه. ويمكن لنظام التخزين أن يخزن فيضانات أكبر، ويجوز لإسرائيل أن تستخدم ما سقفه 3 م.م.م./السنة من الطاقة التخزينية.

د- ويمكن مناقشة خزانات أخرى والاتفاق عليها بين الطرفين.

**المادة (3) نوعية المياه وحمايتها**

أ- يتعهد الأردن وإسرائيل بحماية المياه المشتركة في نهري الأردن واليرموك، كل ضمن مناطق نفوذه، وكذلك المياه الجوفية في العربة / هاعرفا إزاء أي تلوث وتلويث وأذى أو الاعتداء على مخصصات أي منهما من المياه.

ب- ولهذا الغرض، سيراقب الأردن وإسرائيل سوية نوعية المياه على طول حدودهما المشتركة باستعمال محطات مراقبة تقام بالاشتراك بينهما ويتم تشغيلها بإرشادات لجنة المياه المشتركة.

ج- سيقوم كل من الأردن وإسرائيل بحظر إسالة المياه البلدية والصناعية العادمة إلى مجرى نهري اليرموك والأردن قبل معالجتها في مقاييس تسمح باستعمالها في الزراعة غير المقيدة. وسيتم تطبيق هذا الحظر خلال ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ المعاهدة.

د- ويتحتم أن تكون نوعية المياه التي يزودها أي من البلدين للآخر من أي موقع مساوية لنوعية المياه التي يستعملها البلد المزود عند نفس الموقع.

ه- وقد تم تخصيص مياه الينابيع المالحة المحولة حاليا إلى نهر الأردن لأغراض التحلية خلال أربع سنوات. وسيتعاون البلدان للتأكد من أن الفضلات الناتجة عن التحلية لن تلقى في نهر الأردن أو في أي من روافده.

و- وسيحمي الأردن وإسرائيل، كل في مناطق نفوذه، أنظمة المياه التي تزود المياه للبلد الآخر إزاء أي تلوث أو تلويث أو أذى أو اعتداء على مخصصات البلد الآخر.

وفي مقابلة قام بإعدادها دائرة المندوبين لصحيفة الرأي الأردنية في 1994/12/3 فـــي العدد 8869 الصفحة السادسة والثلاثون مع الدكتور منذر حدادين رئيس الجانب الأردني فـــي المفاوضات الخاصة بالمياه والبيئة والطاقة. أوضح بما لا قبل اللـــبس أو الغمــوض أن الوفــد الإسرائيلي في مفاوضات اتفاقية المياه الأردنية سوى ما يضمن مصالحها فقط ضاربة عــرض الحائط بهذا الاتفاق كغيره من الاتفاقات والقرارات الدولية (خضراء، 1999، ص175). وإنني إذ أنقل ما ورد في هذا اللقاء كما نشر حرفياً لأوضح أن حرب المياه قادمة وأن هذه الاتفاقيـــات والتي لم تنفذ منها أي بند والتي تحاول حتى الآن حكومة نتنياهو التملص من أي التزام، أو حق تجاه الأردن، والشعب الأردني، بحقه المطلق بمياهه، فقد ذكرت الصحيفة في مقدمتها مما يؤكد ما تسعى إليه من هذه الاتفاقيات الشكلية، فقد ذكرت بالمقدمة للمقالة "ثمة علاقة خارقة ربطهــا الخالق بمخلوقه في قضية المياه والكون والتاريخ. فكم من أحداث نسجها التاريخ بحلوها ومرها في عالمنا الشرق أوسطي مع المياه وكم من نيران أخمدتها المياه؟!.

**المرجع: عطا فهد عبد الرحمن مناصير، المرجع السابق، ص 117– 121.**

**الملحق رقم 03: مقتطف من المشروع العربي لاستغلال مياه نـهري اليرموك والأردن وروافده 1954م:**

**1- استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية لأغراض الري وتوليد القوى الكهربائية:**

رأت اللجنة الفنية العربية أن يكون استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية، بحيث يضمن ري المساحات الصالحة للزراعة بأحواض هذه الأنهار في لبنان وسورية وإسرائيل.

- ففي لبنان وجدت اللجنة أن مساحة قدرها 25 ألف دونم بحوض نهر الحصباني يحتاج ريها من مياه النهر إلى 35 مليون متر مكعب سنويا.

- وفي اسرائيل وجدت اللجنة:

1- إن مساحة 7800 دونم بمنطقة الحولة يحتاج ريها من مياه النهر إلى نحو 66 مليونا من الأمتار المكعبة سنويا، يدخل ضمن هذه المساحة 700 دونم تتمتع فعلا بالري في الوقت الحاضر.

2- إن مساحة 3000 دونم بمنطقة (ايليت هاشاحار) يحتاج ريها من مياه النهر إلى نحو 300 مليونا من الأمتار المكعبة.

3- إن مساحة 22000 دونم بمنطقة وادي (بانفيل) يكمن من ريها من الآبار بها ولا تحتاج إلى شيء من مياه النهر.

كما رأت اللجنة إمكانية استغلال الانحدار الكبير في نهر الحاصباني لتوليد الطاقة الكهربائية لمصلحة لبنان حيث ينبع هذا النهر، وترى اللجنة القيام بالأعمال التالية:

- إنشاء سد تخزيني على نهر الحاصباني أمام موقع التقاء هذا النهر بنهر الأردن بنحو عشرين كم.

- إنشاء قناة تأخذ من أمام سد الحاصباني لغرض ري الأراضي اللبنانية الصالحة للزراعة بحوض هذا النهر، والتي سبق التنويه عنها والتي يبلغ نحو 35 ألف دونم، تحتاج لريها من مياه النهر إلى نحو 35 مليونا من الأمتار المكعبة سنويا.

- إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية الناتجة عن سقوط المياه من قناة الري السالفة الذكر لنهر الحاصباني.

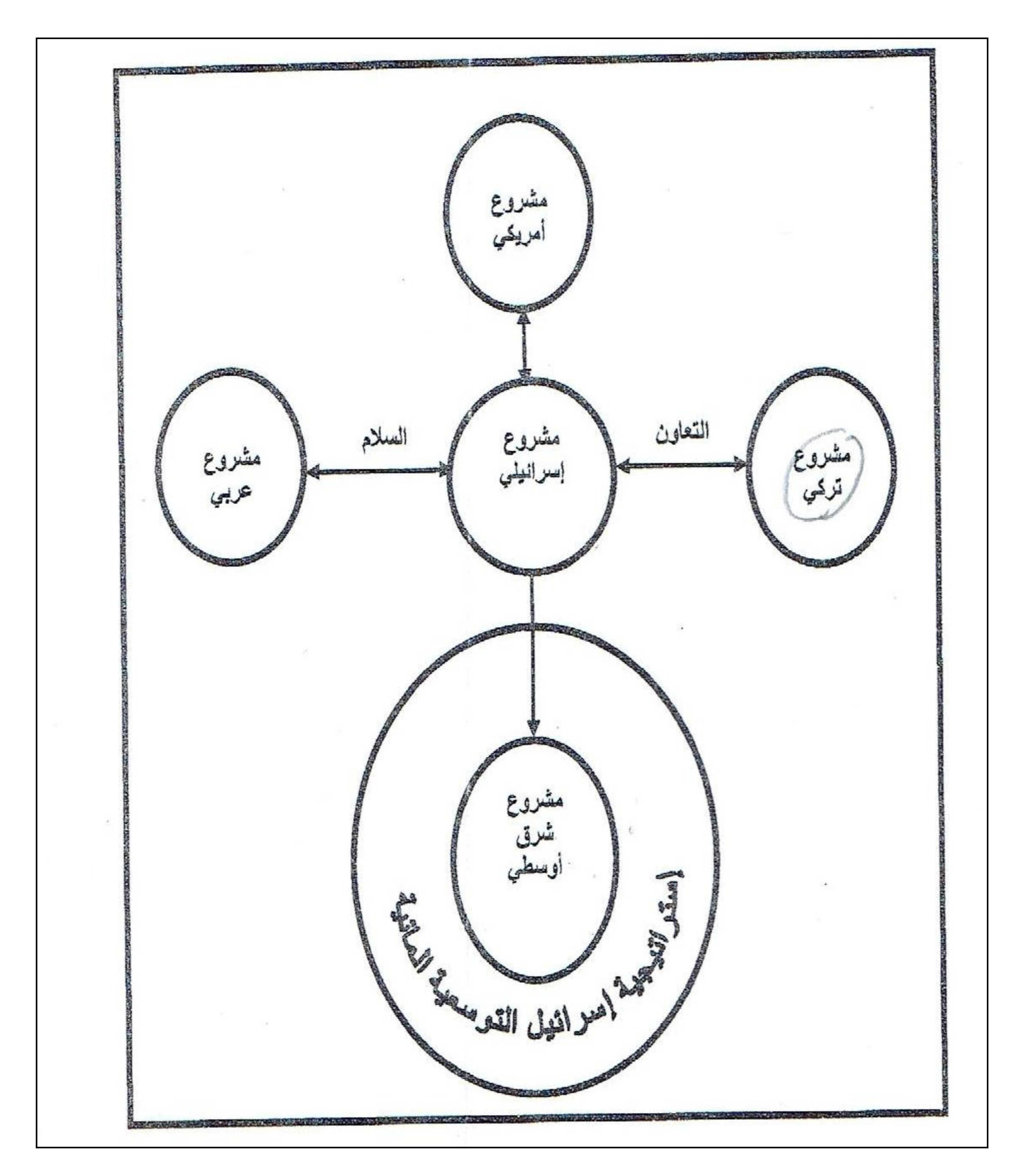
– إنشاء قناة تستمد مياهها من نهر بانياس خلف بلدة بانياس لغرض ري الأراضي السورية الصالحة للزراعة على يمين النهر، والمقدرة بنحو 12 الف دونم، تحتاج لريها من مياه النهر إلى نحو 12 ألف مليون مكعب سنويا، وقد شرعت سوريا فعلا في إنشاء هذه القناة.

– إنشاء قناة تستمد مياهها من نهر بانياس خلف بلدة بانياس لغرض ري الأراضي السورية الصالحة للزراعة على يسار نهر بانياس، المقدرة بنحو 8000 دونم، تحتاج لريها من مياه النهر إلى نحو 8 ملايين متر مكعب سنويا.

– تجميع التصريفات الباقية في نهر بانياس والدان والحاصباني بعد استقطاع احتياجات لبنان من نهر الحاصياني، واحتياجات سورية من نهر بانياس، في قناة تسير شمال منطقة الحولة مبتدئة من نهر بانياس ومتجهة نحو الغرب حتى تصب مياهها في نهر الأردن، بعد أن تؤخذ منها قنوت الري اللازمة لري أراضي اسرائيل بمنطقة الحولة، والمقدرة بنحو 7800دونم، تحتاج لريها من مياه النهر إلى 66 مليون متر مكعب سنويا، وبمنطقة ايليث هاشارحار نحو 30.000 دونم تحتاج لريها من مياه النهر إلى 30 مليونا من الأمتار الكعبة، أما منطقة وادي بافينال ومساحتها نحو 22 ألف دونم فيكم ريها من الآبار التي تقع فيها.

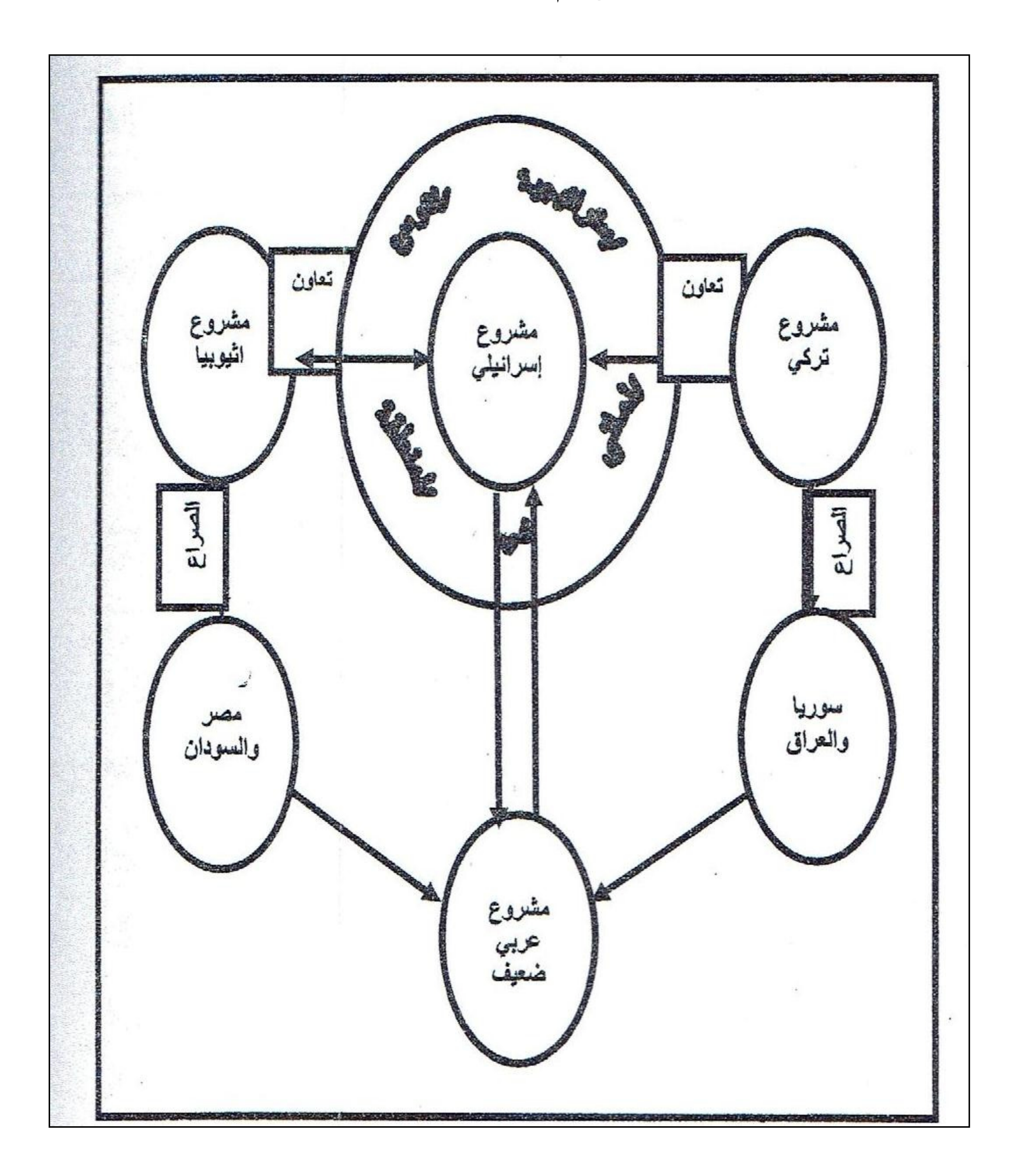
**المرجع: عادل محمد عضايلة، المرجع السابق، ص 348 –349.**

**الملحق رقم 04: احتمالات السلام**




**المرجع: اليأس محمد العباسي، مرجع سابق، ص197.**

**الملحق رقم 05: احتمالات الحرب**




**المرجع: اليأس محمد العباسي، مرجع سابق، ص176.**

# قائمة المصادر والمراجع

**القران الكريم:**

- سورة الجاثية، الآية 12.

**المصادر:**

- تقرير الولايات المتحدة الأمريكية الجديد عن: تنمية الموارد المائية في العالم.

**المراجع:**

- الأحمد نجيب، فلسطين تاريخيا ونضاليا، ط2، دار الجليل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

- البرغوثي بشير الشريف، المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول المجاورة، دار اليازوري، الأردن، 2003.

- بنورة جاد اسحق جولييت، السياسات الإسرائيلية تجاه أراضي في الغور، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس،( د – س– ن).

- بيسان سمير ذياب، الجغرافيا العسكرية، دار الجنادرية، الأردن، 2012.

- جبران عيسى، أعظم شخصيات في التاريخ( سياسية، علمية، اجتماعية، فلسفية، دينية)، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2008.

- حسن عمر كامل، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي( دراسة الجغرافيا والجيوبيوليتيكة)، دار رسلان دمشق، 2008.

- حسين فتحي علي، أوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998.

- خدام منذر، الأمن المائي العربي( الواقع والتحديات)، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2001.

- خير الله خليل، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، لبنان، 2016.

- الدروبي عبد الله، المياه في الإستراتيجية الإسرائيلية واليات ووسائل تحقيقها، المركز العربي للدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، (د –م– م)، (د– س –ن).

- الدويكات قاسم، مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي، جامعة موتي، أم القرى، 2003.

- الديك وداد، الحروب العربية الإسرائيلية (1984- 1982)، دار النهضة العربية، بيروت، 2015.

- الزعبي الأرقم، الغزو اليهودي للمياه العربية، دار النفائس، بيروت، 1992.

- سلامة رمزي، مشكلة المياه في الوطن العربي ( احتمالات الصراع والتسوية)، منشاة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.

- سليمان ضاهر، الأطماع الصهيونية في المياه العربية، مركز الوطني للمتميزين، (د- م-ن)، (د- س- ن).

- شربال عبد القادر، البحر الأبيض المتوسط بين السيادة والحرية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- شلبي السيد أمين، نظريات في العلاقات الدولية، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

- شلبي محمد، الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي 1979- 1994)، دار الكنوز، عمان، 2008

- الشمري كاضم وفاء، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار البداية للنشر والتوزيع،( د-م-ن)، 2011.

- الطاهري حمدي، مستقبل المياه في العالم العربي، دار النهضة للنشر والتوزيع، الجيزة، (د-س-ن).

- الطويل رواء زكي يونس، الآثار السياسية والاقتصادية للمياه، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

- العادلي صبحي أحمد زهير، النهر الدولي ( المفهوم والواقع في بعض دول انهار المشرق العربي)، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2007.

- العباسي سالم اليأس محمد، دور المياه في الإستراتيجية التوسعية، دار اليازوري، الأردن، 2014.

- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، إدارة الصراعات والأزمات الدولية ( نظرة مقاربة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة)، تمت الزيارة في يوم 11-04-2019، على الساعة: 14.52، متاح على الموقع التالي:www.kotobarabia.com

- العدوان عبد الحليم مناع أبو العياش، القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية (1963-1990)، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

– العزوني اسعد، الشرق الأوسط الجديد (حدود الجماجم: مشروع الشرق الأوسط الوسيع من هرتزل إلي لويس إلى ليفي)، دار دجلة، الأردن، 2015.

– عضايلة عادل محمد، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، دار الشروق للنشر والتوزيع،( د–م–ن)، 2005.

– عطوي أحمد، حروب اسرائيل المقبلة، دار الهادي، بيروت، 2002.

– علي محمد علي، نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية، دار القومية للنشر والطباعة، القاهرة، (د– س– ن).

– عليان محمد عليان، المياه العربية من النيل إلى الفرات ( التحديات والأخطار المحيطة)، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، (د–س–ن).

– العناني جاسر علي، القدس بين الحلول السياسية والقانون الدولي، دار اليازوري، الأردن، 2002.

– عود جهاد، الصراع الدولي ( المفاهيم والقضايا)، ط2، شركة الدليل للدراسات والطباعة،( د–م–ن)، 2008.

– فرج عز الدين، قضية نهر الأردن، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د–س–ن).

– الفريري عبد العباس وآخرون، جغرافية الوطن العربي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

– الكعكي يحي احمد، الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.

– لورانس هنري، اللعبة الكبرى والمشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، تر: محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ( د–م–ن)، 1992.

– اللاوندي سعيد، الشرق الأوسط الكبير ( مؤامرة أمريكية ضد العرب)، ط3، نهضة مصر للباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

– مايكلدجيوبان جون بني الترمان، الذهب الزلال: المياه مصدر الاستراتيجيات في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، 2011.

– مخيمر سامر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية ( الحقائق و البدائل)، عالم المعرفة، الكويت، 1996.

– المخادمي عبد القادر، الأمن المائي بين الحاجيات والمتطلبات، دار الفكر، دمشق، 1999.

– المخادمي عبد القادر، الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د–س–ن)

– محمد محمود صباح، وليد أبو سليم، الأمن المائي العربي، دار اليازوري، الأردن، 2011.

– محمد محمود صباح، السياسات المائية في الشرق الأوسط، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

– محمدي حماد، مستقبل التسوية 30عاما من سلام عابر، دار النهضة العربية، لبنان، 2009.

– معيني خالد، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دار كيوان، للنشر والتوزيع، سوريا، 2009.

– النير جوزيف، المستوطنات والحدود: التصورات الإسرائيلية للحل الدائم، سلسة دراسات في المجتمع الإسرائيلي، الأردن، 1996.

– نصري ذياب خاطر، الجغرافيا السياسية والجيوبيوليتيكا، دار الجنادرية، الأردن، 2010.

– نوفل احمد السعيد، دراسات متخصصة في القضية الفلسطينية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

– نوفل أحمد السعيد، دور اسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مركز الدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

– هاني محمد بني، رؤية عربية لمواجهة أطماع اسرائيل في حوض نهر الأردن، الجمهورية اللبنانية، بيروت، 2009.

– الهيثي صبري فارس، حسن أبو سمور، جغرافية الوطن العربي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

– وهب علي، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط ( التآمر الأمريكي الصهيوني)، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2013.

**<u>المجلات:</u>**

– القاضي علي كريدي جبار، النظام القانوني الدولي لاستغلال مياه الأنهار الدولية بين الدول المجاورة، مجلة الخليج العربي، (م 41، ع 2)، كلية القانون، جامعة البصرة، 2003.

– مرير صدام، محمد عطية، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة الإقليمية (ثورات الربيع العربي نموذجا)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع1، ص 195، (د–س–ن).

– البزار عزيز سعيد توفيق، السياسة المائية الإسرائيلية وأبعادها وتأثيراته على الأمن المائي العربي، مجلة الآداب الرافدين، ع 46، 2007، كلية الآداب ، جامعة الموصل، (د– س– ن).

– حماد ياسر عثمان، الأمن المائي العربي( الواقع والمهددات)، مجلة شندى، ع8، جامعة شندى، (د– س– ن).

– الشكري كمال سالم، مشروع الشرق الأوسط والأمن القومي العربي، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (م 28، ع1، 2010، ص 514)، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، (د–س–ن).

– العالي محمود شوقي، الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية في اتفاقية الأمم المتحدة مع الإشارة خاصة لنهر النيل، (م 11، ع 39، 2003)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ( د–س–ن).

– المكي الشفيع محمد، الأبعاد السياسية للمشاريع المائية الأثيوبية، مجلة دراسات حوض النيل، (ع 2)،( د–س–ن).

– أبو الوفاء احمد، القيمة القانونية لاتفاقيات نهر النيل، (م11، ع 39، 2013)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،( د–س–ن).

– سعد خالد محمد، سيطرة اليهود على المصادر المياه العربية والآثار المترتبة على ذلك، المجلة الليبية العالمية، (ع25، 2 أوت 2012)، كلية التربية مرج، جامعة بنغازي، (د–س–ن).

– سعيد احمد إبراهيم، تحديات الأمن المائي العربي، مجلة جامعة دمشق، (م 31، ع 1+2)، (د–س–ن).

– سليمان رضى، أزمة اسرائيل المائية ومياه لبنان، مجلة الدراسات الفلسطينية،( م1، ع 4، 1996، ص 231)،( د–س–ن).

– سوادي محمد عبد الغاني، الحقوق المكتسبة للعراق في مياه الأنهار الدولية التي تمر عبر أراضية بموجب المعاهدات الدولية وقواعد القانون الدولي الأخرى ، مجلة رسالة الحقوق، (ع7)، 2010.

– فراح رشيد، وضع الموارد المائية في المنطقة العربية والتهديدات التي تواجهها، مجلةgeosp ،( م4، ع8)، (د–م –ن)، (د–س–ن)

– وهبي أحمد، أزمة الثروة المائية في اسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، (م 2، ع5، 1991، ص 362)، (د– س– ن).

– يونسي صبرينة، المعضلة المائية في الوطن العربي، مجلة العوم الاقتصادية، (م18، ع1)، كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر،( د– س– ن).

**<u>الرسائل الجامعية:</u>**

– البرعوثي عبد الرحمن عوض عبد الرحمن، قرار فك العلاقات القانونية والإدارية والمالية الأردنية مع الضفة الغربية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات العربية، جامعة بير زيت، 2008.

– الزرفة محمد عبد الناصر، المياه في محافظتي الشمال والوسطى وتأثيرها على صحة الإنسان، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.

– الحديثي صلاح هالة، النهار وطبيعتها القانونية ( نهر الفرات نموذجا)، كلية جامعة تكريت، (د– س– ن).

– السعدي حسين قاسم،الدعاية السياسية للحركة الصهيونية وأبعادها الإستراتيجية (1897–1923)، كلية الآداب، جامعة بابل، العراق، (د– س– ن).

– العدواني عبد الله طايل يوسف، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002–2008)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

– العساف بيان، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي ( دراسة حالة نهري الرافدين والأردن، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة القاهرة، 2005.

– الكعبير هاني فهاد، الفكر السياسي الصهيوني وأثره على الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلة السلام( 1991–23.013)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

- المناصير عبد الرحمن فهد عطا، الأمن المائي الأردني( التحديات والأخطار)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

- أبو الهدى إيمان بكر، التهديدات الإسرائيلية للأمن المائي القومي والمائي العربي ( دراسة حالة اسرائيل ونهر الأردن في الفترة 1994- 2010)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية القاهرة، 2010.

- الوزير سليم أمل، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2010.

- بحري دلال، أهمية القانون الدولي للأنهار الدولية في استقرار العلاقات المائية الدولية ( دراسة حالة نهري دجلة والفرات)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر،( د- س- ن)

- بوزيدي عبد الرزاق، التنافس الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط (دراسة حالة سوريا (2010-2014)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات الدولية ودراسات إستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

- تسعيديت شرمالي، أزمة المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية ( دول الحوض النيل نموذجا)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق جامعة بن عكنون، الجزائر 1، 2014.

- بن دادة كلثومة، السياسة الإسرائيلية في حوض النيل، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014.

- ديوح عبد الرحمن، الأمن المائي (الإستراتيجية المائية الجزائر نموذجا)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة وهران،2014.

- أبو رجيلة سامر عبد المنعم، العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان (1969-1982)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإسلامية، جامعة الأزهر، غزة، 2010.

– زكية محمد منصور محمد، السياسة الخارجية الأردنية اتجاه القضية الفلسطينية( 1982– 1994)، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في التاريخ الحديث والعاصر، قسم البحوث والدراسات التاريخية، القاهرة، 2012.

– سلامة ياسر إبراهيم، السياسة المائية الإسرائيلية وأثارها في الضفة الغربية ( دراسة في الجغرافيا السياسية)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين، 2008.

– أبو صفية رياض حسن خضر، المطامع الصهيونية في المياه العربية ( بلاد الشام والعراق)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في دراسات العربية العاصرة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2003.

– عرفان طاهر محمود حنان، اثر اتفاق أوسلو على الوحدة الفلسطينية وانعكاساته على التنمية السياسية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005.

– عياد خالد حماد احمد، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية( 1973–2013)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2019.

– قنصوه صبحي، المطالب الأثيوبية في مياه النيل وأثرها على الأمن المائي المصري، قسم علوم السياسية والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات، الإفريقية، جامعة القاهرة، (د–س–ن)

– لافي محمود عامر عبد الحكيم، الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية (1948–1982)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012.

– لولوك جون، عادل درويش، حروب المياه: الصراعات القادمة في الشرق الأوسط، تر: عبد الحافظ عبد اللطيف حمد، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الترجمة والآداب، كلية الآداب، 2005.

– مرجعين حسين سالم، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، كلية جامعة طرابلس،( د–س–ن)

- مطر نصر زياد خضر العبد، اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية وأثرها على الفضية الفلسطينية ( 1978- 1993)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

- هلال عكاشة معاوية نهاد، دور المياه في تسوية الصراع العري الإسرائيلي بالتركيز على اتفاقية أوسلو، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الدراسات الاقتصادية، جامعة الخرطوم، 2003.

- وشاح ريم، نظرية الصراع الدولي والصراع العربي الإسرائيلي ( نظريات في العلاقات الدولية)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة،2007.

- وهبان أحمد محمد، تحليل إدارة الصراع الدولي، سلسلة إصدار الجمعية للعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، السعودية،2012.

- وهبان أحمد، الصراع الدولي والأزمة الدولية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم الإنسانية، جامعة الإسكندرية، (د-س- ن).

**<u>الندوات والمؤتمرات والمنظمات والمدريات:</u>**

- الجمعية العربية، مؤامرات حول نهر الأردن، دار الوحدة العربية، دمشق، (د-س-ن).

- حزب التحرير، مشكلة المياه في الأردن ما حلها؟، حزب التحرير، (د-م-ن)، 1999.

- علاونة مأمون محمد، الحقوق المائية العربية في الموارد المائية لنهر الأردن، الندوة التحضيرية الأولى للمؤتمر الهندسي 26، السودان.

- مدرية الدراسات الفكرية والسياسية، المياه اللبنانية وأطماع العدو الصهيوني، المركز الاستشاري للدراسات والتوزيع، 2000.

- مرعي يوسف، المياه المشتركة بين الدول العربية (الواقع الراهن والحلول المشتركة)، ندوة تحضيرية الأولى للمؤتمر الهندسي العربي26، بعنوان: المياه في الوطن العربي (الواقع والتحديات للأمن المائي العربي)، يوم: 23-12-2010، الخرطوم، السودان.

– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الري في إقليم الشرق الوسط بالأرقام، تقرير حول المياه في سنة 2008.

– منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، المجلس العربي للمياه، ورشة عمل خبراء التعريب حول: الاستراتيجيات المائية وحفظ العمل وتضمينها وتأثير التغيرات المناخية، 2010.

– موارد المائية العربية والأطماع الصهيونية، (د– د– ن)،( د– م– ن)،( د– س– ن).

– مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مشروع جونسون نوفمبر 1953.

**المعاجم والموسوعات والأطالس:**

– أبو خليل شوقي، أطلس دول العالم الإسلامي (جغرافي، تاريخي، اقتصادي)، ط2، دار الفكر، دمشق،2002.

– جسور ناظم عبد الواحد، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

– زيتون وضاح ، معجم المصطلحات السياسية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

– ضيف شوقي ، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر ، 2014.

– عبد الفتاح إسماعيل، معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية، للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

– محمود حمد موسى، موسوعة الوطن العربي، دار دجلة، الأردن، 2008.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

-H-bigas,j.momis,2012, the global water crisis:addressing vrger security issve Thomas.axworthy.

-H.m.king abdallah2,1999,water for lif.in jordans water stratrjy.

**المواقع الالكترونية:**

- أراضي الغور الشرقية: تمت الزيارة في يوم: 21-04-2019، على الساعة: 21.00، متاح على الرابط التالي: http://wikipedia.org/

- أراضي الغور الغربية، تمت الزيارة في يوم: 22-05-2019، على الساعة:12.00، متاح على الرابط التالي:https://www.sana.sy/

- اتفاقية أوسلو، تمت الزيارة في يوم: 17-03-2019، على الساعة: 13.00، متاح على الرابط التالي: http://mawdoo3.com/

– بارود نعيم، البعد الجغرافي لنكبة عام 1948، تمت الزيارة في يوم 12–01–2018، على الساعة: 17.12، متاح على الرابط التالي: http://www.tracker–sotw /.ar.com

- بحر ايجة، تمت الزيارة في يوم:22-12-2018، على الساعة: 18.12، متاح على الرابط التالي: http://mawdoo3.com/

- بحر قزوين، تمت الزيارة في 12-12-2019، على الساعة: 18.18، متاح على الرابط التالي:

http://mawdoo3.com/

- بيل كلتون، تمت الزيارة في يوم: 12-03-2019، على الساعة: 12.07، متاح على الرابط: https://marefa.org/

- جبل الشيخ، تمت الزيارة في يوم: 15-11-2018، على الساعة: 14.00، متاح على الرابط التالي: http://mawdoo3.com/

– حاييم وايزمان، تمت الزيارة في يوم: 19–05–2019، على الساعة: 08.14، متاح على الرابط التالي:https://wwwaljazeera.net

- خليج العقبة، تمت الزيارة في يوم: 12-12-2018، على الساعة 14.00، متاح على الرابط التالي:http://mawdoo3.com/

- الدول المتشاطئة، تمت الزيارة في يوم: 27-04- 2019، على الساعة: 13.48، متاح على الرابط التالي: http://mawdoo3.com/

– ربابعة إبراهيم، إدارة الصراع والنزاع، تمت الزيارة في يوم: 12–10–2018، على الساعة: 08.12، متاح على الرابط: http://www.alukah.net/

– سلامة رمزي، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية ( إستراتيجية وتاريخ)، تمت الزيارة في يوم: 23–11–2018، على الساعة 12.00، متاح على الرابط: http://alukah.net/culture/0/1856.

– السهلي نبيل، اسرائيل وسرقة المياه الفلسطينية، تمت الزيارة في يوم: 19–02–2019، على الساعة: 14.30، متاح على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/

– السيد احمد نهاد، الأمن المائي في الوطن العربي، تمت الزيارة في يوم 23–11–2018، على الساعة: 11.12، متاح على الرابط: http://demacratic.de/

- فتحي أحمد، الشرق الأوسط وأهميته الجيوبوليتكية، تمت الزيارة في يوم: 11-10-2018: على الساعة: 14.20، متاح على الرابط التالي:.http://www.politsc.ds/

- العتيلي احمد شداد، المياه الفلسطينية....أزمة في الواقع وإشكال التفاوض، تمت الزيارة في11-11-2018، على الساعة: 12.30، متاح على الرابط التالي:http://aljazeera.net

- العدسية، تمت الزيارة في يوم: 25-05-2019، على الساعة: 23.27، متاح على الرابط التالي: http://wikipedia.org/

- صقر عبد العزيز بن عثمان، الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط (ثوابت ومتغيرات)، تمت الزيارة في يوم: 1-11-2019، على الساعة: 16.00، متاح على الرابط التالي:.https://wwwaljazeera.net/

- قرار رقم 242، تمت الزيارة في يوم: 23-04-2019، على الساعة: 12.27، متاح على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/

- كوش عمر، تاريخ الشرق الأوسط، تمت الزيارة في يوم: 14-11-2018، على الساعة: 14.14، متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net/

- موسى خلف حسين، المياه في الصراع العربي الإسرائيلي، تمت الزيارة في يوم: 12-02-2018، على الساعة: 14.20، متاح على الرابط: http://demacratic.de/

- موقع المقارن، تمت الزيارة في يوم: 22-04-2019، على الساعة: 20.33، متاح على الرابط التالي: http://www.almadenahnweus.com/

- نبيل سرور، الصراع على النفط والغاز وأهميته في الشرق الأوسط، منشورات الدفاع الوطني، تمت الزيارة في يوم: 16-12-2018، على الساعة: 11.12، متاح على الرابط التالي:.httpps://lebarmy.gov.lb

- نهب واستغلال: سياسة اسرائيل في غور الأردن وشمال البحر الميت، تمت الزيارة في يوم: 18-12-2019، على الساعة: 14.33، متاح على الرابط التالي:http://btselem.org

- وادي عربة، تمت الزيارة في يوم: 12-03-2019، على الساعة: 18.00، متاح على الرابط التالي: https://marefa.org/

- State of iszael. refrived from :http://www.water.gov.il .march2009.

# الفهارس

فهرس الخرائط:

**فهرس الأماكن:**

– أ–

فهرس المحتويات: